وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم : التاريخ والآثار

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

UNIVERSITY LARBI TEBESSI – TEBESSA–

الميدان: علوم انسانية واجتماعية

الشعبة : علوم انسانية

التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان:

مسألة فصل الصحراء الجزائرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية (1956– 1962)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر " ل.م.د"

دفعة : 2019

إعداد الطلبة:

1– سوسن مرحباوي

2– علواني صونية

إشراف الأستاذ(ة):

مبروك موهوب

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بوبكر حفظ الله	أستاذ التعليم العالي	رئيسيا
مبروك موهوب	أستاذ مساعد – أ–	مشرفا ومقررا
خليدة بليدي	أستاذة محاضرة – ب–	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

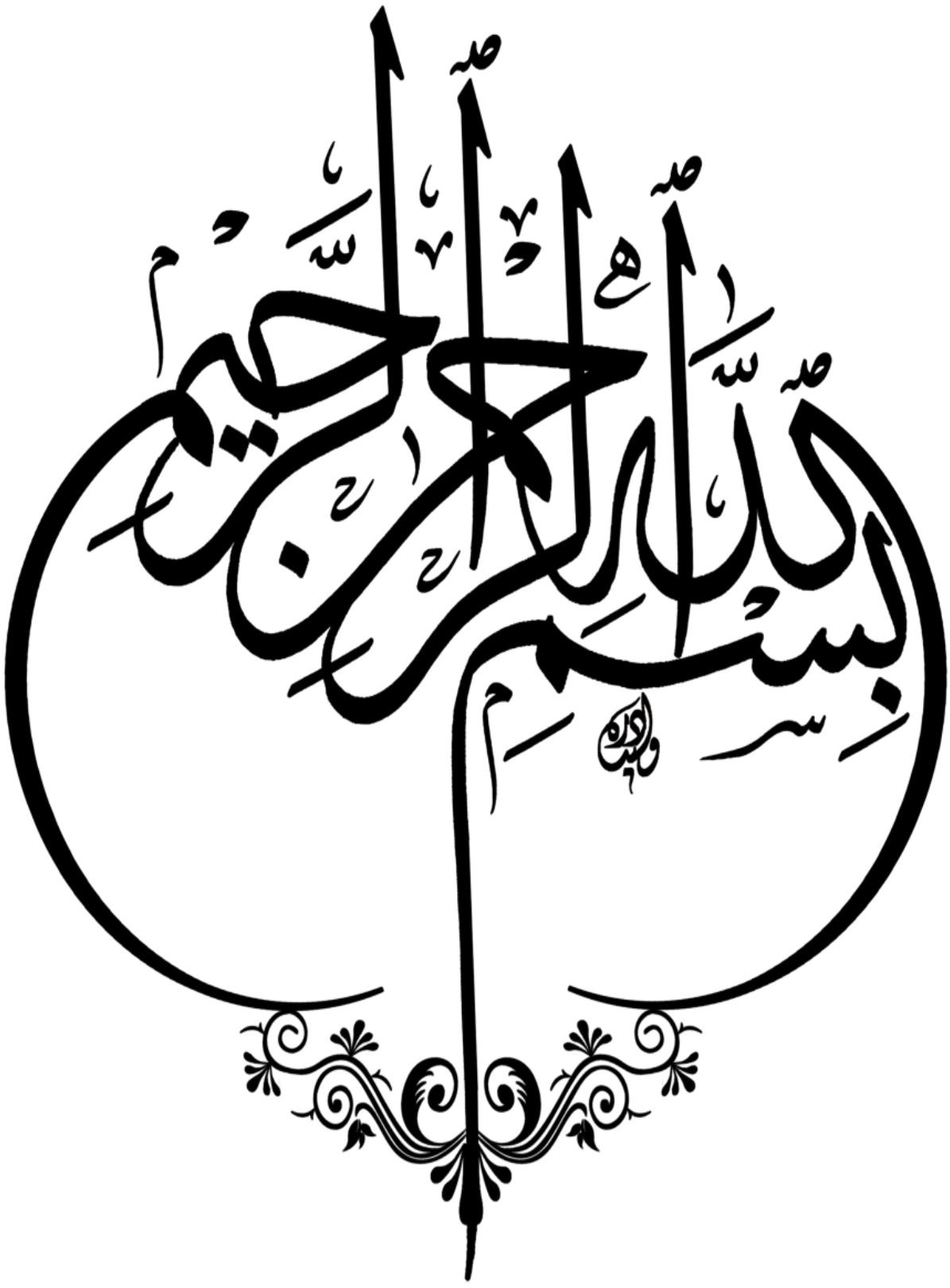
بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والأثار

الرقم : ..... /ق.ت.أ/ ك.ع.إ.إ/ج.ع.ت.ت/ 2018

إذن بالطبع

أنا الموقع أسفله الأستاذ(ة) : ....مومون مروان.....

المشرف على مذكرة تخرج : ماستر ☒ ماجستير ☐ دكتوراه علوم ☐ دكتوراه ل.م.د ☐

المعنونة بـ :

.....مساهمة فصيل الصحراء الجزائرية في الساحة السياسية الوطنية خلال سنة 1996-1956.....

تخصص :

.....تاريخ الثورة الجزائرية.....

من إعداد الطلبة:

- 01 ....مرجيلي عبد السلام.....
- 02 ....علواني صونية.....

أشهد بأن المذكرة تستوفي كل الشروط العلمية والمنهجية، وعليه أوقع هذا الإقرار والإذن بالطبع.

تبسة في : 2019/05/21.

إمضاء الأستاذ المشرف

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): ..حرحيلو يا..معوشة.....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: .....62.05.92. الصادرة بتاريخ: 20.11.05.22

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ :

...ة..ق..ف..ل..ا..ح..ر..ا..ئ..ر..ي..ة..ج..ي..ا..س..ا..ت..ا..ل..ا..س..ت..ع..م..ا..ر..ي..ة..ا..ل..ف..ر..ن..س..ي..ة..1956...
.....1962.....
.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : ..../...../ 2019.

إمضاء وبصمة الطالب

2019 ماي 27

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): .....علواني سونية.....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: .....956212..... الصادرة بتاريخ: ...2018.04.02...

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ :

.....مساهمة فصيل الجزائريين في السياسة الاستعمارية الفرنسية 1956.....

.....إلى.....1962.....

.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : ..../...../ 2019.

إمضاء وبصمة الطالب

شكر وعرفان

قال الله تعالى:"وَإِذ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُم لَأَزِيدَنَّكُمْ..."سورة إبراهيم الآية﴿٧﴾

الحمد لله كثيرا على نعمة العلم ونشكر الله الذي أعاننا و وفقنا

على إنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر ووافر العرفان إلى الأستاذ الدكتور القدير موهوب مبروك لقبوله الإشراف على مذكرتنا والمساعدة التي قدمها لنا والتوجيهات الجليلة التي أنارت دربنا في إنجاز هذه الدراسة فلك منا أستاذنا الفاضل فائق عبارات الشكر والتقدير والاحترام.

وفي الأخير نتوجه بالشكر والعرفان إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد.

فهرس

الموضوعات

الموضوع	الصفحة
البسملة	/
شكر وعرفان	/
فهرس الموضوعات	I-III
قائمة المختصرات	V-VI
مقدمة	أ- د
الفصل الأول: الأهمية الجيوسياسية للصحراء الجزائرية	**10**
المبحث الأول: الإطار الجغرافي والبشري للصحراء الجزائرية.	**11**
1- الموقع الجغرافي للصحراء ومساحتها	**12**
2-الخصائص الطبيعية للصحراء الجزائرية	**13**
3- الوسط البشري(السكان)	**19**
المبحث الثاني: مراحل التوسع الإستعماري في الصحراء الجزائرية.	**23**
1- المرحلة الأولى: 1844-1900	**24**
2- المرحلة الثانية 1900 – 1914	**27**
المبحث الثالث: الهيكلة الإدارية الفرنسية للصحراء الجزائرية	**30**
1-المرحلة الأولى قبل 1947	**30**
2- المرحلة الثانية من 1947 – 1956	**36**
المبحث الرابع: جوانب من أهمية الصحراء الجزائرية في الفلسفة الإستعمارية	**40**
1- الأهمية الإقتصادية	**40**
2- الأهمية السياسية	**46**
3- الأهمية العسكرية	**47**
خلاصة الفصل	**51**
الفصل الثاني: الاستراتيجية السياسية الفرنسية في محاولة فصل	**53**

الصحراء الجزائرية	
المبحث الأول: إنشاء مشروع المنظمة المشتركة لمناطق الصحراوية	**57**
المبحث الثاني: مشروع وزارة الصحراء	**61**
1-ميزانية وزارة الصحراء	**64**
2- مصادر التموين في وزارة الصحراء	**64**
المبحث الثالث : التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية	**66**
1-خلفيات المشروع النووي الفرنسي	**66**
2- التفجيرات النووية في رقان	**70**
2-1- الموقع الجغرافي لرقان	**70**
2-2- أسباب إختيار منطقة رقان للتجارب.	**71**
3- التجارب النووية الباطنية بمنطقة الهقار (عين أيكر)	**73**
3-1-الموقع الجغرافي لمنطقة عين أيكر	**73**
3-2- دوافع إختيار المنطقة (عين أيكر)	**74**
4- آثار التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية	**76**
4-1- آثار التفجيرات النووية الفرنسية على السكان	**77**
4-2- آثار التفجيرات النووية على الطبيعة	**81**
المبحث الرابع: الصحراء في المفاوضات	**83**
1 - محادثات مولان 25-29 جوان 1960	**85**
2 – لقاء لوسارن 20 فيفري 1961	**86**
3 – محادثات نيو شاتيل 05 مارس 1961	**87**
4 – مفاوضات إيفيان الأولى أفريل 1961	**87**
5 – محادثات لوغارين 28 جويلية 1961	**90**
6 – محادثات بال 1961	**90**
7 – محادثات ليروس 10 – 18 فيفري 1962	**91**

8 – إتفاقيات إيفيان الثانية	**92**
خلاصة الفصل	**94**
الفصل الثالث: ردود الفعل المختلفة من سياسة فصل الصحراء الجزائرية	**996**
المبحث الأول: المواقف الوطنية من قضية فصل الصحراء	**97**
1- موقف القيادة الثورية جبهة التحرير الوطني أنموذجا.	**98**
المبحث الثاني: موقف الأعيان والزعمات المحلية من مسألة فصل الصحراء	**101**
1- رد فعل السلطة الاستعمارية على المواقف الرافضة لمشروع الفصل	**111**
المبحث الثالث: المواقف الدولية	**113**
1- الموقف الإفريقي	**113**
1-1-موقف دول الجوار (تونس والمغرب)	**114**
1-2-موقف بعض الدول الإفريقية الأخرى	**118**
2- الموقف الفرنسي	**119**
3- الموقف الأوروبي	**121**
خلاصة الفصل	**123**
خاتمة	**125**
الملاحق	**130**
قائمة المصادر والمراجع	**149-139**
ملخص	

قائمة

المختصرات

أولا: باللغة العربية

د .ط	دون طبعة
د . س .ن	دون سنة نشر
ص	صفحة
ص . ص	صفحات متقاربة
ص،ص	صفحات متباعدة
ج	الجزء
ط	طبعة
تر	ترجمة
إش	إشراف
تح	نحقيق
تع	تعريب
إع	إعداد
ع	العدد
د.د	دون دار نشر
م.و.ك	المؤسسة الوطنية للكتاب
مر	مراجعة
م.و.د.ب.ف. ح.و	المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية
ف.ج	فرنك جديد
ح.م.ج.ج	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
ح.ت	الحكومة التونيسية

ثانيا : باللغة الفرنسية

P	Page
Op.cit	Ouvrage précédemment cite
T	Tome

مقدمة

مقدمة

عندما اندلعت الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 ضد الإحتلال الفرنسي جعلت نصب عينيها استرجاع السيادة الوطنية على كافة التراب الوطني بقطاعية التلي والصحراوي مؤكدة أن الجزائر واحدة موحدة أرضا وشعبا وأن لا مجال لجعل الجزائر جزء لا يتجزأ منها معتبرة أنها تابعة لها، ولتحقيق هذا حاولت السيطرة بكل إمكانياتها على إقتصادها وثرواتها وكذا إيجاد قاعدة لإرساء إمبراطوريتها الجديدة التي تمكنها من التوغل والتغلغل داخل القارة السمراء واستحواذها على أراضيها وإستغلال شعوبها ومن هذا المنطلق وجهت أنظارها نحو الصحراء الجزائرية وأصبحت هذه الأخيرة من أبرز القضايا الهامة في تاريخ الجزائر المعاصر بصفة عامة، وتاريخ الثورة الجزائرية بصفة خاصة، وبذلك نظرا للأهمية القصوى لموقعها الجيوسياسي والإستراتيجي، وكذلك تقديرها للأهمية الإقتصادية التي تحضى بها خاصة مع بداية الخمسينات من القرن 20 وبالضبط بعد إكتشاف البترول والغاز اللذان يعتبران من اهم ثرواتها التي حركت أطماع فرنسا للرغبة في إقتطاع وفصل الصحراء الجزائرية من التراب الجزائري وضمها لها متذرعة في ذلك عدة حجج كأن الصحراء من إكتشافهم و أنها عبارة عن أرض مشاعة ليست ملك لأحد وهي وحدها من لها الحق فيها لا غيرها.

يعتبر موضوع فصل الصحراء الجزائرية في السياسة الإستعمارية الفرنسية في الفترة المحصورة ما بين 1956 إلى 1962 من أهم المواضيع الهامة والحساسة وذلك لمعالجة لكل من الأهمية الإقتصادية السياسية والعسكرية للصحراء وكذا المساعي الفرنسية في فصلها عن التراب الوطني وأبرز المشاريع التي قامت بها من أجل هذا الفصل.

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة البحث حول قضية مسألة فصل الصحراء الجزائرية في السياسة الفرنسية (1956-1962) مستندين في إختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة عوامل يمكن ضبطها في عوامل موضوعية وأخرى ذاتية وتتمثل العوامل الموضوعية في عدة نقاط نذكر أهمها:

- التأكيد على الوحدة الترابية والعرقية.

- إثراء التاريخ الوطني عامة والثورة الجزائرية خاصة بحيثيات عن قضية مهمة فيها (قضية فصل الصحراء) .
- الرغبة في معرفة الأسباب الحقيقية وراء إصرار فرنسا على تقسيم الجزائر وفصل الصحراء .
- التأكد على أصالة منطقة الصحراء ووطنيتها ووفاء أعيانها وسكانها للوحدة الوطنية.
- فضح السياسات الإستعمارية القائمة على التفرقة الإجتماعية والترابية للمجتمعات المستعمرة.
- المساهمة ولو بقسط متواضع في إماطة اللثام على هذه الفترة من تاريخ المنطقة وذلك فعل أهميتها الإقتصادية والعسكرية... إلخ، التي جعلت منها أكثر تميزا مقارنة بالمناطق الأخرى.

أما بالنسبة للعوامل الذاتية وهي :

- الرغبة الملحة لدينا في تناول موضوع الصحراء بما فيه تشويقا تاريخيا.
- الرغبة الشديدة من جانبنا للتعرف على خبايا منطقة الصحراء والتقصي عن تاريخها وفصول مقاومتها للمشروع الإستعماري فضلا عن إلحاح الأستاذ المشرف بضرورة الخوض في عمار هذا الموضوع لما يشكله من أهمية قصوى في مسار الثورة التحريرية.

وعلى هذا الأساس تنبثق فكرة هذا البحث في شكل إشكالية يتوخى الباحث الإجابة عنها للوصول إلى تصور واضح حول طبيعة قضية السياسة الفرنسية في فصل منطقة الصحراء عن الجزائر وتتمثل الإشكالية أساسا في:

ما خلفيات وتداعيات مسألة فصل الصحراء الجزائرية في السياسة الإستعمارية؟

وما مظاهر رد الفعل الثوري عنها.؟

وتتفرع عن هذه الأخيرة عدة تساؤلات تتمثل في:

- ما هو الموقع الجغرافي للصحراء وما هي أهم خصائصها الطبيعية ؟
- ما هي مراحل التوسع الإستعماري في الصحراء الجزائرية؟

- فيما تمثلت أهمية الصحراء الجزائرية.؟
- ما هي أهم المشاريع الفرنسية التي اتبعتها فرنسا لأجل فصل الصحراء ؟
- كيف كانت ردود الفعل المختلفة من هذا الفصل.؟

وفي إطار سعينا نحو إعطاء دراستنا موضوعية ودقة أكبر اعتمدنا علة جملة من المناهج التاريخية أهمها:

- المنهج التاريخي الوصفي الذي يهتم بوصف الأحداث وتسلسلها كرونولوجيا زمانا ومكانا، حيث أن موضوع فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية يتناول جملة من الأحداث التاريخية التي لا تخضع معالجها إلا ليستكمل جميع عناصرها كوصف بعض المواقع والمعارك ... التي كانت مسرحا لها والأساليب الحربية المتبعة ومجريات أحداثها ونتائجها... إلخ.
- وكذلك المنهج التحليلي الذي استخدمناه من اجل دراسة المادة العلمية ونقدها وتحليلها من أجل البحث عن الحقيقة وتطور الأحداث والمجريات السياسية والعسكرية في الموضوع.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة فيما سبق تطلب منا وضع خطة انطلاقا من مضامين المادة العلمية المتوفرة، فكانت على النحو التالي: مقدمة ثم ثلاثة فصول رئيسية وأرد فناها بخاتمة ومجموعة من الملاحق والجداول التوضيحية ذات العلاقة المباشرة بالمتن.

- الفصل الأول عنوناه بالأهمية الجيوسياسية للصحراء الجزائرية وتعرضنا فيه إلى أربع مباحث أساسية كان أولها الإطار الجغرافي والبشري للصحراء الجزائرية حاولنا من خلاله معرفة المنطقة من حيث الموقع الجغرافي وكذا مساحتها وأهم الخصائص الطبيعية التي تميز الصحراء عن باقي المناطق والمتمثلة أساسا في التضاريس والمناخ السائد بها كذلك الغطاء للنباتي والثروة الحيوانية بهذه الأخيرة، ثم ركزنا في المبحث الثاني على أهم مراحل التوسع الإستعماري في الصحراء الجزائرية والتي كانت في مرحلتين بارزتين حيث أن المرحلة أولى من 1844 إلى 1900 والمرحلة الثانية كانت

من 1900إلى 1914، مرورا بالمبحث الثالث تحت عنوان الهيكلة الإدارية الفرنسية للصحراء وهي الأخرى كانت تتمثل في مرحلتين الأولى قبل 1947 والثانية من 1947 إلى 1956 وصولا للمبحث الرابع والمعنون بجوانب من أهمية الصحراء الجزائرية في الفلسفة الإستعمارية والمتمثلة في الأهمية الإقتصادية والأهمية السياسية وكذلك الأهمية العسكرية منتهين ذلك بخلاصة لهذا الفصل.

- الفصل الثاني جاء تحت عنوان الإستراتيجية السياسية الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية، استوجب علينا فيه التعرض إلى مختلف المحاولات الفرنسية للسيطرة على المنطقة، كإقامة عدة مشاريع كان أبرزها إنشاء مشروع المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية والتي كانت كعنوان للمبحث الأول ليأتي بعده المبحث الثاني بإسم مشروع وزارة الصحراء والمبحث الثالث خاص بالتجارب النووية الفرنسية التي قامت بها فرنسا على أرض هذه المنطقة حيث بدأت فيه بالتعرف على خلفيات المشروع النووي الفرنسي مرورا بالتفجيرات التي قامت بها فرنسا متخذين في ذلك منطقتين هامتين وهما منطقة رقان وعين ايكر متطرقين إلى موقعهما الجغرافي وأسباب إختيارهما لهذه المناطق من اجل تجاربها وكذا التعرض إلى آثار هذه التجارب سواء على مستوى السكان أو على مستوى الطبيعة إضافة إلى تخصيصنا لمبحث رابع لأجل التعرض لقضية الصحراء في المفاوضات بداية بمحادثات مولان إلى غاية الوصول إلى مفاوضات إيفيان الثانية وتليه خلاصة لهذا الفصل.
- الفصل الثالث معنونا بردود الفعل المختلفة من سياسة فصل الصحراء الجزائرية، وقسمنا هذا الأخير إلى ثلاثة مباحث بارزة لأهم المواقف تجاه هذه السياسة وكان أولها متمثلا في المواقف الوطنية حيث أخذنا موقف القيادة الثورية والمتمثلة في جبهة التحرير الوطني كنموذجا أما المبحث الثاني أبرزنا فيه موقف بعض أعيان الصحراء الجزائرية أمثال حمزة بوبكر والشيخ إبراهيم بن عمر بيوض كذلك الشيخ أحمد تيجاني ...

- إضافة إلى رد فعل السلطة الإستعمارية على المواقف الرافضة لمشروع الفصل وتعرضنا في المبحث الثالث لبعض المواقف الدولية وقسمناها إلى ثلاث مواقف كان أولها الموقف الإفريقي والمتمثل في دول الجوار تونس والمغرب كأهم موقفين إضافة إلى بعض الدول الإفريقية الأخرى كليبيا ومالي وموريتانيا ... ثم تحدثنا عن الموقف الفرنسي الشعبي وكذا الموقف الأوروبي ومنتهين في هذا الفصل بخلاصة له.

وفي الأخير قمنا بوضع خاتمة لهذا الموضوع تضمنت هذه الأخيرة مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا هذا والتي تعتبر بمثابة الإجابة عن تساؤلات إشكالية الموضوع إضافة إلى وضعنا لقائمة المادة المعتمدة من مصادر ومراجع وجرائد ومجلات ومنشورات...إلخ إضافة إلى مجموعة من الملاحق المتمثلة في بعض الصور لبعض القادة العسكريين والسياسيين ومجموعة من الخرائط وغيرها، خاصة بموضوعنا ولإثراء الموضوع اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع باللغتين العربية والفرنسية محاولين بذلك التحري بالموضوعية والنزاهة التاريخية قدر الإمكان بما يخدم الكتابة التاريخية السليمة والحقيقية لتاريخنا الوطني.

فبالنسبة للمصادر اعتمدنا بالدرجة الأولى على جريدة المجاهد لمختلف أعدادها وذلك لتناولها بمختلف جوانب الموضوع كونها اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني ولاهتمامها بقضايا الثورة الجزائرية بصفة خاصة مثل:

- المجاهد، نحن والصحراء والبلاد المجاورة لنا 17/7/1961.
- المجاهد الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى ديغول، ع93،ج4، 10/4/1961.

فضلا عن الكتب مثل محمد بجاوي الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961 ط2 الجزائر، دار الرائد، 2005. والذي تحدث عن مراحل التوسع الإستعماري كذلك الهيكلة الإدارية الفرنسية، بالإضافة إلى المؤلف فيرون ريمون بعنوان الصحراء الكبرى، بجوانبها الجيولوجيةمصادر الثورة المعدنية واستغلالها ، تر جمال الدين الرناصوري، الإدارة العامة للثقافة بوزارة التعليم العالي، مؤسسة سجل العرب بالقاهرة، 1963.

حيث أعاننا هذا الكتاب في التعرف على مختلف جوانب الصحراء كمعرفة أهمية الصحراء الاقتصادية وبالضبط فيما يخص البترول وغيره.

- أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، إهداءات 2010.

- إبراهيم بن عمر بيوض، أعمالي الثورة الجزائرية، جمعية التراث، القرارة، 1990.

وفي ما يخص المصادر باللغة الفرنسية نذكر:

- Rédha Malk, L'Algérie à Évian hisrtoire des négociations sécrétés 1956-1962, éditions anep , Paris , 1993.

-Ben khadda ben Youssef , les accords d'Évian, office Publication universitaires, 2008.

اللذان تضمنا وصفا دقيقا لقضية الصحراء في المفاوضات.

أما فيما يخص المراجع باللغة العربية نذكر'

- مؤلفات الدكتور إبراهيم مياسي المتعلقة بالموضوع، والتي شكلت لنا سندا أساسيا في إثراء المتن، ومن مؤلفاته هذه:

- التوسع الإستعمار في الجنوب الفرنسي الجزائري، (1881-1834)، ط1، الجزائر منشورات المتحف الوطني للمحاهد، الجزائر، 1946.

- الإحتلال الفرنسي في الصحراء الجزائرية، (1831-1834م)، دار هومة للطباعة والنشر بوزريعة ، الجزائر، 2005.

أفادنا إبراهيم مياسي من خلالهما في الفصل الأول وللتعرف على كيفية التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية، وكذلك أهم الدوافع التي جعلت فرنسا تفكر في فصل الصحراء الجزائرية...

- الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962، إيفي ميديا للنشر والتوزيع، القرارة الجزائر، 2013.

إعتمدنا عليه في معرفة المشاريع الفرنسية كمشروع المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية وكذا مشروع وزارة الصحراء.

- محمد ودوع، مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية،(1830-1962)، دار القصبة 2008. كأهم مرجع في رد فعل المغرب من سياسة الفصل.

وفي ما يخص المراجع باللغة الفرنسية نذكر:

- L'école d'Algérie M La de conde bombe française explores in roggane le mois prochaine, 18 mars 1960.

- Brino brillot les exais nucléaires français 1960-1996. Cause quences sur lenvironnement et la dant .D.R.P.C. Lyon.1996.

وإلى جانب المصادر والمراجع عملنا على إثراء الموضوع بجملة من المجلات أهمها :

- خير الدين شترة، الإطار التاريخي للتجارب النووية الفرنسية بالجزائر، المعرفة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، مجلة الحقيقة، ع 44، في أخذ عدة جداول إحصائية لتجارب النووية للإستدلال بها أكثر.

كذلك إعتمدنا على بعض منشورات المركز الوطني ونذكر منها:

- الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية، سلسلة الملتقيات، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، الذي شكل لنا إعانة فعالة في هذا الموضوع وذلك لأنه يتحدث على كل جوانب الموضوع وبشكل مفصل.

- دراسات وبحوث وشهادات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، التحارب النووية الفرنسية في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010.

أما بخصوص المقالات أهمها:

- رضوان شافو، موقف الأعيان والزعمات المحلية بالجنوب الجزائري من مشروع فصل الصحراء عن الشمال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي .

- ديدي محمد السعيد، أعيان الجنوب ودورهم في الحفاظ على الوحدة الترابية الوطنية.

وعن الدراسات السابقة، فلا يفوتنا الإقرار بمدى استعانتنا برسالة الماجستير صديقي بلال بعنوان المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 2009-2010.

- فوغالي حليمة، المسؤولية الدولية الفرنسية عن تلويث البيئة نتيجة التجارب النووية في الجزائر، جامعة محمد لحسن دباغين، سطيف، 2016.

أفادتنا هذه الاخيرة في ذكر الآثار الناتجة عن التجارب النووية سواء على السكان او الطبيعة.

أما رسالة الدكتوراه: نذكر مقلاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية الغربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، 2007-2008 أعاننا في بعض المواقف الدولية من سياسة الفصل.

وفي الأخير لا تفوتنا الإشارة إلى بعض الصعوبات التي صادفتنا أثناء انجازنا لهذا الموضوع والمتمثلة أساسا في:

- صعوبة الاطلاع على مختلف المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع لعراقيل مكتبية.
- ضيق الوقت وارتباطاتنا بالدراسة والحياةالاجتماعية.
- صعوبة التواصل مع الشخصيات الفاعلة في الموضوع وبالتالي إعطاء الدراسة موضوعية اكبر.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا إلى حد ما من خلال هذه الدراسة من نفض الغبار على مرحلة مهمة ليس فقط لمنطقة الصحراء وإنما لتاريخنا الوطني عموما.

الفصل الأول

الأهمية الجيوسياسية

للصحراء الجزائرية

المبحث الأول: الإطار الجغرافي والبشري للصحراء الجزائرية.

1- الموقع الجغرافي للصحراء ومساحتها

2-الخصائص الطبيعية للصحراء الجزائرية

3- الوسط البشري(السكان)

4- الوضعية الإجتماعية والإقتصادية

المبحث الثاني: مراحل التوسع الإستعماري في الصحراء الجزائرية.

1- المرحلة الأولى: 1844-1900.

2- المرحلة الثانية 1900 - 1914

المبحث الثالث: الهيكلة الإدارية الفرنسية للصحراء الجزائرية

1-المرحلة الأولى قبل 1947

2- المرحلة الثانية من 1947 - 1956

المبحث الرابع: جوانب من أهمية الصحراء الجزائرية في الفلسفة الإستعمارية

1- الأهمية الإقتصادية

2- الأهمية السياسية

3- الأهمية العسكرية

خلاصة الفصل

المبحث الأول: الإطار الجغرافي والبشري للصحراء الجزائرية.

أصبحت قضية الصحراءمنذ إكتشاف البترول في عداد القضايا الهامة، و ذلك لأن الإستعمار الفرنسي أحكم قبضته على النواحي الشمالية حيث سعى إلى التوسع نحو الصحراء في إطار الإحتلال الشامل للإرساء إمبراطوريته الجديدة، فمنذ سنة 1956 أخذت المشاريع الفرنسية تتضاعف و اللجان الفرنسية والدولية تردد:" الصحراء هي فرنسا" إلى غير ذلك من الإدعاءات و التساؤل الذي يطرح في هذا المقام، ما هي الأسباب التي جعلت فرنسا تتمسك بهذه الأرض القاحلة؟ فيمكن إرجاعها إلى ما يلي[1]:

لقد كانت دوافع فرنسا لإحتلال الجزائر كثيرة و هي على العموم دوافع سياسية و أخرى إقتصادية و تتمثل الدوافع السياسية في كون الحملة بمثابة حلقة من سلسلة الإستعمار الأوروبي الحديث، والذي تطور بشكل ملموس خلال القرن التاسع عشر الميلادي، واستهدف كامل التراب الوطني العربي والإسلامي، أيضا أن الإستعمار الفرنسي للأرض الجزائرية يعتبر تحقيق لحلمه القديم ألا و هو تكوين إمبراطورية عظيمة مترامية الأطراف، أيضا احتلال الجزائر والتوسع في جنوبها و هو تحقيق هذا الهدف الذي يربط مستعمراتها الإفريقية في غرب القارة و وسطها ثم شمالها و لا يتحقق ذلك إلا إذ احتلت الصحراء الجزائرية، كذلك إدراكها بأن إحتلالها الجنوب الجزائري هو ضمان لإحتلال كامل البلاد [2].

أما الدوافع الإقتصادية فنجدها كثيرة ومتعددة، منها جعل الجزائر مستعمرة تنقل إليها الأموال و تنقل منها المنتجات، بالإضافة إلى جلب المعادن الضرورية لتدوير عجلة الصناعة في فرنسا...الخ، كذلك أن البرجوازية الفرنسية رأت أن إحتلال الجزائر سوف يجلب لها الخير الكثير، بإعتبارها سوق رائجا لبضائعها، وموردا هام للمواد الخام، وأن السيطرة الفرنسية على الجزائر، ستؤدي حتما إلى فتح عدة مجالات واسعة وإيجاد طرق جديدة للتجارة الفرنسية [3].

---

[1]- الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية، سلسلة الملتقيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص21.

[2]- إبراهيم مياسي، توسع الإستعمار الفرنسي في الجنوب الفرنسي الجزائري (1881م-1912م)، ط1، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص ص 69-76.

[3]- إبراهيم مياسي، توسع الإستعمار الفرنسي في الجنوب الفرنسي الجزائري (1881م-1912م)، ط1...، مرجع سابق ص78.

إن أهم الدوافع الإقتصادية المستنتجة هي جود إمكانيات إقتصادية ضخمة وثروات لا تحص كالنفط و الحديد والأورانيوم و إستغلال الطاقة الشمسية، و أصبح موضوع الصحراء الجزائرية و ما تشمل عليه من كنوز الشغل الشاغل لكل الباحثين لأنها تعتبر منبع خير و مبعث ثروة و أمل المستقبل، لهذا في هذه الدراسة سنقدم صورة واضحة عن الصحراء، سواء من حيث طبيعتها أو ثرواتها أو من حيث موقعها الإستراتيجي[1].

1- الموقع الجغرافي للصحراء ومساحتها:

تمتاز الصحراء الجزائرية بخصائص طبيعية تميزها عن غيرها من صحاري الدول العربية والإفريقية، كما تملك بعض أو نفس خصائصها، وهي جزا لا يتجزأ من الصحراء الكبرى فهذه الأخيرة ممتدة عبر عدة دول إفريقية، حيث أن الجزء الواقع منها في الجزائر يحتل موقعا إستراتيجيا هاما وهذا ما أدركته سلطات الإحتلال، فسعت جاهدة للإنفراد بها [2].

ينحصر الإقليم الصحراوي الشرقي بين الهوامش الجنوبية للأطلس الصحراوي شمالا، و تونس و ليبيا شرقا، و النيجر و هضبة تادميت غربا ، كما يمكن تحديد هذا الإقليم من ناحية الغرب بخط طول 3 شرقا المار بالجزائر العاصمة، في حين يحدد الإقليم الجنوبي الغربي بمعالم طبيعية واضحة تتمثل في السفوح الجنوبية للسلسلة الأطلسية شمالا وهضبة تادميت شرقا وكل من المغرب الأقصى والصحراء الغربية وموريطانيا ومالي غربا وجنوبا[3].

كما تعد الصحراء الكبرى من أوسع صحاري العالم، فهي تغطي مساحة ثمانية ملايين كلم يشترك فيها كل من جنوب المغرب والجزائر وتونس وليبيا وشمال وغرب موريطانيا ومالي والنيجر والتشاد وجنوب السودان وتبلغ مساحة هذه الأخيرة 1987600 كلم وبذلك تحتل مساحة واسعة تجاوزت نسبتها 90٪ من مساحة القطر الجزائري.

---

[1]- الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية...، مرجع سابق، ص 21.

[2]- عبد القادر حليمي، جغرافية للجزائر (طبيعية، بشرية، إقتصادية) مكتبة الشركة الجزائرية، مرازقة بودواود وشركائها، ط1 الجزائر، 1968،ص11.

[3]- الملتقى الوطني الأول...، مرجع سابق ، ص22.

ونجد الصحراء في تركيبها الجغرافي أبسط من المنطقة التلية، إذ لا نجد بها الجبال المتقطعة، ولا المرتفعات المعقدة ولا السهول الضيقة المحصورة، و لا الإلتواءات الحديثة، ولكن نجد السهول التحاتية الواسعة والأحواض المغلقة والجبال بحافاتها الشديدة الإنحدار، والعروق الرملية، المستقلة [1].

2-الخصائص الطبيعية للصحراء الجزائرية:

تتحدد معالم الصحراء الجزائرية بمختلف المميزات الطبيعية المختلفة عن تلك الموجودة في المناطق الشمالية، ويمكن أن نبين بعضها ، فمن حيث:

2-1- التضاريس: يتميز سطح الصحراء ببنية و تركيبة جغرافية بسيطة، من حيث التضاريس، فسطح الصحراء الجزائرية غير معقد لكنه متنوع في أشكاله و تنقسم الصحراء الجزائرية من حيث البنية التضاريسية إلى أربعة أقسام رئيسية فهي:

أ- القسم الأول: ويقع هذا القسم في الزاوية الشمالية الشرقية، ويتميز بمنخفض بحوالي أربعة وعشرين مترا تحت مستوى سطح البحر، بينما الأراضي المجاورة لا يزيد سطحها على إرتفاع مائي متر ولهذه الأراضي أهمية إقتصادية تتمثل في إنتشار الواحات منها واحة الزيبان شمالا و واحات وادي سوف وورقلة جنوبا.

ب- القسم الثاني: تتمثل في السهول وهذا القسم نجده يشغل الجزء الأكبر من الصحراء ويتمثل في مساحات كبيرة من الصحراء [2]والتي تتمثل في العرق * الشرقي الكبير والعرق الغربي الكبير

[1]- حميدة عميراوي، سليم زاوية، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، (1844-1916) ،ط1، الجزائر، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر ،2009، ص10. (أنظر الملحق رقم 01)

[2] - إبراهيم مياسي، الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية، 1837-1934، دار هومة للطباعة والنشر،بوزريعة، الجزائر 2005، ص ص 12-13.

* العرق: هو سطح هضبة كثبان رملية متنقلة أنظر دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر...، مرجع سابق ، ص25.

إضافة إلى عروقا أخرى كعرق الشاش و إيقدي وكذلك في تضاريس الصحراء ، هناك مناطق أخرى واسعة تدعى بالرق * مثل رق تانزروفت [1].

ج- القسم الثالث: يتمثل في المنطقة الهضابية وهي معظمها ذات تكوينات جيزية ومنها هضبة الحمادة التي تمتد من الجزء الشمالي من الصحراء إلى الجنوب من السلسلة الأطلسية وهضبة تادميت الكرتياسية الفسيحة والممتدة بين دائرتي عرض °27و°30 شمالا وترتفع إلى علو يناهز ستمائة متر (600م) و قد غطتها على امتداد مئات الكيلومترات من الشمال إلى الجنوب طبقة من اللون الأحمر القديم، و يعلو تلك الطبقة غطاء صحراوي حديث اشتق منها بفعل الرياح على الخصوص و إن كانت تدفقات السيول قد شاركت في تكوينه، و مهما يكن فإن هذه الهضاب تسودها أحوال لا تسمح للإنسان بأن يستقر بها عموما[2].

د- القسم الرابع: وهو قسم خاص بالمرتفعات والتي تتمركز في أقصى الجنوب الشرقي وتمثلها منطقة التاسيلي التي هي عبارة عن صخور من صلصال الرمل الساهقة، وأصبحت تعد من أهم سجلات التراث الإنساني في العالم بعد العثور بها على أقدم الرسومات المعبرة عن حياة و مناخ المنطقة في القدم وكذلك منطقة الهقار وهي مرتفعات واسعة المساحة حوالي 500 كلم معظمها من الصخور القديمة البركانية التي تعرضت إلى عملية ألحت، ورغم ذلك لا تزال بها قمم عالية تقارب 3000 مترا، كقمة تاهات التي تبلغ 1918 متر، وهي أعلى قمة جبلية في الجزائر[3].

أما مرتفعات إقليم الجنوب الغربي فتتمثل في ربوة القلاب التي تتكون من تلال لا يفوق إرتفاعها 400 م إلا نادرا ذات صخور صلبة ولم تتأثر بالتعرية كما تتمثل في بقايا سلاسل جبلية قديمة على جانبي وادي الساورة مثل سلسلة بشار والعبادلة الهرسينية التي تحتوي على

* الرق: عبارة عن أسطح حصوبة معتدلة الإنحدار أو شبه مستوية تتكون من طبقة أو طبقتين من الحصى توضع فوق طبقة من الرواسب الناعمة أنظر آمنة أبو حجر، المعجم الجغرافي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان 2009ص293.

[1]- دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية...، مرجع سابق، ص23.

[2]- إبراهيم مياسي، الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية...، مرجع سابق، ص13.

[3]- حميدة عميراوي، سليم زاوية، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية...، مرجع سابق، ص11.

طبقات فحمية من الزمن الأول وقد تحركت إنكساراتها من الزمن الثالث مما أكسبها ارتفاعها نسبيا بلغ 1500 م في جبل بشار[1] .

تلك هي اهم ملامح التضاريس بالصحراء الجزائرية، ولا شك أن هذا الوضع الجغرافي له إنعكاس مباشر على المناخ.

2-2-المناخ السائد في الصحراء: يتميز المناخ بالطابع القاري المتطرف، ففي فصل الصيف ترتفع درجة الحرارة إلى أكثر من خمسين درجة مئوية في الظل، كما تنخفض في فصل الشتاء إلى درجة الصفر، وبهذا يكون المدى الحراري بها كبير جدا[2].

و أما بالنسبة للأمطار تميزت الصحراء بندرتها وعدم انتظامها حيث لا يزيد متوسطها السنوي عن 200 ملم، وترتفع على الهوامش الشمالية وقمم المرتفعات ما بين 50-200 ملم و تتراجع إلى ما دون 50 ملم في باقي المناطق، وتعود ظاهرة الجفاف في الصحراء إلى كونها تقع في المنطقة المدارية التي تهب عليها الرياح القادمة من خط الإستواء، و بالتالي فهي منطقة ضغط مرتفع ومصدر للرياح التجارية التي تهب من الصحراء نحو المناطق الإستوائية وهي رياح جافة ولا تسبب نزول الأمطار لأنها تتحرك على سطح يابس[3].

والرياح الصحراوية التي تهب خفيفة ولكنها لا تلبث أن تتحول إلى أعاصر وزوابع وتحمل هذه الأخيرة أسماء تختلف بإختلاف المناطق الصحراوية فهي تسمى " السهلي" في وسط الصحراء وفي الصحراء الجزائرية، ومعناه الريح الجنوبية،وأما الرياح الخطيرة والزوابع المثقلة بالرمال والغبار، والتي يسميها الفرنسيون " سيروكو" فهي الرياح الجنوبية الشرقية الحارةوالرياح التي يسميها المصريون " الخمسين" ويزعمون أنها تستمر في الهبوب خمسين يوما بدون انقطاع، هذه وغيرها كلها أسماء محلية لرياح متقاربة النوعية.

أما بالنسبة للمياه، فإن الصحراء تظل إقليم يعاني من نقص المياه وكان وجود الماء في شكل آبار أو أنهار وهو الشرط الأول لكل وجود نباتي أو حيواني في الصحراء وأما مياه

[1]- دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء...، مرجع سابق، ص 22.

[2]- إبراهيم مياسي، الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية...، مرجع سابق، ص 14.

[3]- حميدة عميراوي، سليم زاوية، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية...، مرجع سابق، ص12.

الأمطار فهي قليلة و لا يكاد معدل المتساقط منها يتجاوز 200 ملم في السنة و مع ذلك، فإن هذا المعدل على ضالته لا تحظى به جميع المناطق بالتساوي حيث أن النسبة التي سجلت في منطقة أدرار لتساقط المطر في ظرف عشر سنوات مثلا لم يكن يزيد عن 254 ملم وهكذا يمكن القول بأن الحياة نفسها في الصحراء تتوقف إلى حد بعيد عن الحظ والصدفة ولا يهدد العطش في الصحراء النبات والحيوان فقط، بل إن كل منطقة مناطقها قصتها للفتاء ومقبرتها للموتى بالعطش[1].

كما أن المياه كان لها دور هام ولا يزال في المساعدة للإقامة أي نشاط في الصحراء سواء كان فلاحيا أو صناعيا.[2] حيث ترتكز الحياة في المناطق الصحراوية العامرة أساسيا على موارد المياه ومتى توفر الماء ازدهر العمران واشتدت كثافة السكان وساد الرخاء، تبعا لأهمية الموارد و إمكانيات استغلالها وهذه الموارد تتجمع من مياه الأمطار التي تنزل في مختلف أطراف الصحراء وجبالها [3]وكانت هذه الموارد نوعين موارد سطحية ضئيلة وموارد غزيرة جوفية فبالنسبة ل " السهل السطحي" الصحراوي حيث تعد المياه السطحية معتبرة بفضل مجاري المياه المنحدرة من الأطلس، وبالنسبة للنظام النهري المكون من وادي قير والساورة* فإن الصحراء تظل إقليما يعاني من نقص المياه، أما فيما يخص المياه الجوفية فقد قسمت الصحراء بيساطة إلى أربع أقسام جيولوجية كبيرة وهي:

[1]– إسماعيل العربي، الصحراء الكبرى وشواطئها، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983،ص ص،16،19.

[2]– دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء...، مرجع سابق، ص29.

[3]– إسماعيل العربي، الصحراء الكبرى وشواطئها...، مرجع سابق، ص23.

* الساورة: هو النهر الذي أخذت اسمه الولاية الجزائرية الواقعة في أقصى الجنوب، فهو نهر لا يستمد موارده من المياه من المناطق الإستوائية، بل من شمال الصحراء، وهو أقل الأنهار الإفريقية المتقدمة مياها أنظر إسماعيل العربي، الصحراء الكبرى وشواطئها...، مرجع سابق، ص27.

أ-الكتل البلورية : مثل الهقار و ما تبعه، التيبستي وهذه الكتل تتكون مز الصخور الكتيمة التي يعتقد أنها خالية من الموارد المائية الهامة، لا يعثر فيها أبدا سوى على مناسب ضعيفة ناتجة إما من تغيرات سطحية أو عن طبقات طمية[1].

ب- الهالات الأولية: وهي المحيطة بالكتل البلورية مثل (طاسيلي، أحواض أحنات) ولم تكن أكثر غناء بالمياه الحوفية بصورة كبيرة كما تتمتع هذه الأخيرة أحيانا بمساهمة جيدة على السطح.

ج- الإحتياطات المائية: وهي الأكثر أهمية تكمن في الأحواض الثنائية والثلاثية الشاسعة والممتدة بين الكتل الجبلية حيث أن هذه الأحواض لم يدرس منها بصفة معمقة إلى حد الآن سوى حوض واحد هي ثلاثة أحواض، حوض الشمال الصحراوي بين الأطلسي و الهقار وحوض تاتروفت و كذلك حوض القرات ما بين الهقار و التيبستي، و تتكون هذه الأحواض من رواسب قليلة التموج.

د- التكوينات القارية الحديثة العهد: وتحتوي هذه التكوينات على موارد مائية هامة، كامنة على عمق وهي مستغلة في معضمها، فمثلا الحوض الإرتوازي*لوادي ريغ بناحية توقرت يشمل على طبقتين مائيتين أرتوازيتين متضادتين تقعان بين 10 م و130 م إضافة إلى طريقة مائية ثالثة أعمق منها تتكون من الأحجار الكلسية التي لم تؤرخ بعد بصفة جيدة [2]وقد وظف الإستعمار الإستيطاني وسيلة الماء في كسب صفوف جزائرية من ذلك ما حدث حين أقدمت السلطة الفرنسية على حفر الآبار في أول ماي 1856 بأمر من علي بن فرحات قائد توقرت كما تم استخراج الماء من عمق 60 متر ولقد قال الفرنسيون في هذا الخصوص أنه بإكتشاف الماء تكون البداية القوية لإقامة إدارة فرنسية بالصحراء بدايتها ورقلة ذات صلة ببسكرة، وسكون ورقلة سوقا تجارية هامة للأوروبيين والعرب والميزابيين واليهود[3].

---

[1]- د، ب، م، و، حول فصل الصحراء، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية...، مرجع سابق، ص ص31-30.

*الحوض الإرتوازي: سمي بهذا الإسم نسبة إلى بلدة ارتوز "Artois" في شمال شرق فرنسا أنظر آمنة أبو حجر، المعجم الجغرافي...، مرجع سابق، ص6.

[2]- د،ب،م،و، حول فصل الصحراء، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية...، مرجع سابق، ص ص 32، 35.

[3]- حميدة عميراوي، سليم زاوية، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية...، مرجع سابق، ص15.

وهكذا فإن هذه الصفات والملامح المناخية تترك قطاع الصحراء فقيرا مجديا، وتبدو الأرض فيه عارية لا يكاد يظهر فيها أي أثر واضح كغطاء نباتي طبيعي [1]كما كان ايضا لهذا المناخ دور كبير في مسيرة الأحداث التاريخية وفي السياسة الفرنسية التي كانت تختلف عما عرفه الشمال من أحداث تاريخية.

2-3- الغطاء النباتي والثروة الحيوانية :

إن الظروف المناخية السائدة في هذا الإقليم تترك بصماتها على الغطاء النباتي الذي يتميز بتحمل الجفاف والحرارة المرتفعة والبرودة الشديدة، إذ يوجد في الصحراء حوالي 500 نوع من النباتات وأهمها النخيل[2].

ورغم قلة الموارد النباتية فإنها سمحت بنمو وعيش أنواع عديدة من الحيوانات كالغزلان والذئاب. والأفاعي وأشهر حيوانات الصحراء الحمل الملقب ب " سفينة الصحراء" لأنه يستطيع تحمل عناء السير مع العطش والجوع لمدة طويلة و بذلك يعد الجمل أهم حيوان يربى في الصحراء.

كما يقوم بعض الرعاة على هوامش الصحراء بتربية الأغنام والماعز التي تعتمد على الموارد النباتية التي ترعرعت بفضل الأمطار الخريفية والشتوية، لكنها سريعة الزوال مما يضطر الرعاة من التنقل و الترحال[3].

[1]-حميدة محمد السنوسي، الجغرافيا الطبيعية والبشرية للوطن العربي، منشورات جامعة الفاتح، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2005، إفرنجي، ص172.

[2]- حميدة عميراوي، سليم زاوية، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية...، مرجع سابق، ص ص 13، 16.

[3]- إبراهيم مياسي، توسع الإستعمار الفرنسي في الجنوب الفرنسي الجزائري...، مرجع سابق، ص 15.

3- الوسط البشري(السكان):

بالنسبة للجانب البشري فإن الصحراء الجزائرية تتميز بضالة السكان رغم المساحة الشاسعة ولذلك فهم ينتظمون داخل بنية اجتماعية ذات طابع بدوي، نظرا للظروف الطبيعية المتحكمة في حياتهم ، [1] أي أن الصحراء عرفت بالتنوع السكاني فهي تضم خليطا من القبائل البدوية مثل قبائل التوارق* و قد كان سكان الصحراء الكبرى الأوائل، حسب إستنتاج أحداث عمليات التنقيب والإستكشاف أنهم ليسو من البيض استنادا إلى أدلة العلماء والتي تتصل خصوصا بالأسلحة المستعملة في الصحراء في العصور القديمة وقد كان توغل البيض في الصحراء قد وقع في وقت متأخر نسبيا ولربما ذلك في أواخر الإمبراطورية الرومانية، [2] وقد أدى العدوان الفرنسي على سيادة وحرمة الدولة الجزائرية، وما صاحبه من توسع إستيطاني حاقد على الشعب الجزائري إلى وجود ثلاثأنماط من السكان وهي.

أ- السكان الأصليون: الذين سلط عليهم الإستعمار الفرنسي كل أنواع القهر والدمار، وأخرجهم من ديارهم و جردهم من أرزاقهم وسد أمامهم سبل العيش.

ب- الفئة المستوطنة: وافدة من وراء البحر جمعت حثالة أوروبا من جنود مرتزقة و أسرى حرب، وخريجي سجون، وزرعها في الجزائر قهرا وملكها بحد السيف والقوانين الجائرة والمجحفة وحولها أسيادا على العباد والبلاد، وازدادت أنانيتها مع تعاقب الأيام والسنين وأصبحت تشكل لوبيا قائما بذاته متمردا حتى على السلطة الفرنسية صاحبت نعمته رغم اختلاف تركيبتها البشرية وتباين معتقداتهم الدينية

ج- الجالية اليهودية: وقد كانت متواجدة في الجزائر قبل الغزو الفرنسي والتي أصبح لها شان بموجب قانون 1870 الذي مكنها من الانتفاع بالأرض وإدماجها ضمن الفئة المستوطنة.

---

[1]- إبراهيم مياسي، توسع الإستعمار الفرنسي في الجنوب الفرنسي الجزائري...، مرجع سابق ، ص16.

* قبائل التوارق: هي قبائل صحراوية متوغلة في آفاق الجنوب الجزائري، أعاد هير ودوت أصلهم إلى جنس المازيك و يرى بعض المؤرخين أن أصلهم بربري لإنحدارهم من أصول صنهاجية يلقبون بالملثمين أنظر إبراهيم مياسي، مقاربات في خارج الجزائر، (1830-1962)، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007، ص194.

[2]- إسماعيل العربي، الصحراء الكبرى وشواطئها...، مرجع سابق، ص33.

وانطلاقا من هذا عاش في الجزائر 3 نماذج من السكان مختلفين اختلافا جذريا، عرقيا دينيا وحضاريا، وثقافيا...الخ.[1]

ويذكر ميامي إبراهيم أن السكان تنقسم إلى صنفين هما: البدو والحضر، فالبدو يقومون بعملية العشابة* وتستمر عملية الترحال داخل الصحراء طيلة السنة [2]فالرحل يجمعون بين الإستقرار الظرفي والتنقل بين الشمال والجنوب بحثا عن الكلأ لمواشيهم وهم في ترحال بإستمرار، أما الحضر وهم الذين يسكنون المدن الرئيسية مثل المسيلة ، بوسعادة، الجلفة، الأغواط بسكرة...إلخ[3].

***- الوضعية الإجتماعية والإقتصادية للسكان :**

لم يترك المستوطنون للوطنيين أي مورد للرزق فاستحوذ على الأراضي الفلاحية واحتكروا التجارة ووسائل النقل وطرق المواصلات، ووجد الجزائريون أنفسهم بعد خروجهم من معركة المقاومة ضد العدو المحتل، مشردين وغرباء في وطنهم، ولم يبقى لهم سوى الأراضي القاحلة وهذا بحكم القوانين الحائرة التي أصدروها طيلة عقدين من الزمن (1887-1902) ومن ثمة دخل الجزائريون معركة ثانية مع عدوهم لإثبات الوجود ومقاومة الفقر و البطالة.

وهكذا لجأ السكان في نشاطهم الإقتصادي إلى الزراعة وتربية الماشية والفتاة من التجارة، حيث تعد زراعة النخيل المورد الرئيسي للسكان وهي منتشرة في واحات بسكرة مثلا باعتباره المنتوج الذي يتحمل الحرارة حيث يصل معدل عمر النخلة ما بين 60 و 70 سنة حسب التربة والمناخ ونوعية المزروع، أيضا تساهم دقلة نور بقدر لا بأس به في الإقتصاد الوطني- التصدير- وتأتي الحبوب (قمح - شعير) في الدرجة الثانية بعد النخيل، غير أن التجارب الأخيرة تبشر بمستقبل واعد إذا ما توفرت الإمكانيات المالية والتقنية واقتنع رجال التخطيط أن

---

[1]- الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية، تنظيم و وقائع، 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2002، ص ص22-23.

*العشابة: هي عملية الإنتقال في بداية فضل الصيف إلى الشمال نحو الهضاب ثم العودة إلى الصحراء في أواخر فصل الخريف وهي هجرة موسمية يقوم بها جميع القبائل البدوية، أنظر إبراهيم مياسي الإحتلال الفرنسي...، مرجع سابق، ص16.

[2]- إبراهيم مياسي، الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية...، مرجع سابق، ص 16.

[3]- الهادي درواز، الولاية السادسة ...، مرجع سابق،ص ص22-23.

المواطن لا يأكل حديد أو معادن، ولا يشرب بترول، وأن الحزام الشمالي للوطن قد استنفذه الإسمنت والخرسانات المسلحة، وأن مستقبل الزراعة في الجزائر يوجد في الجنوب.

و بالنسبة لتربية الماشية فتأتي تربية الماشية في الدرجة الثالثة في الدخل الوطني [1]فنجد رعاة الغنم بالصحراء يصعدون بماشيتهم إلى منطقة النجود أثناء الربيع ويمضون بها جزءا من الصيف والخريف، ويغذون قطعان الماشية بالأعشاب الخضراء ربيعا.

فإذا إما جفت تلك الأعشاب أصبحت تدعى " الهيشر" وصلحت لغذائه الماشية صيفا وبما أن الإستعمار لم يمتلك هذه الأرض فهو لم يحدث بها أي إصلاح، ولم يفكر في إيحاد وسائل لجمع الماء بها وادخاره لزمن الصيف ليكون مصدر حياة للرعاة العرب وسكان الماء بها وإدخارهلزمن الصيف ليكون مصدر الحياة للرعاة العرب وسكان الجنوب، فالماشية الجزائرية هي أهم مصادر الثورة عند العرب، تصاب في أغلب الأحيان بكوارث فادحة من جراء العطش تذهب ضحيتها ملايين الأغنام[2].

وهذا النوع من الإقتصاد عرف ذبذبة كبيرة، تحكمت فيه عدة عوامل منها :

– تواجده في إقليم النجود* الذي تقل فيه نسبة الأمطار حوالي 300 م.

– طوال سنين الجفاف والغرامة الباهظة التي فرضها الإستعمار على الأهالي ومصادرتها عند العجز عن شديد الغرامة.

– الحد من حرية التنقل الرعاة بين الشمال والجنوب.

– إبادة القطيع بالطيران أثناء الثورة التحريرية بإعتبار أماكن الرعي مناطق محرمة، الأمر الذي جعل الجزائر بلدا مستوردا بعد أن كان مصدرا لها.

[1]– الهادي درواز، الولاية السادسة ...، مرجع سابق، ص 24.

[2]– أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، إهداءات 2001، ص17.

* النجود: هي منطقة شاسعة تنحصر بين سلسلة الأطلس التلي والأطلس الصحراوي فهي بلاد المراعي والفضاء الفسيح لا تجد بها مدن كبيرة أنظر أحمد توفيق المدني...، مرجع سابق، ص15.

ومع هذا لازال عرش أولاد نايل بقسميه الشرقي والغربي من أكبر المربين للماشية وخاصة الغنم العربية ذات الأصواف البيضاء[1].

التجارة: تكاد تكون التجارة في المنطقة حكرا على ثلاث فئات من السكان وهم بين ميزاب الشعانبة* والسوافة، ويعد هؤلاء المنافسون الرئيسيون للمستوطنين الفرنسيين واليهود وهم منتشرون في كامل التراب الوطني، فنجد مجموعة بني ميزاب مرتكزة في الوسط والغرب الجزائري والسوافة، اتخذوا الشرق الحزائري موطنا لهم ومرتكزا لتجارتهم والتبادل مع تونس وليبيا، أما الشعانبة والتوارق، فلهم أقصى الجنوب و مع الدول المجاورة، ليبيا، مالي، النيجر.

أما بالنسبة لليد العاملة، فنظرا لإنعدام الصناعة وقلة الخدمات، فإن أغلبها تشتغل في مزارع الكولون (النخيل) بأجر زهيد وموسمي، حيث يشتغل العامل 12 ساعة في اليوم مقابل 2دينار، دخل لا يسد رمق عيشه هو و أولاده، أما بقية الخدمات فتنحصر في الصناعات التقليدية، حصير، قفة...إلخ، والنادر جدا في الفنادق التي احتكرها اليهود، أما الوظائف فلا يطرق بابها إلا من تجنس بالجنسية الفرنسية أو قدم خدمات لفرنسا أثناء حروبها[2].

[1]– الهادي دراوز، الولاية السادسة ...، مرجع سابق، ص ص 24–25.

* الشعانبة: تنحدر من قبيلة سليم بن منصور من العدنانية وهي التي استقرت بالناحية منذ القرن السادس عشر و تأسست من الفروع القومية، وهي أولاد بوبكر وأولاد فرج وأولاد إسماعيل، أنظر حميدة عميراوي، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2 دار الهدى، عين مليلة، 2004، ص81.

[2]– الهادي دراوز، الولاية السادسة...، مرجع سابق، ص ص 24–25.

المبحث الثاني: مراحل التوسع الإستعماري في الصحراء الجزائرية.

الصحراء الإفريقية الكبرى بما فيها الصحراء الجزائرية تعتبر قلب العالم لما تحتله من موقع إستراتيجي هام، فهي بمثابة جسر عالمي يربط الأجزاء المختلفة شمالا وجنوبا شرقا وغربا، لهذا اهتم بها الأوروبيون منذ أن خرجوا من قارتهم في العصر الحديث بغية الكشوف الجغرافية ومن ثم التوسع الإستعماري فيما وراء البحار، و أرادو كشف أغوارها ومعرفة أنوارها فبدأ يتوافد عليها المغامرين الأوروبيين ضمن حركة الإكتشاف، وذلك أن الصحراء الإفريقية ظلت طيلة قرون عديدة مجهولة لديهم ولم يقدم منها الرحالة القدماء من الإغريق والرومان إلا معلومات ضئيلة ومحدودة فحين كان الرحالة العرب والمسلمين الأسبق في إكتشافها، [1] إذ أن الأوروبيين بدؤوا اهتمامهم بالصحراء في إطار كشوفاتهم الجغرافية البحرية الإستعمارية خلال القرن 15 م، وما بعده، فقد كان الإنحليز أول من أبدو إهتماما بإفريقيا والصحراء، فأسسو عام 1788م جمعية دواخل إفريقيا وكلفوها بتجنيد المغامرين من أجل إستكشاف إفريقيا وغزوها فجندت عدد من المغامرين أبرزهم جون لديارا (John le dyard) ولوكا (Lucas) وغيرهم هؤلاء المستكشفون وآخرون عادوا بمعلومات قيمة وكافية عن الصحراء، [2] حيث استفاد الضباط الفرنسيين مما تركه هؤلاء الرحالة خاصة الخرائط والطرق التجارية والمدن وحتى الأسواق التجارية، وقد بدأ الفرنسيون مغامرتهم في الصحراء منذ رحلة ريني كاين *Renécaillie ، وقد تحلت السياسة الفرنسية وتوسعها في الصحراء الجزائرية منذ عهد الجنرال ديفو(devou) الذي أبهر السكان بتوسعه بشتى الوسائل وأيضا قام بعدة مشاريع من بينها حفر الآبار وشق الطرقات وفض الأمن، هذا الأخير كان على قناعة كبيرة بضرورة إحتلال الصحراء لحماية الوجود الفرنسي وحصوله على موارد رزق من الصحراء، وتجلى هذا الإهتمام من خلال مرحلتين[3].

[1]– إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر، (1830–1962)...، مرجع سابق، ص23.

[2]– يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999، ص62.

*ريني كاين: من أوائل المغامرين الفرنسيين الذين توغلوا إلى أعماق الصحراء نعبرها من السينغال إلى مدينة تمتوكتو أنظر إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص 302.

[3]– حميدة عميراوي ، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ...، مرجع سابق، ص ص 31–32.

1- المرحلة الأولى: 1844-1900.

منذ عام 1844 أصدر البرلمان الفرنسي قانون يقضي بمد منطقة الإحتلال الفرنسي نحو الجنوب، وذلك بإنشاء المراكز العسكرية في المدن والتي تتحكم في المبادلات التجارية بين الشمال والجنوب، كما تم في هذه السنة 1844 إحتلال مدينة بسكرة والتي تمثل مفتاح التجارة الصحراوية بالنسبة للمقاطعة الشرقية من البلاد[1].

ولذلك تم احتلاله بصفة نهائية في شهر جويلية من نفس العام ، كما قرر إعطاء دفعة جديدة لمركز عين الصفراء بربطه بالخط الحديدي عام 1887. و لقد استعمل الإستعمار الفرنسي أساليب متعددة للإحتلال، فمنذ 1889 لاحت في الأفق فكرة جديدة، وهي إحتلال الصحراء بالطرق السلمية الهادئة وذلك بإقامة المؤسسات الإقتصادية والمراكز التجارية في كل من توات* وغيره حتى تدخل هذه المناطق في قيود التبعية الإقتصادية للإستعمار، كما بدات تكثف من دراساتها لهذه المناطق للتعرف أكثر على جوانبها البشرية والجغرافية والإقتصادية كما لم تتخلى فرنسا على أسلوبها العسكري العنيف في التوسع، حيث أنشأت عام 1891 مركز عسكريا دائما بالمنيعة استعداد للسطو على عين صالح و واحت توات، وشرعت منذ سنة 1893 في تشييد الحصون المنيعة والمراكز العسكرية في قلب الصحراء، حيث تعتبر هذه الحصون نقاط إرتكاز للتوسع الإستعماري المرحلي نحو الجنوب الجزائري بصفة عامة والجنوب الغربي بصفة خاصة[2].

[1]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994 ص140.

* توات : مجموعة من واحات الصحراء الجزائرية الجنوبية تؤلف في مجموعتها إقليم عبور ما بين سفوح الأطلس الجنوبي وبلاد السودان يحدها من الشمال العرق الغربي وهضبة تادميت ومن الجنوب مويدير أنظر محمد حوتية، توات والأزواد خلال القرنين 12 و13 للهجرة ، دار الكتاب العربي للنشر، الجزائر 2007، ص28.

[2]- إبراهيم مياسي، التوسع الفرنسي في الصحراء...، مرجع سابق، ص 107.

ففي سنة 1895 م تمكنت فرنسا من إحتلال الأبيض سيدي الشيخ وجنان بورزق ونقلت سنة 1897م مركز دائرة أقصى الجنوب من غرداية إلى المنيعة ومنها بدأت بإرسال بعثاتها نحو الجنوب التي مكنتها من السير نحو عين صالح. [1]

وفي الأخير يمكننا أن نبين أن في هذه المرحلة كانت بداية التوغل في الصحراء مصحوبة بمقاومات عدة أبرزها بمقاومة الأمير عبد القادر، فاحتلت بسكرة و الأغواط لأول مرة سنة 1844، و تم الإعلان عن توقرت ووادي ريغ ارتباطهما بالسلطة، وكذلك مقاومة الزعاطشة كما سبق الذكر كذلك جرت ثورة أولاد سيدي الشيخ عام 1864، وثورة 1871 قبل أن تمتد في النهاية سنة 1881 إلى بنو عمامة، ولقد ساهم جميع السكان بالمنطقة الصحراوية في ثورة 1871 وبالخصوص الحليفة السابق للأمير عبد القادر في الزيبان الذي عاد إلى المقاومة. [2]

وقد كانت بسكرة إحدى القرى البربرية القديمة وكانت تسمى بفسكرة [*]، [3] كما إشتهرت بواحاتها ومن أهمهما واحة الزعاطشة والتي تقع بمنطقة الزاب[**] على بعد 35 كلم جنوب غرب بسكرة والتي سبق وان سقطت في يد الإحتلال بقيادة دومال Doumal سنة 1840، كما تمتد واحة الزعاطشة شمالا إلى كل من تقرت، الوادي وتماسين والأغواط و ورقلة إلى أقصى الجنوب الحزائري، [4] كما شهدت هذه الواحة معركة سميت بمعركة الزعاطشة التي تعد أولى المعارك الفاصلة في الصحراء فبإستيلاء فرنسا على المناطق الخاصة بالأمير عبد القادر

---

[1]– إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص 167.

[2]– أيفلاكوست وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984، ص .386. أنظر الملحق رقم 02.

* بسكرة: تمتد بهذه المنطقة بمحاذاة المدود وجبال الأوراس في الشمال كحاجز طبيعي يفصلها عن التل أما القسم الجنوبي فتغطيه الكثبان الرملية المتقطعة أنظر، إبراهيم مياسي، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية 2007، ص40.

[3]– إبراهيم مياسي، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، تع الجيلالي إبراهيم العوامر ، ط2، منشورات تالة، الجزائر، 2007 ص31.

** الزاب: كلمة رومانية من مدينة زابي الرومانية القديمة تقع في منطقة الحضنة، أنظر إسماعيل ، الصحراء الكبرى وشواطئها...، مرجع سابق، ص142.

[4]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ج1، الجزائر، 2009، ص 142.

وبالضبط منكقة الزيبان في الشرق بداية من سنة 1844م ، أين بدأت السلطات الفرنسية تضع يدها على الجنوب الجزائري ونلمس ذلك في الخطاب الذي أرسله المارشل سولت تحت إشراف وزير الحربية إلى الملك الفرنسي ومن أهم ما جاء فيه:" يجب ان تؤلف الصحراء الجزائرية أو بعبارة أخرى المناطق الواقعة بعد التلال صنفا ثالثا من الجهات الإدارية، ففي هذه الجهات لا اثر للمعمرين وإن الجيوش لم تتواجد بها إلا عرضا لقمع الفوضى أو الإعداد لظروف ملائمة لإقامة العلاقات التجارية وتوسيعها، وهي مناطق تفتح لنا المجال لطرق هامة في الحركة التجارية المؤمنة، ومن علامات تغلبنا جلالتكم تقضي بتعيين. قواد من الأهالي في هذه المناطق."

و من خلال هذا يتضح لنا الغاية الإستراتيجية والتجارية من توسيع الإحتلال نحو الجنوب، وإذ كان لابد من تجسيد هذه الطموحات فإن واحة الزعاطشة كانت أحد أهم ضحايا هذا التوسع[1].

ولقد تبلورت السياسة الفرنسية تجاه الجنوب بعد سنة 1844 وحتى عام 1890 م في اتجاهين رئيسيين يكملان بعضهما البعض، فالإتجاه الأول يتمثل في مد منطقة الإحتلال الفعلية بالسيطرة المباشرة على الهضاب العليا، ومنها النفاذ شيئا فشيئا نحو الجنوب بغرض السيطرة على المدن الواقعة شمال الصحراء، أما الإتجاه الثاني فيتبلور في التغلغل من المواقع الشمالية نحو الجنوب، ليس عن طريق الحملات العسكرية الباهظة التكاليف وإنما بواسطة العمل السياسي والضغط الإقتصادي المتمثل في عرقلة التكامل الناتج بين جزئي البلاد لإجبار سكان الجنوب على الإستسلام وقبول السيطرة الفرنسية والإذعان لها،[2] كما عملت السلطات الفرنسية منذ نجاح الجنرال توماسين في مصالحة أولاد سيدي الشيخ*، على إعطاء السكان الصحراويين نوعا من الإستقلال الذاتي، يتماشى ويتوافق مع نظام المكاتب العربية ضمن الحكم

[1]– حميدة عميراوي، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية...، مرجع سابق، ص 38.

[2]– جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر...، مرجع سابق، ص ص 140،144.

* سيدي الشيخ: يعتبر من العلماء العاملين الصالحين، و إسمه عبد القادر ين محمد بن سليمان بن بوسماحة ولد بقصر العروبات الواقع ما بين الأبيض وتوفي عام 1025هـ/1616م، .ودفن في الأبيض، أنظر إبراهيم مياسي الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية...، مرجع سابق، ص210.

العسكري، حتى تعتمد عليهم في الإستيلاء على الصحراء، وكذا الإعتماد عليهم كأداة فعالة للتوسع فيها، وإهتمت السلطات الفرنسية منذ سنة 1884 بإنجاز العديد من المشاريع، بعد أن تحصلت على مساعدات من مجلس النواب الفرنسي من اجل تثبيت أقدامها في المنطقة[1].

وإزداد الإهتمام بالصحراء الجزائرية بعد احتلال فرنسا للجزائر وقيام الشعب الجزائري بعدة ثورات شعبية لإيقاف زحف الإحتلال وإشتداد المقاومة وأبرز الثورات ثورة الشيخ بوعمامة التي كانت أطول الثورات الجزائرية التي اندلعت في وجه العدو الفرنسي ودامت أكثر من ربع قرن، من شهر أفريل 1881 إلى غاية وفاة بوعمامة في أكتوبر 1908[2].

لذلك عزمت السلطات الإستعمارية على التوسع بالصحراء مهما كانت التكاليف، فظهرت فكرة مد خط حديدي عابر للصحراء على غرار الخطوط العابرة للقارات كالخط العابر لكندا الذي أنجز ما بين (1886-1878) على مسافة أربعة ألاف كيلومتر[3].

وإلى جانب إيصال هذا الخط الحديدي عملت الإدارة الفرنسية على شتى الطرقات وإقامة الجسور، وكذا ربط المناطق الجنوبية بعضها ببعض، لتسهيل عملية التنقل في حالة ما إذا قاومها السكان، بالإضافة إلى زرع الحصون والمراكز العسكرية في مختلف المناطق الجنوبية الشاسعة والمتمردة، فقرر الجنرال " ديباك" في شهر مارس 1885، إقامة مركز محصن بجنان بورزق من أجل حماية الإتصالات بين عين الصفراء، وحراسة الواحات المغربية.

2-المرحلة الثانية 1900-1914

حرصت فرنسا على إكمال تنفيذ عمليات التوسع في الجنوب الغربي، فكانت بداية التوسع في هذه المرحلة، احتلال عين صالح التي طالما سعت السلطات الفرنسية لضمها إليها نظرا لأهميتها في عمليات التوسع في الجنوب، كذلك احتلال الهقار، فأصدر الوالي العام تعليماته إلى الرائد بومقارتن لإتمام هذا الإنجاز، وأمره بإحتلال عين غار غرب عين صالح ففي

[1]- إبراهيم مياسي ، التوسع الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري...، مرجع سابق، ص105.

[2]- إبراهيم مياسي، الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية ...، مرجع سابق، ص 271.

[3]- المرجع نفسه ...، ص 437.

5 أفريل 1900 م دخلت فرنسا منطقة عين غار دون مقاومة وإحتلت إيغلي يوم 5 أفريل 1900، وفي 19 مارس تمكن العدو من إقتحام هذه المنطقة من جديد ومن هناك توجه إلى إحتلال تيت يوم 23 مارس وإحتلال اقابلي يوم 25 مارس وفي 28 مارس أيضا إحتلت الواحة التي تقع إلى جنوب شرق مدينة رقان.

وبعد الإحتلال والتوسع الفرنسي في الجنوب، أصدرت قرارات لتنظيم الإقليم الصحراوي مؤقتا تتضمن مايلي:

***البند الأول:** في انتظار التقنين النهائي للإقليم الصحراوي، لابد من إنشاء إدارة ملحقة للشؤون الأهلية ومتصلة بقائد ناحية الجزائر بالنسبة لمنطقة توات وإلى الناحية الوهرانية بالنسبة لمنطقتي زوز فانة والساورة.

***البند الثاني:** القادة (القياد) لإدارة شؤون الأهالي يعينون من طرف رئيس الملحقة.

***البند الرابع:** تكليف جنرالات ناحيتي الجزائر ووهران بتنفيذ هذه القرارات، هذا ولقد تم تعيين النقيب "دوسيسيال" للملحقة عين صالح، والنقيب نوشاز للإغلي والنقيب "بان" لورقلة[1*].

واستمرت فرنسا في توسعها في الجنوب الغربي، وقامت بإرسال العقيد مينستزل Menestel للإخضاع قصور إقليم قواورة انطلاقا من المنيعة[2].

و في يوم 8/1/1901 تشكلت فرقة قوية رحلت من تيممون يوم 26 جانفي من نفس السنة، وعندما قام الجنرال سرفيار بأخذ جميع إحتياطاته وإتحد مع فرقتين الأولى تشكلت من 800 جندي والثانية 300 جندي، وإنطلقوا من تيد بكالت ليتم الإلتقاء مع فرقة الجنرال الذي إنطلق يوم 30 جانفي من تيممون في بلدة تيمي وبعدها دخلت القوات الفرنسية إقليم توات وأخضعته لها، بعد أن وقعت عاصمة أدرار في قبضة الفرنسيين يوم 10/02/1901، وفي إطار محاولة إخضاع منطقة الساورة عام 1901 تم إحتلال بني عباس وبالضبط في

[1]– إبراهيم مياسي، التوسع الفرنسي...، مرجع سابق، ص 107.

* ورقلة: أو هرقلة أو أركلي كما كانت تدعى سابقا هي إحدى الواحات الشهيرة بكثرة نخيلها وجودة تمورها على مسافة 160 كلم جنوبي ولغة توقرت أنظر إبراهيم محمد السياسي العوامر، العروف في تاريخ الصحراء وسوف...، مرجع سابق، ص35.

[2]– إبراهيم مياسي، التوسع الفرنسي...، مرجع سابق، ص 114.

1/03/1901 وعلى إثر هذا نقل مركز مكتب الشؤون الأهلية من إيغلي إلى سي عباس وأشرف على هذا الإحتلال الجنرال رسبورغ risbourg [1].

وبعد تعيين السيدة "بيرين" قائد أعلى للقوات الصحراوية، ثم تنظيم فرق الصحراء لضمان التوسع، وفي هذا الإطار أنشئ الإقليم الصحراوي الذي سوف ينفصل عن الشمال ابتداءا من 31/12/1902 م وتم على إثر ذلك إسناد النقاط الصحراوية الهامة التالية، توقرت، غرداية عين الصفراء، الواحات الغربية إلى ضباط الشؤون الأهلية تخت سلطة القائد الأعلى المتصل بالوالي العام للجزائر [2].

أما بالنسبة لتوارق التاسلي "جانت" فنجدها هي الأخرى خاضت عدة معارك إستطاعت من خلالها قتل قائد الحملة الفرنسية الملازم الأول فلاتيرز بالقرب من برج عمر أدريس بقيادة الشيخ أمود* بالإضافة إلى العديد من المعارك التي شنها سكان التورق على الفرنسيين [3] منها معركة جانت التي وقعت عقب دخول عين صالح واحتلال المناطق المحيط بها مع مطلع القرن 20م ومعركة تمنراست سنة 1904م، كذلك معركة إيليزي سنة 1908 وفي 1910 تم إحتلاى واحة تابلبالا، وفي سنة ماي 1911 اندلعت معركة القطارة بين الفرنسيين والجزائريين بمشاركة عدد هائل من المغاربة، وخلال 29-30 نوفمبر 1912م اندلعت معركة بئر زمالة ومعركة قريزم على تخوم عرق الشاش كأخر مرحلة لإحتلال المناطق.

وقد كانت فرنسا تسعى من خلال توسعها في الجنوب إلى التعرف على خباياه ومعرفة الطرق الصحراوية ومسالك القوافل [4].

---

[1]- إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية، دار هدى، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 131.

[2]- حميدة عميراوي...، مرجع سابق، ص 60.

*الشيخ أمود (1859-1928): ينتسب إلى قبيلة إيمنات، كان زاهدا حافظا للقرآن الكريم وطلب العلم في مختلف الزوايا، عين صالح، تمنراست...إلخ، انظر عميراوي حميدة...، مرجع سابق، ص53.

[3]- يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات...، مرجع سابق، ص83.

[4]- حميدة عميراوي...، مرجع سابق، ص ص 53، 63.

المبحث الثالث: الهيكلة الإدارية الفرنسية للصحراء الجزائرية

1-المرحلة الأولى قبل 1947

جاء الإهتمام بالصحراء مصاحبا للعدوان على الجزائر، ومنفذ القرارات مؤتمر أكس لاشبال * 1818 وهذا بحكم موقعها الجغرافي في أهميتها التجارية وارتباطها بإفريقيا إضافة إلى التنافس الأوروبي على ثروات القارة السمراء، وجند الفرنسيون العديد من العلماء ورجال الكنيسة والجغرافيين والمغامرين لهذا الغرض، إلا أن المقاومة الطويلة و الشاملة لسكان المنطقة ابتداء من واحات بسكرة وانتهاءا بالموقار، شكل عقبة في تنفيذ المخطط الإستعماري في السنوات الأولى من الإحتلال، إضافة لعجز سلطات باريس في التغلب على قوة المستوطنينفي الجزائر ورفضهم التام لتحويل النفقات الباهظة لإخماد الثورات في المنطقة بعد ما تخلصوا من القضاء على الحكم العسكري في الشمال وقضوا بالإستقلال المالي، وقبل نهاية القرن 19 م شمل المخطط التوسعي محاور أساسية كبرى تمثلت في:

- وضع مراكز عسكرية بمثابة حزام أمني وقواعد خلفية ومراكز راحة وتمويل للبعثات التي تتوغل في الصحراء.
- إقامة خط للسكة الحديدية يربط الشمال بالجنوب تسمية للتنقل.
- تدعيم مراكز البعثات التنصيرية وإقامة مراكز جديدة في الأماكن النائية والبعيدة عن المراكز العسكرية.
-وضع المنطقة كلها تحت الحكم العسكري وإلحاقها بوزارة الداخلية[1].

إن مبدأ وحدة الشعب مرتبطة بمبدأ وحدة التراب الواطني، حيث كانت الصحراء الجزائرية دائما جزء لا يتجزأ من الجزائر بإعتراف كل القوانين الفرنسية الصادرة قبل 1957 وعلى رأس هذه القوانين القانون الأساسي الفرنسي الخاص بالجزائر والصادر في 1884 والذي ينص مثل بقية القوانين السابقة على أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر وكان بمقتضاه

* إكس لاشبال 1818: مؤتمر ضم دول أوروبا ومنه دفعت أوروبا على تقسيم العالم وإستعماره.

[1]- الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم و وقائع (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، 2001، ص ص 32-33.

مثلوها في المجلس الجزائري وكانت دائما تتبع الولاية العامة في الجزائر في كل شؤونها السياسية والإدارية والإقتصادية، بحث أن الفرنسيين لم يجادلون في وحدة التراب الكاملة بما فيها المناطق الصحراوية[1].

بعد أن سيطرت فرنسا على معظم أراضي الصحراء أصبح لزاما عليها ان تسرع في تنظيمها لتسهل عليها إدارتها بشكل محكم ومن هنا عرفت المنطقة الجنوبية للجزائر تنظيما إداريا متميزا عن باقي المناطق الأخرى.

ففي عام 1902 نسبت السلطات الفرنسية قانونا ظل طوال نصف قرن هو النظام الأساسي لأراضي الجنوب وحافظ عليها كجزء من الأراضي الجزائرية، وبهذا أصبح الجنوب إقليما جزائريا له نفس السياسة والقوانين وهو ما أبقى للبلاد وحدتها السياسية، ولقد صدر بهذا الشأن قانون 24 ديسمبر 1902م، الذي أقر وحدة الأراضي الجزائرية، فأخضعت أراضي الجنوب لنفس الضرائب والرسوم المفروضة لأي جزء من الجزائر، ومع ذلك فقد كان هناك إختلاف في نظام الحكم، فالمناطق الشمالية نظام حكمها مدني أما الصحراء فحكمها عسكري وقد دام إلى غاية 1947م، [2] كما أن هذا القانون هو النظام الأساسي لأرضي الجنوب الجزائري، لم تشأ هذه السلطات أن تفصل عن الجزائر جزءا من أراضيها فهذا القانون لم يحدث قط كيانا سياسيا، وإنما اكتفى بأن قرر تنظيما من النوع الإداري المحض بعد اعتراف بأن أراضي الجنوب جزء لا يتجزأ من الجزائر، فالسبب الذي حمل البرلمان الفرنسي على إنشاء وحدة إدارية دعيت بالجنوب الجزائري "لم تكن الرغبة السياسية في تجزئة الجزائر وإنما مراده إلى اعتبارات مالية فلقد أدلى مقرر المشروع القانون السيد برتلو "أيها السادة.. لقد أفصح البرلمان رغبته في أن يرى نفقات إحتلال أراضي الجنوب الجزائري مقصورة على ما هو جد ضروري..." ومن بين الوسائل المؤدية إلى هذه النتيجة وسيلة أشارت إليها لجنة الميزانية في المجلس عام 1902 وهي تقضي بأن أراضي الجنوب وحدة إدارية متميزة لها مميزاتها، التي تغذيها ضرائب محلية وقد وافق المجلس على هذا الأسلوب فأقر في 23/12/1902 مشروع

[1]– شعبنا ينقسم وأرضنا لن تتحزأ، المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني الجزائري عدد 97، 05 جوان 1961، ص03.

[2]– محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960–1961 ، ط2 ، الجزائر، دار الرائد، 2005، ص299

قرار هذا نصه "... أن المجلس يدعو الحكومة إلى دراسة مشروع تنظيم إداري ونالي للجنوب الجزائري"[1].

وبموجب هذا القانون قسمت الصحراء الجزائرية إلى مناطق كبرى هي:

- منطقة عين الصفراء وقاعدتها عين الصفراء.
- منطقة غرداية وقاعدتها الأغواط.
- منطقة تقرت وقاعدتها تقرت.
- منطقة الواحات وقاعدتها ورقلة.
- ويرأس كل قاعدة ضابط عسكري برتبة رائد كومندان وهو المسؤول العام عسكريا وإداريا أمام الوالي العام، كما قسمت هذه المناطق إلى دوائر وملحقات كالتالي:
- منطقة تقرت: بها مركز أولاد جلال وملحق بسكرة وتقرت ووادي سوف.
- منطقة الواحات: بها ملحقة الواحات، أجار، عين صالح الهوقار.
- منطقة غرداية*: ملحقة الجلفة، الأغواط، غرداية، مركز القليعة.
- منطقة عين الصفراء: ملحقة المشرية، البيض، عين الصفراء، بني وينف بسلو، توات [2]كما جاء قانون 1902 من أجل:

1- التقليل من نفقات الإحتلال العسكري الجنوب.

2-الموازنة بين النفقات المدنية و الموارد المحلية.

3-اعتماد أساليب حكيمة في إدارة هذه المناطق والدفاع عنها[3].

ولقد استهدف قانون 1902 وجميع النصوص اللاحقة:

---

[1]- دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية...، مرجع سابق،ص ص 37، 38.

[2]- الهادي درواز، الولاية السادسة...، مرجع سابق، ص ص 33-34.

* غرداية: مدينة أو جوهرة الواحات وقاعدة منطقة يني مزاب وتوجد جنوب الأغواط وعلى الحافة اليسرى من وادي مزاب أنظر إبراهيم محمد الساسي، الظروف في تاريخ الصحراء وسوف...، مرجع سابق، ص27

[3]- صديقي بلال، المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 2009-2010، ص5.

أ- تقليد الحاكم العام في الجزائر، (وليست أية سلطة خارج الجزائر) السلطات اللازمة لإدارة أراضي الجنوب الجزائري.

ب- الحد من نظام الإدارة الخاصة المقررة لأراضي الجنوب عن طريق الإبقاء على الوحدة بين الشمال والجنوب في بعض المجالات الإدارية.

ج- المحافظة على مبدأ الوحدة السياسية بين جزئي الجزائر وتطبيق هذا المبدأ.

1-1- سلطات الحاكم العام للجزائر:

إن أراضي جنوب الجزائر لم تفصل عن سلطة حاكم الجزائر العام، فهو يمارس جميع السلطات على هذه المنطقة ولدى الحاكمية العامة بمدينة الجزائر تدعى إدارة الجنوب من ناحية أخرى فالحاكم العام للجزائر يمارس على هذه الأراضي صلاحيات يختص بهافي شمال الجزائر، قد ضيقت دائرتها نوعا ما في أراضي الجنوب فلقد أكيل للحاكم حفظ النظام في الجنوب وتأمين الدفاع عن أراضيه، ووضعت تحت تصرفه قوات عسكرية لتحقيق هذا العرض بحيث يقوم على رأس كل من أراضي الجنوب قائد عسكري يسمى بمرسوم بناء على عرض الحاكم العام واقتراح وزيري الداخلية والحربية، وهذا القائد يملك سلطات مدير المنطقة في شمال الجزائر، وهو مرتبط مباشرة بالحاكم العام الذي له أن يفوض إليه بعضا من سلطاته على النحو المتبع مع الولادة.

1-2- الحد من نظام الإدارة الخاصة المقرر للأراضي الجنوب بإبقاء الوحدة بين الشمال والجنوب:

لقد استمرت الوحدة الإدارية بين الشمال والجنوب قائمة في بعض المجالات، ففي الجانب الإداري كان إختصاص مجالس ولاية وهران الجزائر، و قسنطينة يشمل أراضي الجنوب المقابلة أين أراضي عين الصفراء و غرداية و تقرت والواحات بحيث كانت ميزانية كل هذه الأراضي يصفها الحاكم العام للجزائر، ويصدرها بمرسوم بعد استطلاع رأي مجلس الحكومة في مدينة الجزائر، على أن هذه الميزة الخاصة بالموازنة لم تكن لتحول دون دفع جزء من حاصلات الرسوم المجباة في أراضي الجنوب إلى صناديق مال المجالس العامة في شمال الجزائر، فلقد كانت الضرائب العربية قد استمرت إلى حين في هذه المناطق، فإن النظام

الضرائبي الخاص نفسه قد انتهى إلى زوال بعد أن طبق في مناطق الجنوب النظام الضرائبي النافذ في الشمال وفضلا عن ذلك، [1] ففيما يختص بالتنظيم الجمركي " رسوم الجمرك الأصلية والرسوم المالية المطروحة على مواد الإستيراد والتصدير" يؤكد الإختصاصيون أن أراضي الجنوب الجزائري تماثل في وضعها باقي الجزائر.

كما أدخل على النظام العسكري ذاته المقرر لمناطق بعض التعديلات المطلقة لإضفاء التجانس الإداري على مجموع البلاد، وفي هذا السبيل أتخذ الحاكم العام جون كارد Jouhe cardعدد من القرارات انتقلت بمقتضاها السلطات البلدية إلى أيدي حكام مدينين في البلديات المختلفة ومن قبل وكان يتولى هذه السلطات ضباط عسكريون في بلديات، بسكرة، تقرت* الأغواط ، جلفة[2].

1-3- مبدأ الوحدة السياسية :

إن الوحدة السياسية التي تربط بين شمال الجزائر وجنوبها تتجلى على صعيد التمثيل النيابي سواء في الجمعية أو البرلمان الفرنسي، ولقد عهد إلى الحاكم العام للجزائر بوضع قرار لتأمين تمثيل أراضي الجنوب في الجمعية الجزائرية، أو في البرلمان الفرنسي فكان تمثيل الجزائر بشرطيها الشمالي والجنوبي[3].

والأمر الصادر في 17-8-1945 في شأن الإنتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية الفرنسية قضى في (مادته 14) بوضع مرسوم يحدد كيفية تطبيقه في الجزائر وفي نفس اليوم صدر مرسوم تطبيقه، والذي بموجبه منح الجزائر 26مقعدا توزع مناصفة بين فرنسي الجزائر وسكانها الأصليين ومن المجموعات الثلاث وهي ولاية وهران، أراضي الصفراء، ولاية الجزائر أراضي غرداية، أراضي تقرت، والواحات، والملاحظات نفسها تنطبق على النظام الإنتخابي

[1]- محمد يحاوي...، مصدر سابق، ص ص 302- 303.

* تقرت: مدينة من مدن الواحات الشهيرة، تقع بين بسكرة جنوبا من ناحية، و وادي شوف غربا من ناحية أخرى كانت تقرت مركزا إداريا للمنطقة العسكرية في عهد الإحتلال الفرنسي، أنظر إبراهيم محمد الساسي العوامر، الحروف في تاريخ الصحراء ...،مرجع سابق، ص32.

[2]- د،ب،م،و، حول فصل الصحراء، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية...، مرجع سابق، ص ص 38- 39.

[3]- محمد بجاوي...، مرجع سابق، ص 304.

الذي قرره قانون 5-10-1946 في شأن انتخابات أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية فالمقاعد الثلاث التي خصصت قانونا للجزائر ينتخب نوابها من شمالي الجزائر وجنوبها على حد سواء. أما جنوبي الجزائر غير متميز عن (الولايات الجزائرية) بمقتضى القانون الصادر في 17-10-1946 حول تأليف وانتخاب جمعية الإتحاد الفرنسي فهذه الأخيرة تضم بين أعضائها ممثلين عن الجمعية الجزائرية، إذن فالجنوب الجزائري جزءا من الجزائر كما هي ممثلة في جمعية الإتحاد الفرنسي[1].

وقد نص أيضا مرسوم 1949 على أن ممثلي بقعة الأرض التي تؤلف الجزائر (المادة الأولى) يعينهم جميع أعضاء الجمعية الجزائرية (المادة الثانية)، إذن فالجنوب الجزائري الذي هو ممثل في الجمعية الجزائرية كما علمنا يعد جزءا من كامل الأرض المسماة " الجزائر" كما هي ممثلة في جمعية الإتحاد الفرنسي[2].

وفيما يتعلق بانتخاب مجلس الجمهورية، فإن المرسوم الصادر يتطابق قانون عام 1946 يتناول في مادته الأولى " الأعضاء الممثلين للجزائر" ويخصص في مادته الثانية 14 مقعدا للجزائر موزعة على دوائر فيما تشمل أراضي الجنوب[19*] وليس في التعديلات التي أدخلت على النظام الانتخابي الخاص بمجلس الجمهورية أي مماس بوحدة شمال الجزائر جنوبها، فقانون 23 سبتمبر 1948 يتعلق الباب الثالث منه بانتخاب مستشارين يمثلون لولايات الجزائرية، والمادة 38 من هذا القانون تنص على أن الدوائر الانتخابية تحدد وفقا للجدول رقم 2 الملحق بهذا القانون، وعلى هذا تكون وحدة الجزائر قد أعترف بها وأكد وجودها بوسائل عدة وثمة فتوى لمجلس الدولة الفرنسي صدرت في 27- 3-1947 أكدت من جديد هذه الوحدة بقولها :" من حيث أن الجزائر التي تضم في آن واحد الولايات الجزائرية وأراضي الجنوب، إننا نؤلف كلا..."

[1]- د، ب، م، و، حول فصل الصحراء، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية...، مرجع سابق، ص 39.

[2]- محمد بجاوي ، الثورة الجزائرية والقانون ...، مرجع سابق،ص ص 304-305.

وهذا كان يخضع لنظام تشريعي واحد[1].

و مع حلول عام 1947 م بدأ الوضع يتغير خاصة بعد صدور دستور الحزائر في 20 سبتمبر 1947م الذي كان له انعكاسا مباشرا على الوضع الإداري للجنوب، خصوصا فيما يتعلق بإعادة تنظيم ولايات الجنوب التي كانت منذ 1903 عبارة عن ولايات أو أجزاء مندمجة في الولايات الكبرى الشمالية[2].

2- المرحلة الثانية من 1947 - 1956

2-1-صدور القانون الأساسي عام 1947

ففي هذه المرحلة تم صدور ما يسمى بالدستور الجزائري أو القانون للجزائر يوم 20-9-1047 والمتضمن نظام الجزائر الأساسي، كان له انعكاسات مباشرة على الوضعية الإدارية في الجنوب، إذ ينص في مادته الخمسين على إزالة الحكم العسكري عن أراضي الجنوب وضمها إلى الشمال وهذا نص المادة :" يلغي النظام الخاص بأراضي الجنوب وتعتبر هذه الأراضي ولايات تحدد بقانون، بعد استطلاع رأي الجمعية الجزائرية " الشروط التي بمقتضاها تؤلف هذه الأراضي كلا أو بعضا ولايات متميزة يلغى المرسوم الصادر في 30-9-1903 وتدمج ميزانية أراضي الجنوب في ميزانية الجزائر ابتداء من 1-1-1948.

وتطبيقا للأحكام المادة الخمسين من النظام الأساسي، استطلعت الإدارة الفرنسية في ديسمبر 1949 رأي الجمعية الجزائرية في مشروع قانون يقتضي بإعادة تنظيم أراضي الجنوب ودارت المناقشات حول هذا الموضوع في ديسمبر 1949 و فيفري 1950، ووافقت عليه إذ نصت المادة الأولى على ما يلي :" إن الأقسام الإدارية الأتي بيانها وهي أراضي الجنوب

*ارلفي الجنوب: تحتوي على قائمة الدوائر الإنتخابية الملحقة بالمرسوم ثلاث مجموعات قوامها 1 ولاية وهران وأراضي عين الصفراء، توات مركز (تاغيت وبني عباس ..، 2 ولاية الجزائر وأراضي غرداية، 3 ولية قسنطينة وأراضي تقرت (الواد الهقار...)، أنظر محمد بجاوي...، مصدر سابق، ص906.

[1]- محمد بجاوي...، مرجع سابق، ص 306.

[2]- دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية...، مرجع سابق، ص40.

سابقا، تصبح مرتبطة بولايات الجزائر...". [1] وذلك بعد مناقشات الجمعية الجزائرية حول هذا الموضوع في ديسمبر 1949 و فيفري 1950 فالمشروع إذن لم يربط بولايات الشمال سوى قسم الشمالي لأراضي الجنوب، على أن يجري تقسيم الباقي في شكل مناطق صحراوية[2].

فالمشروع يوضح أن هذه المناطق ستضل خاضعة لسلطة حاكم الجزائر عام، وإنما هي الجزائرية، وإنها تخضع مؤقتا لنوع من التنظيم، ولقد بدأت الجمعية الجزائرية إثر قرارها المشروع، ما يلي " لما كان نظام الجزائر الأساسي يقضي بإلغاء أراضي الجنوب فإن جميع فرنسي الجزائر المسلمين ولاسيما الذين يقطنون المناطق الصحراوية في الشرق والغرب[3] ."

2-2- السعي لجعل الصحراء إقليم إداري مستقل

كذلك في هذه المرحلة تم السعي لجعل الصحراء إقليما إداريا منتقلا من 1951 إلى 1956، حيث أودعت الحكومة الفرنسية عام 1951 مشروع قانون يهدف إلى إلغاء أراضي الجنوب وربطها بالشمال وفقا للرأي الصادر عن الجمعية الجزائرية غير أن اللجنة الداخلية في الجمعية الوطنية الفرنسية التي أيدت هذا المشروع في 20- 9-1951م لم تلبث أن رجعت من تأييدها له في 4-6-1952 ومنذ ذاك الوقت تعددت الإقتراحات الرامية إلى عودة الحكومة الفرنسية للإيداع مشروع قانون بتحويل (الصحراء الإفريقية الفرنسية) إلى إقليم يتمتع بإستقلال ذاتي في ما وراء البحار منها قانون "جولي" بشأن تحويل الصحراء الإفريقية الفرنسية إلى إقليم إداري مستقل ذاتيا متميز عن الأراضي المتاخمة في 1952 [4]وفي سنة 1953 قدم إقتراح " الدوري" الرامي إلى تنظيم قومي للإقتصاد الصناعي للمناطق الصحراوية، حيث اقترح جماعة الفلاحين لإعلان الصحراء "أرضا وطنية" وفي سنة 1954 كان إقتراح يرمي إلى تحويل أراضي جنوب الجزائر إلى ولاية جزائرية بإسم (الولاية الصحراوية) وفي 1956 كذلك تم إقتراح

[1]- سعيدة زايدي ، الولاية السادسة التاريخية ودورها في الثورة التحريرية الجزائرية، 1956 ، 1962، مذكرة ماجستير، تاريخ معاصر، جامعة الجزائر، 2012، ص17.

[2]- محمد العربي الزبيري (ديغول... والصحراء) المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 197.

[3]- رضا مالك، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية، 1956-1962، تر، فارس غصوب دار النارابي، بيروت لبنان2003، ص351.

[4]- سعيدة زايدي ، الولاية السادسة التاريخية ودورها في الثورة التحريرية الجزائرية، ... مرجع سابق، ص18.

رقم 1068 من كل فوركادو لوفل و رايفي من أجل إعلان الصحراء أرضا وطنية من مجموعة كبيرة من القوانين الرامية إلى المساس بالموحدة الوطنية.

بالرغم من كل ذلك يجدر بنا التطرق إلى موقف من هذا القانون هو "الجمعية الجزائرية تحتج بشدة ضد أي مشروع يقض إلى بتر الصحراء[1].

وكانت الجمعية الجزائرية تحتج على بتر يطرأ على جزء من أراضي الجزائر وذلك ابتغاء للإدماج في أرض مستقلة تربط مباشرة بالحكومة الفرنسية[2].

كما ظلت هذه الجمعية تناضل من أحل وحدة الأرض الجزائرية إلى أن توارت عن المسرح بمقتضى المرسوم الصادر في 12 أفريل 1956 [3].

أما فيما يخص التنظيم الإداري للأقاليم الصحراوية (بشار، غرداية، عين الصفراء تقرت) قد بقيت دون تنظيم، وتعاني من فراغ إداري حاد وذلك إلى غاية 1957، حيث صدر قانون إنشاء المنظمة المشتركة بتاريخ 10-1-1957. [4] وقد صرح السيد هو فوات بوابني قائلا " عد لنا عن أحداث دولة وطنية صحراوية" فقد كانت تهدف من إنشائها إعطاء الدفع الكامل للتنمية في الصحراء والتنسيق بين مختلف الشركات التي نفت حضورها منذ 1952-1953-1954 وخاصة تلك المختصة بالبحث والتنقيب"[5].

وبعد ذلك صدر قانون عام 1957 ينص على التنظيم الإداري لأراضي الجنوب الجزائري المجمعة قصد الإستثمار في المنظمة المشتركة لمناطق الجنوب ويقصد بها تجمع إقليمي، وقد جرى نص المادة الأولى من مشروع القانون الحكومي كالآتي :" أحدثت منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية غايتها استثمار المناطق الصحراوية من الجمهورية

---

[1]- مسعود كواتي، (محاولات ديغول لفعل الصحراء مناورة أم حقيقي)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954، ص143.

[2]- محمد العرب الزبيري، (ديغول...والصحراء)...، مرجع سابق، ص197.

[3]- دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، فصل الصحراء فيالسياسة الإستعمارية الفرنسية مرجع سابق...، ص42.

[4]- صديقي بلال، المشاريع الفرنسية في الجزائر...، مرجع سابق، ص ص 8-9.

[5]- جمال خرشي، الإستعمار وسياسة الإستعاب في الجزائر 1830-1962، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 492.

الفرنسيةوتنميتها الإقتصادية، ورفع مستواها الإجتماعي، وتشترك فيها الجزائر وموريتانيا والسودان ونيجر وتشاد[1].

وفي سنة 1958 كان من الواضح أنه لم تعد لفرنسا القدرة على فرض إستعمارها وكان من الصعب عليها التنازل على النهب وغيره وهذا كان بمجيء ديغول إلى الحكم، وبذلك أخذت في إثارة القضايا المختلفة لتحويل الإستعمار المباشر إلى غير مباشر من خلال إثارة مشاكل داخلية كانت السبب في إفشال المفاوضات الجزائرية الفرنسية عدة مرات وكانت مسألة الصحراء محور النقاشات الأكثر تداولا، كما كانت فكرة إبقاء الصحراء تحت الحكم العسكري وفصلها عن الشمال في ذهن الجنرال ديغول قبل ظاهرة المفاوضات وأنها مسألة لن تسبب له أي إشكال معيق[2].

[1]– محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون...، مصدر سابق، ص 313.

[2]– قويدر بشار، إستراتيجية فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية من خلال مذكرات الجنرال ديغول، سلسلة الملتقيات، ص ص136–137.

المبحث الرابع: جوانب من أهمية الصحراء الجزائرية في الفلسفة الإستعمارية

1- الأهمية الإقتصادية:

بدأت السلطات الفرنسية تولي اهتمامها الكبير بالصحراء منذ مطلع خمسينات القرن الماضي حيث كانت الصحراء الجزائرية بالنسبة لفرنسا من قبل عبارة عن بوابة إستراتيجية للتوسع نحو القارة الإفريقية، [1] وإذا كانت فرنسا تقدر ومنذ إستكمال إحتلالها للجزائر، للأهمية القصوى لموقع الصحراء، الذي مكنها فعلا من التوغل داخل القارة السمراء وبث سيطرتها على الكثير من أراضيها وشعوبها، فإن تقديرها للأهمية الإقتصادية التي تحض بها الصحراء وتظهر إلا مع بداية الخمسينات من القرن العشرين، وبالضبط بعد إكتشاف الغاز و البترو، وللعلم فقد تم إكتشاف الغاز بداية في جبل برقة جنوب مدينة عين صالح سنة 1954، أما البترول فقد إكتشفت أول حقول بمنطقة حاسي مسعود في شهر جانفي من سنة 1956 وتمثل الأهمية الإقتصادية في الثروة الطبيعية والثروة الزراعية [2].

1-1-الثروة الطبيعية :

لقد إحتلت قضية الصحراء أهمية خاصة نظرا لما يتوافر فيها من ثروات طبيعية، وهذا من أبرزه رئيس مجلس الوزراء الفرنسي في أول خطاب له أمام الجمعية الوطنية المنبثقة عن انتخابات خريف 1958، عندما ذكر مستمعيه وغيرهم بثروات الصحراء الجزائرية، وموجها انتباههم إلى مدى أهمية هذه الثروات والدور الذي يمكن أن تقوم به والآمال التي تناط بها وقال"إذا كان ثمة حاجة لإقناع الذين لا يقتنعون إلا بالأرقام والوقائع ولا يصدقون إلا إذ رأوا بأم العين، فعليهم بصحراء الجزائر، ليذهبوا بأنفسهم ليروا ما فيها، كم من القوى منذ الآن فصاعدا إشارة إلى إكتشاف البترول والغاز، ستقوم هذه الصحراء لتصارع رمالها المحرقة، فلنقبل إشراك هذه القوى في عمل كبير واسع المدى، في طاقته أن يفتح عهدا جديدا أمام الجزائر وإفريقيا بل أمام فرنسا وأوروبا." ومنذ هذا التاريخ برزت أهمية هذه الطاقة الراقدة في صحراء الجزائر إلى حيز الوجود.

---

[1]- محمد ودوع، مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية، 1954م- 1962م، ج2، الجزائر وزارة الثقافة، ص132.

[2]- لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، الجزائر وزارة الثقافة، ص190.

أولا البترول: اكتشفت فرنسا آبار البترول في صحراء الجزائر الشرقية وعلى مسافة سبعمائة كيلومتر من البحر الأبيض المتوسط وقدتم تقدير احتياطي لهذه الآبار بأكثر من 500 مليون طن، وقد عثر على البترول في غربي الصحراء وكان هناك حقلين كبيرين للبترول الأول حول حاسي مسعود شرق الجنوب الشرقي من ورقلة بنحو 60 ميلا حيث عثر على البترول على عمق 600 و 11 قدم من السطح، وقد بلغ الإنتاج من هذا الحقل نحو 7 ملايين طن تستخرج من 54 بئرا منتجة، أما الحقل الثاني حقل الفاسي جنوبي حاسي مسعود بنحو 75 ميلا فينقل الناتج منه أيضا عن طرق هذا الخط من الأنابيب [1]وتم اكتشاف بئر هام جدا في صحراء الجزائر الشمالية أي في منطقة الورقة الخضراء أي هذا البئر هو بئر حاسي مسعود الواقع على مسافة 600 كيلو متر من البحرعلى مسافة ثمانين كيلو مترا من (حاسي مسعود) أكدت أعمال التنقيب على أن هذه البئر كبيرة جدا أيضا، وأنها قد تكون في مستوى اتساع بئر (حاسي مسعود ذاته)، أما في الصحراء الوسطى فقد دلت عمليات التنقيب على وجود البترول في (عين الفرن) بين (أدرار) و (عين صالح) على مسافة 1100 كيلومتر من البحر الأبيض المتوسط، وتشير أعمال التنقيب إلى أن مجموعة هذه الآبار تضم إحتياطا بتروليا يزيد على ملياري طن[2].

كما كان البحث عن البترول في الصحراء الجزائرية قد بدأ سنة1946 م، عن طريق مكتب البحوث البترولية سنة 1945م والشركة القومية للبحث عن البترول سنة 1946 CINREPAL, والشركة الفرنسية للبترول في الجزائر، C,F,P,Aومكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر سنة 1948 وفي أواسط سنة 1951 أنشأت شركة البحث واستغلال البترول في الصحراء C,R,P,S و لقد كان رأس مال هذه الشركة يتألف من 0،66 مساهمة للدول و 35٪ مساهمة لشركة شال وشركة بترول الجزائر التي تساهم فيها شركة شال بنسبة 65٪ و الدول بـ 35٪[3].

[1]– ريمون فيرون، الصحراء الكبرى، الجوانب الجيولوجية، – مصادر الثروة المعدنية– استغلالها، تر جمال الدين الرناصوري الإدارة العامة للثقافة بوزارة التعليم العالي، مؤسسة سجل العرب القاهرة، 1963، ص10. (أنظر الملحق رقم 04)

[2]– مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، دمشق، 1984،ص ص558–559.

[3]– المجاهد، الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى ديغول، العدد 93، الجزء 4، 10/04/1961 ، ص 8.

ثانيا الغاز الطبيعي: اكتشف الغاز سنة 1945 في منطقة (عين صالح)، كما دل بئر حاسي مسعود على وجود مئات عديدة من مليارات الأمتار المكعبة من الغاز، يجب أن يترك قسم كبير منها ليتمكن الأخصائيون من استخراج أكبر كمية ممكنة من البترول ثم هناك بئر (حاسي الرمل) على مسافة أربعمائة وخمسين كيلومترا من جنوب مدينة الجزائر، وقد قدرت طاقته حسب استنتاج الأخصائين بمقدار ألف مليار متر مكعب من الغاز، وثمة بعض الدلائل على وجود آبار لم تكتشف وهذا ما يدل على أن الإحصاء السابق للغاز والبترول في صحراء الجزائر يمثل الحد الأدنى لمقاديرها.

ولقد صدرت بعض المسؤوليين الرسميين في حكومة فرنسا تصريحات تؤكد أن إنتاج بترول الصحراء الجزائرية يمكن أن يرتفع إلى مقدار (48) مليون طن 1965، كما قدرت الجهات المسؤولة عن التنقيب و الإستثمار في نشراتها الرسمية التي صدرت في مارس سنة 1958 أن عائدات الطن ال واحد من البترول المستخرج تقدر بألفي فرنك وعلى هذا الأساس من جهة، وبناءا على تقدير الكمية التي تستخرج عام 1965م، قدر مجموع عائدات البترول بمائة مليار فرنك فرنسي[1].

ومع اكتشاف كل هذه الآبار عملت فرنسا على تشجيع و توسيع عمليات البحث والتنقيب في المناطق الأخرى ذات الإمكانيات المحتملة، لكن رؤوس الأموال المتوفرة لدى الحكومة الفرنسية كانت غير كافية آنذاك للقيام بعمليات التنقيب، لذلك عملت على تشجيع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت فرنسية أم أجنبية للتنقيب عن البترول ومن أجل الإسراع في الكشف عن الثروات البترولية وتأمين إستقلالها، هذا بالإضافة على اعتمادها على الشركات البترولية الأجنبية من اجل تأمين الإمكانيات الفنية المتطورة في ميدان البحث والتنقيب بإستخدام معدات عصرية وخيرات واسعة لم تكن متوفرة لدى فرنسا، باعتبارها لم تكتسب بعد خبرة كافية في مجال الحقل البترولي، فهناك عوامل أخرى دفعت بالحكومة الفرنسية إلى تشجيع الشركات البترولية الأجنبية وإغرائها على إستثمار رؤوس أموالها في الصحراء الجزائرية، تمثلت

[1]– مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، دمشق، 1984، ص559.

خاصة في العامل السياسي سببه أن استثمار رؤوس الأموال الأجنبية (أوروبية–أمريكية) في الصحراء الجزائرية سيجعل هذه البلدان المستثمرة تنحاز إلى جانب فرنسا وتساعدها في محاولاتها من أجل المحافظة على الجزائر والصحراء[1].

وفي أشغال البحث والتنقيب عن المحروقات تطلبت إنشاء سكة من المواصلات والإتصالات، تستجيب لتطور المرحلة وتؤمن إيصال المعدات والآلات وفرق الأشغال إلى مناطق الإستغلال وتؤمن إيصال المحروقات إلى الساحل، كما تضمن فك العزلة عن المناطق والقرى النائية[2].

وفيما يخص مسألة نقل البترول والغاز من صحراء الجزائر إلى أوروبا، فقد خلصت الدراسات الفرنسية إلى نتيجة أن الأمر " يحتمل ثلاثة حلول: فإما أن يتم نقل النفط في حالة سائلة بالبواخر، ويشترك في هذا الحل البترول والغاز الطبيعي، وإما يتم نقل الغاز الطبيعي على شكل غازي بمد أنابيب تحت البحر، ويمكن أن يتم أيضا على شكل كهرباء يتم إنتاجها بواسطة مولدات تشتغل بالغاز يتم بناؤها على السواحل الجزائرية وتشحن الكوابل تحت البحر.

ولقد كان مورسي لومير أول من قام بطرح و تطوير هذا الموضوع الذي يكتسي طابعا سياسيا وتقنيا في نفس الوقت، وكان له قصب السبق في كتابه الذي أصدره بهذا الشحن سنة 1957 وفي مذكرة يتضمنها هذا الكتاب يتطرق فيها الكاتب إلى الحلول الثلاثة التي اقترحت لنقل الغاز المستخرج من حقول الصحراء الجزائرية[3].

وإلى جانب هذه المعادن ألا وهي البترول والغاز التي تزخر بها المنطقة نجد الحديد فالمنطقة الغربية للصحراء غنية به وهناك العديد من المناجم التي تحتوي على كميات كبيرة جدا من هذا المعدن وأهم منجم للحديد ثم إكتشافه عام 1953 بالجنوب الغربي للصحراء الجزائرية في المكان المسمى " غاز أجبيلات"[4] ويقع جنوب شرق مدينة تندوف ويعتبر هذا المنجم أعظم

[1]– سليمان عاطف، معركة البترول في الجزائر، دار الطليعة للنشر ، بيروت، 1974، ص14.

[2]– الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، منشورات وزارة الثقافة الجزائر، 2008، ص54.

[3]– الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء...، مرجع سابق، ص105.

[4]– المجاهد، ما يجب أن تعرفه عن الصحراء...، مصدر سابق، ص 12.

منجم بالجزائر وبالمغرب العربي ككل. ويحتوي على ملايير من الأطنان من الحديد الخام المطلوب عالميا ذي النوعية الجيدة كما أنه يحتوي على 58٪ من المعدن الصافي، وتأتي الجزائر على رأس قائمة الدول الإفريقية المنتجة للحديد حيث بلغ إنتاجها عام 1938م حوالي ثلاثة ملايين طن غير أنه شهد تذبذبا ملحوظا خلال الفترة التي تلت هذه السنة[1].

ولهذا تعد الصحراء الجزائرية منجما طبيعيا للكثير من المعادن إضافة للغاز والبترول وكذلك الحديد هناك الزنك والرصاص والرخام والملح ... بالإضافة إلى وجود المعادن التنمية بما فيها الذهب الموجود بكثرة في منجمي تيراك وأمسماسة اللذان ينتجان 18غ/طن والألماس وباقي الأحجار الكريمة [2] أما عن أهم الطاقات التي تزخر بها المنطقة فنجد الفحم الحجري المكتشف سنة 1907 في منطقة القنادسة بالقرب من كلومب بشار[3].

1-2- الثروة الزراعية:

لا تقتصر الأهمية الإقتصادية لإقليم الصحراء على الجانب المعدني فقط بل تتعدى إلى الثروة الزراعية المتنوعة، والتي تتمثل في مختلف المحاصيل حيث نجد أهم المحاصيل التي تزحزح بها الصحراء هي التمور، فالشمال الشرقي للصحراء يحتوي على معظم وحدات النخيل ذات الجودة العالية والإنتاج الوفير وتقدر عدد النخيل فيه بحوالي 18،7 مليون نخلة موزعة على 17 ولاية و يبلغ إجمالي مساحتها ب 170،000 هكتار تنتج حوالي 605 مليون قنطارا بمختلف أنواع التمور وأهمها على الإطلاق " دقلة نور" التي تمثل 49٪ من إنتاج التمور ويأتي في المرتبة نوع الدقلة البيضاء بنسبة 30،2٪ من محل إنتاج البلاد[4].

[1]- حليمي عبد القادر علي، جغرافية الجزائر طبيعية -بشرية- إقتصادية...، مرجع سابق،ص ص 259-263.

[2]- تواتي بومهلة، الإحتلال الفرنسي في الصحراء الجزائرية، 1837، 1934، ط1، الجزائر، دار المعرفة، 2012، ص10

[3]- حليمي عبد القادر علي...، مرجع سابق، ص271.

[4]- التواتي بومهلة...، مرجع سابق، ص9.

ففي الجنوب الجزائري من حيث الإستراتيجية نذكر أهم الواحات الموجودة به وهي واحة بوسعادة* وهي أول الواحات من ناحية الشمال كذلك واحة ورقلة وتقع في الصحراء المنخفضة الممتدة بين العرق الشرقي الكبير وسط ملغيغ** وهي أجزاء الواحات من ناحية الجنوب قبل الهقار، أيضا واحة الزيبان وتتمثل أهمها من خلال أهمية مدنها وعاصمتها بسكرة وضواحيها[1].

وفي أقصى الجنوب كانت هناك تجارة نشطة للمقايضة مع الدول الإفريقية حيث يتم مقايضة التمور واللحوم الجافة والزيوت والمواشي وغيرها من السلع المتوفرة لدى أطراف المقايضة، حيث حاولت فرنسا جذب هذه التجارة نحو الشمال فأسست سنة 1880م لجنة إختصاصية لتنظيم وتطوير وتنمية تجارة القوافل بين أسواق توات والشمال لصرف أكبر عدد ممكن من القوافل عن اتجاهها نحو سجلماسة ومراكش وفاس وجذبها نحو الأسواق الفرنسية بالجزائر عن طريق تأمين الطرق وتخفيض أمان البضائع وتوفرها مما أدى إلى نموها نموا سريعا وضخما وهذا يرجع إلى الموقع الإستراتيجي لإقليم توات الذي يتوسط المسافة بين الجزائر وتيمبوكتو من جهة السودان الشرقي والغربي من جهة أخرى، وقد عبر عن ذلك الوزير الفرنسي "ريبو"، الذي قال أن السيطرة على توات لها أهمية إستراتيجية وأمنية. [2]

وقد أكد خطاب غي مولي بتاريخ 09 فيفري 1956 رغبة فرنسا في استغلال ثروات الصحراء الجزائرية، [3] وأكدت الحكومات الفرنسية التي جاءت بعدها أنها لن تتخلى عن الصحراء مهما كان الثمن.[4]

* واحة بوسعادة: تقع بين شط الخصبة وجبال أولاد نايل أنظر جهيدة عميراوي، السياسة الفرنسية في الصحراء، مرجع سابق ص21.

** شط ملغيغ: هو منخفض واسع تحيط به الكثبان الرملية تغمره المياه في فصل الشتاء وبه العديد من النباتات الصحراوية المتنوعة، أنظر دراسات وبحوث الملتقى الوطن حول الصحراء فصل الصحراء...، مرجع سابق، ص29.

[1]– حميدة عميراوي وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء ...، مرجع سابق، ص21.

[2]– دحمان تواتي وآخرون، الثورة التحريرية، في إقليم توات ، 1956–1962، منشورات جمعية مولاي سليمان بن علي لحماية مآثر الثورة التحريرية، ص10.

[3]– مصطفى الأشراف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر حنفي بن عيسى، م، و، ك، بالجزائر ، 1983، ص185.

[4]– فرانز فانون، العالم الخامس للثورة الجزائرية، م، و، ب، د، الجزائر، 2004، ص15.

2- الأهمية السياسية:

لقد كانت المناطق الجنوبية محور إهتمام السلطات الإستعمارية الفرنسية لعدة أسباب سياسية لذلك حظيت بأهمية إستراتيجية في السياسة الإستعمارية فناورت كثيرا من أجل الإحتفاظ بها وفصلها عن الشمال في المرحلة الأخيرة من الثروة التحريرية وجعلها موضوعا حساسا للتفاوض بهدف تحقيق تقسيم الجزائر إلى مقاطعات يحتفظ الفرنسيون وفقها بالمناطق الأكثر أهمية وفقا لنظرية "الآن بيروفير" مستشار ديغول السياسي الداعية إلى تجزئة التراب الجزائري.

ويرى أصحاب النزعة الإستعمارية الفرنسيون بأن وجود فرنسا في الصحراء الجزائرية يساعد على إنتشارها مجددا في إفريقيا، فسنت عدة قوانين لفصل الصحراء عن الشمال وإلحاقها بالحكومة المركزية بباريس حيث قسمت المناطق الصحراوية إلى عمالتين وهما الواحات والساورة على أربعة أقاليم إدارية وهي، عين الصفراء، غرداية، و الواحات التوات تحت تصرف أربعة ضباط سامين خاضعين لسلطة الحاكم العام للجزائر. [1] كما أنشأت في سنة 1957م المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية التي تهدف إلى إعطاء الدفع الكامل لتنمية في الصحراء وإلى العمل والتنسيق في مناطق الصحراوية في الدول المجاورة للصحراء الجزائري وخاصة التي كانت تابعة لفرنسا (موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد)[2].

وفي جوان 1957 أيضا تم إنشاء وزارة خاصة بالصحراء، تحت إشراف وزير بالحكومة المركزية بباريس وتعيين ماكس لوجان على رأسها، وقد أصدر هذا الوزير تقريرا اعترف فيه بأهمية موقع الصحراء بإعتبارها بوابة إفريقيا[3].

وقام ديغول بتكليف لويس جوكس بملف الصحراء فقام مستشاره "أوليفي قسشار" بزيارة منطقة ميزاب في 12 جوان 1959م وقابل بعض شخصيات النافذة فيها على رأسها الشيخ

[1]- محمد مبارك كديدة، الصحراء الجزائرية بين مخططات الفصل الجدية وطاولة المفاوضات النهائية، 1960م-1962، ط1 2013، دار المعرفة، الجزائر، ص18.

[2]- مؤامرة الإستعمار على صحرائنا، جريدة المجاهد، العدد 91، 1961/03/13، ص7.

[3]- محمد مبارك كديدة...، مرجع سابق، ص 22.

بيوض في بيت رئيس الدائرة العسكرية لغرداية الكولونيل "كلان كلاس" وبحضور رئيس بلدية غرداية وأعرب له عن استعداد فرنسا لتقديم يد العون اللازم لإنشاء دولة وأن خط ديغول الهاتفي مفتوح وهو ينتظر الجواب وفي أكتوبر 1959م قدم إلى غرداية رئيس الوزراء "ميشال دويري" وحصر نائب ميزاب في المجلس الجزائري ونوابه في المجلس العمالي بورقلة ورؤساء بلديات ميزاب السبع فبدل محاولات عدة لإقناعهم بقبول فصل الصحراء عن الجزائر، ولكنهم لم يقبلوا ذلك[1].

كما ان الكثير من الشواهد تجمع على أن الشخصيات الصحراوية رفضت الإنفصال عن الجزائر هذا بالرغم من الإغراءات التي قدمتها فرنسا على رأسها ديغول الذي أدعى أن احتفاظ فرنسا بالصحراء وفصلها عن الشمال سيوقف الأطماع التي أخذت ترواد رؤساء الدول المغاربية والإفريقية المحاذية لحدود الصحراء، وما هي إلا مناورة منه للإحتفاظ بالصحراء لخدمة بلده إذ يشير في مذاكرته كذلك أنه ليس بوسعه أن يسلم الصحراء للجزائريين فكيف يسلم أجزاء منها لغيرهم [2] فقامت فرنسا يزرع فكرة فرق تسد من خلال الإعتماد على العرقية والجهوية والعروشية والقبلية لإحداث التنافر بين مختلف أطياف المجمع الجزائري لأن هذه السياسة الفرنسية مبنية على دراسة معمقة للمجتمع الجزائري ومكامن القوة والضعف فيه لخدمة مصالحه الإستعمارية.[3]

3- الأهمية العسكرية:

إن الأهمية العسكرية للصحراء الجزائرية لا تقل أهمية عن سابقتها الإقتصادية والسياسية أهمية، وذلك نظرا لشساعتها وإطلالها على إفريقيا، فإنها تمثل لأوروبا عمونا وفرنسا تحديدا قاعدة خلفية تأوي إليها في حال التعرض لأي هجوم، كما تشكل خطا دفاعيا ثانيا لها وبحلفانها خاصة وأن هذه الفترة شهدت فيها الحرب الباردة أوجها، وعلى هذا الأساس تعتبر صحراء الجزائر ملجأ مهما عندما تقتضي الحاجة إليها ودرعا يقي المجموعتين الأوروبية والإفريقية.

[1]- سامية خامس وآخرون، مساعي فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية، 1957م-1962، م، و، د، ب، في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، ص50.

[2]- شارل ديغول، مذكرات الأصل التجديدي، ج4، 1958-1962، تر سموحي فوف العادة، مراجعة أحمد عويداتّ، منشورات عويدات، دمشق، سوريا، 1984، ص.137

[3]- محمد مبارك كديدة، الصحراء الجزائرية بين الفصل الجدية...، مرجع سابق، ص48.

ومن الأهمية العسكرية الصحراء، فإن ذلك يتجلى في كونها موقعا متميزا لإجراء التجارب النووية إذ أن فرنسا بعدما أبانت عن قدراتها ورغبتها في أن تكون دولة نووية. [1] لأن فرنسا أدركت مدى تأخرها في الميدان عن ركب الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي وانجلترا سعت للحاق بهذا الركب و الإنخراط في النادي النووي هذا من جهة ومن جهة أخرى لخشيتها من سهولة نقص مصانعها ومخازنها العسكرية للتدمير في حالة حرب أو مواجهة مع الإتحاد السوفياتي بسبب تجمعها في مساحة ضيقة و لكثافتها بالسكان فهي كانت تسعى لريادة أوروبا وذلك لا يتسنى لها إلا بإمتلاك الأسلحة الذرية والكيماوية[2].

وأنشأت بمنطقة رقان عام 1960م المركز الصحراوي للتجارب العسكرية، الذي أجري ما بين 1961 و1963 خمس وثلاثون (35) تجربة بإستخدام رؤوس البلوتونيوم بتفجير اليربوع الأحمر وما بين سنتي 1960 و1961 أجرت خمس وثلاثون تجربة نووية[3].

كما يذكر الغالي الغربي بأن فرنسا قد أنشأت عدة قواعد عسكرية بالصحراء الجزائرية أهمها قاعدة عسكرية ببشار وتعد امتداد القواعد الحلف الأطلس، كذلك المركز الصحراوي للتجارب العسكرية النووية برقان الذي أنشأ سنة 1957م، حيث جهز بكافة الوسائل البشرية والمادية لتنفيذ الجريمة النووية، على أرض الجزائر، كذلك إنشاء قاعدة للتجارب الكيميائية والبيتريولوجية بواد الناموس شمال بشار، أيضا قاعدة للتجارب الفضائية وإطلاق الصواريخ بهاقير جنوب بشار إذ أطلق في أواخر 1963 صاروخ ذو مرحلتين من طراز "د جون" يزيد عن 1طن وبعده، تم إطلاق صاروخ من ثلاث مراحل من طراز "الماس[4]."

وبعد الإنتهاء من مرحلة الإعداد وضبط الأمور بدقة، وبمباركة من الرئيس ديغول فجرت فرنسا في الثالث عشر فيفري 1960 أولى قنابلها الذرية في منطقة رقان، وقد قدرت قوة

---

[1]– لزهر بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص204.

[2]– الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء، أخطر من البترول، جريدة المجاهد العدد 8،14،102. 1961م،ص ص8،6.

[3]– لزهر بديدة،دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص204.

[4]– الغالي الغربي، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، ثورة أول نوفمبر 1954م، منشورات القصبة، الجزائر، ص274.

الإنفجار ما بين الستين والسبعين (60و70) ألف طن، وتواصلت التفجيرات بهذه المنطقة، [1] بعد ذلك تبعتها ثلاث تجارب نووية في 1 أفريل 1960، 27 ديسمبر 1960 و 25 أفريل 1961، وبين 1960 و 1963 فجرت ثلاثة عشر (13) قنبلة ذرية تحت الأرض في عين أيكر بالهقار (تمنراست). [2] كما شهد جبل عين أيكر بداية سنة 1961 تفجير قنبلة ذرية وصل مدى تأثيرها إلى حوالي السبعين كام وبعد ذلك عرفت أيضا عدة تجارب أخرى لم تتوقف حتى بداية 1962، كما أن هذه التجارب النووية التي تمت بموافقة الجنرال ديغول كان الهدف منها جعل فرنسا من الدول المالكة للسلاح النووي لأن ذلك يوفر لها الحماية والأمن و يدخلها إلى عالم الكبار من بابه الواسع[3].

وصرح ديغول أنه كان يحرص على امتلاك فرنسا للسلاح الذري وأن تستمر التجارب في الصحراء الجزائرية فقد أشار في مذاكرته "... في ظل هذا التوتر الدولي الراهن سنعمل على تزويد أنفسنا بالسلاح النووي وعندنا نحصل على قنابل0 منه فإن أوضاع أمتنا ستتغير رأسا على عقب ..." وصرح ذلك قائلا "... ويجب أن تستمر التجارب الذرية والفضائية التي باشرناها في الصحراء والتي تنطوي على أهمية بالغة، الأمر الذي يقتضي إستباق جهازنا العسكري والفني".

كما كان أيضا الجنرال ديغول حريصا على امتلاك القنبلة الذرية لأن دخول فرنسا النادي النووي كان سيسمح لها بالتحرر من عقدة الضعف أما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي وبريطانيا في سبيل تحقيق الهدف حضر شخصيا لإطلاق الصواريخ الفضائية بحماقتر جنوب بشار سنة 1958 [4].

---

[1]– محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية ، 1954–1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، طبعة خاصة ، وزارة المجاهدين، ص228.

[2]– عمار صلاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر، ج1، عين مليلةالجزائر،2012ص218.

[3]– محمد العربي الزبيري، (ديغول... والصحراء)...، مرجع سابق، ص229.

[4]– شارل ديغول، مذكرات الأمل والتجديد، 1958–1962، ترجم سموحي فوق العادة عويدات للنشر والتوزيع، بيروت 1971ص153.

كما نبه الفرنسيون إلى ضرورة إحتلال الصحراء لأن الأمن والإستقرار لم يكن يتحقق دون السيطرة عليها ومنها منطقة توات، ومنذ سنة 1889م لاحت في الأفق فكرة إحتلال الصحراء بالطرق السليمة الهادئة، وذلك إقامة المؤسسات اللإقتصادية وإنشاء المراكز التجارية في كل من توات و تيديكلت* وحتى تتمكن من الدخول لا بد لها من ربط هذه المناطق المتمردة في شبكتها الإقتصادية وربط مصالحه ومصيرها بالإقصاء الفرنسي والتبعية للإستعمار الفرنسي بأساليب مدروسة[1].

وكانت منطقة توات قاعدة خلفية للعديد من الثورات التي حدثت ضد فرنسا فقد لجأ إليها الكثير من الثوار وأسرهم ومنهم محمد بن عبد الله خليفة عبد القادر على تلمسان وقاعدة خلفية لأولاد سيدي الشيخ كالسي قدور والسي ألنعيمي وسي الدين وسي بوشوشة، الذين نظموا ثوارث بين 1855م- 1874م ودعم ثورة الشيخ بوعمامة** 1881م- 1908م ومشاركتهم فيها كما كان الحاج مهدي بوجدة مقدم الطريقة السنوسية بعين صالح على اتصال بالشيخ بوعمامة الذي إضطر أمام الضغط المغربي الخروج من فقيق والإحتماء بسكان توات حيث استقر بواحة دلول في قصر عين حمو و أسس زاوية التف حولها سكان المنطقة.[2]

خلاصة الفصل

*تيديكلت: كلمة أمازيغية تعني كف اليد وذلك تشبيها للوضع الجغرافي لهذه المنطقة المنخفضة وهي أيضا واحات جميلة في قلب الصحراء ضمن لإقليم قوات ، أنظر إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص167.

[1]- إباهيم سياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص167.

**23 الشيخ بوعمامة: هو بن العربي بن الحرمة بن محمد بن إبراهيم ولد حوالي 1838 أو 1840في قصر الحمام الفوقاني وهو حد شيوخ الطريقة الشيخية المتفرعة عن الطريقة الشاذلية في 1881 تزعم المقاومة الشعبية ضد الإستعمار الفرنسي وكانت وفاته في 1908، أنظر عبد الرزاق قسوم، أعلام ومواقف في دائرة الأمة، ط1، دار القمانية، الجزائر، 2014ص305.

[2]- دحمان تواتي وآخرون، الثورة التحريرية في إقليم توات...، مرجع سابق، ص ص 9-10.

من خلال ما سبق عرضه يتضح لنا مايلي:

- منطقة الصحراء المتميزة بتكوينها الجغرافي وطبيعة تضاريسها التي تظهر بأن سكانها حافظوا على الإرث الحضاري للمنطقة.
- الموقع الجغرافي للصحراء مكنها من أن تكون جسرا واصلا عن مختلف أطراف الصحراء الكبرى و ضفتي البحر المتوسط شمالا.
- التنوع التضاريسي والمناخي والنباتي الذي يميز منطقة الصحراء عن غيرها من المناطق مما ساهم بشكل فعال في تنوع الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية وتحديد طبيعة الوضعية الإجتماعية والإقتصادية التي يعيشها سكانها.
- إن طبيعة السكان وتشبثهم بالأرض ورفضهم للسلطة السياسية الفرنسية من العوامل الأساسية التي ساهمت في صعوبة إخضاع المنطقة للقوى الخارجية.
- إن الإستعمار الفرنسي إستطاع اتوسع في عدة مناطق بالصحراء الجزائرية واحتلالها لمدة دامت من 1844 إلى 1914.
- كان التنظيم الإداري الفرنسي مقسم في مرحلتين تميزت كل مرحلة عن أخرى بالقوانين الصادرة بها، كالقانون الأساسي العام في المرحلة الثانية.
- إن الصحراء كانت لها أهمية بارزة على المستوى الإقتصادي كإمتلاكها لعدة معادن هامة مثل البترول والغاز و...إلخ ، كونها تضم مناطق شاسعة لإقامة فرنسا تجاربها كمنطقة ترقان وعين إيكر كل هذه

الأهمية كانت تمثل الدوافع والأسباب التي جعلت فرنسا تفكر في فصلها عن الجزائر من أجل الإستفادة من ثرواتها واستثمارها.

الفصل الثاني

الإستراتيجية السياسية الفرنسية

في محاولة فصل الصحراء الجزائرية

المبحث الأول: إنشاء مشروع المنظمة المشتركة لمناطق الصحراوية

المبحث الثاني: مشروع وزارة الصحراء

1-ميزانية وزارة الصحراء

2- مصادر التموين في وزارة الصحراء

المبحث الثالث : التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية

1-خلفيات المشروع النووي الفرنسي

2- التفجيرات النووية في رقان

2-1- الموقع الجغرافي لرقان

2-2- أسباب إختيار منطقة رقان للتجارب.

3- التجارب النووية الباطنية بمنطقة الهقار (عين أيكر)

3-1-الموقع الجغرافي لمنطقة عين أيكر

3-2- دوافع إختيار المنطقة (عين أيكر)

4- آثار التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية

4-1- آثار التفجيرات النووية الفرنسية على السكان

4-2- آثار التفجيرات النووية على الطبيعة

المبحث الرابع: الصحراء في المفاوضات

خلاصة الفصل

إن قضية فصل الصحراء الجزائرية عن شمالها ما هي في الحقيقة إلا فصل من فصول محاولات فرنسا لتصفية الثورة الجزائرية والقضاء عليها، وإضعاف قوتها وكذلك إحداث البلبلة في صفوفها وتشكيك المجاهدين في شموليتها و وحدة تراب وطنهم، حيث أن هذه السياسة الفرنسية التي جندت لها الحكومة الفرنسية كافة إمكانياتها المادية والبشرية بما فيها ذلك لإضعاف الأنفس من الجزائريين الذين سخرتهم فرنسا لتحقيق مآربها وبلوغ غاياتها، وهذا كله رغم المساعي ذات الأبعاد الخطيرة على وحدة الشعب الجزائري، والتي لا تقبل التقسيم حتى وإن أرادت فرنسا ذلك. " وكان وراء هذه الإستراتيجية السياسية الفرنسية عدة أهداف [1]إستعملت فيها فرنسا كل الأساليب السياسية والعسكرية من أجل تحقيقها والمتمثلة في الأهداف الإقتصادية والإستراتيجية والعسكرية وكذلك السياسية[2].

اتضحت الأهداف الإقتصادية جليا بعد اكتشاف المواد الأولية التي تزخر بها المنطقة و يمكن التعرف على هذه الأهداف من خلال ما أورده مجاهد مسعود نقلا عن احد الكتاب الفرنسيين وهو بيير كورينيه والذي يؤكد " أن الصحراء الأمل المرتقب لإنقاذ الإمبراطورية الفرنسية من الإنهيار لكونها تزخر بثروات باطنية .أما الأهداف الإستراتيجية العسكرية فهي تتضح من خلال ما أورد كورنييه في كتابه الصحاري ارض الغد " بقوله ان للصحاري أهمية إستراتيجية فهي تعوض القارة الأوروبية عما يعوز من كفاية استراتيجية كما أنها يمكن أن تكون مقر للقوات الاحتياطية والقواعد الجوية وسائر الخدمات، إضافة إلى إمكانية إستغلالها في التجارب العسكرية، أي أن فكرة الفصل تهدف عسكريا إلى الحفاظ على المراكز العسكرية التي أنشأتها فرنسا في الصحراء لإجراء التجارب المختلفة نووية أو فضائيةوأما بالنسبة للأهداف السياسية جاءت فرنسا بمناورة جديدة مفادها أن الصحراء بحر داخلي تتشارك فيه جميع الدول المجاورة محاولة بذلك تدويل القضية الجزائرية، كما أنها خلقت الخلاف حول الحدود مستقبلا واعتبرت أن الإحتفاظ بالصحراء سوف يعزز مركز فرنسا في القضاء على الحركات التحررية

[1]– الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء في الجزائر... مرجع سابق، ص 156.

[2]–علي زغدود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، الرويبة 2004،ص 172.

في إفريقيا حيث زعم كورنييه أن الصحراء سوف تلعب دورا خطيرا في دعم السلام والرخاء وذلك عن طريق خلق مؤسسات قادرة على مد الحضارة بعناصر الإزدهار، وعليه يمكننا القول بأن قضية الفصل كانت عبارة عن مدفع وجهته فرنسا لتصفية الثورة الجزائرية[1].

أنشأت المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية بموجب قانون 37/27 لـ 1957/01/10 الذي اعتمده رئيس الجمهورية الفرنسية بعد أن راجعه مجلس الإتحاد الفرنسي وتم تداوله في المجلس الوطني ومجلس الجمهورية الفرنسية [2]، وتتحدد غاية هذه الأخيرة في استثمار المناطق الصحراوية من الجمهورية الفرنسية وتنميتها الإقتصادية، ورفع مستواها الإجتماعي ، كما تشترك فيها الجزائر وموريتانيا والسودان وكذلك النيجر وتشاد وقد دعيت كل من تونس والمغرب إلى الإشتراك في هذه المنطقة لكنها رفضت كذلك تغطي المنظمة المشتركة هذه مناطق واسعة وهي[3].

أ- البلديات المختلطة والأجزاء الملحقة بكلومب بشار والجزء الملحق بجير يفيل (البيض) الكائنة بجبال جنوب القصور، وكذا البلديات المحلية وملحقات الساورة و قورارة وتوات وتندوف والقسم الصحراوي لدائرة قندام و تمبوكتوه.

ب- الأقسام الصحراوية: من البلديات المختلطة للأغواط والجلفة وملحقات غرداية والمنيعة وورقلة والبلديات المختلطة لتوقرت والوادي وكذا البلديات المختلطة وملحقات تيدكلت والعجاز والهقار كذلك القسم الشمالي لدوائر طاوة، أقداس والمتظمنة لمجموع فرع بيلمة ناحية لبركو أنيدي يتبستي[4].

---

[1]- لخضر عواريب، **السياسة الفرنسية لفصل الصحراء ومظاهرات 27 فبراير 1962 بورقلة كنموذج للرد الشعبي عليها**،مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 7، جانفي ، المركز الجامعي، الوادي، 2012، ص ص 106-107.

[2]- الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر،...، مرجع سابق ص121.

[3]- بسام العسلي، الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط2، دار النفائس، الجزائر، 2010، ص154.

[4]- رضوان شافو، **قراءة في السياسة الإستعمارية لمنطقة ورقلة، 1957-1962، المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية O.C.R.S**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 11/06/2013، الجزائر، ص242.

إن إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية يهدف إلى توريط البلاد الإفريقية المجاورة للجزائر في عملية فصل الصحراء، تحت ستار و تنظيم وإستغلال الثروات الصحراوية ولكن تيار الحركة التحريرية الإفريقي لم يترك الوقت الكافي لتطور هذه المنظمة التي تنخرط فيها أخر الأمر إلا النيجر والتشاد، [1] كذلك يهدف هذا الإنشاء إلى إعطاء الدفع الكامل للتنمية في الصحراء والتنسيق بين مختلف الشركات التي كثفت حضورها منذ 1952، وخاصة تلك المختصة في البحث والتنقيب والإستغلال هناك، مثلما أعلنت أيضا عن أنها ترمي إلى إستغلال موارد الصحراء لفائدة الصحراويين أولا ثم لفائدة الأقطار المتداخمة للصحراء ثانيا، ثم لصالح إقتصاد الفرنسي ثالثا، ومن الأهداف العليا للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية التي ظلت هي الإحتفاظ بوحدة الصحراء الكبرى على الرغم من تطور الدول الإفريقية التي تعتبر الصحراء جزءا من ترابها، نحو الإستقلال و على الرغم أيضا من اشتداد عود الثورة في الجزائر[2].

المبحث الأول: إنشاء مشروع المنظمة المشتركة لمناطق الصحراوية

[1]– جريدة المجاهد، نحن والصحراء والبلاد المجاورة لنا، 1961/07/17، ص3.

[2]– الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952–1962، إيفي ميديا للنشر والتوزيع، القرارة 2013، الجزائر 2013، ص ص 116–117.

لقد زادت الصحراء الجزائرية أهمية في الإستراتيجية الفرنسية سواء من جانبها السياسي أو الإقتصادي أو حتى العسكري وذلك خصوصا بعد اندلاع الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954 من أجل إسترجاع السيادة الوطنية على كامل التراب الوطني ومحاولة القضاء على جميع أشكال الإستعمار بما فيه إستغلال منطقة الصحراء[1].

كما قامت فرنسا بحملة لتحطيم الوحدة الترابية وذلك من أجل الإحتفاظ بالمنطقة لها وإنطلاقا من إكتشاف البترول عام 1955 إزداد الإهتمام بهذه الأخيرة وهنا ظهر ما يعرف بشكل الصحراء ودخلت هذه المشكلة كطرف في الصراع الجزائري الفرنسي منذ 1957 ولكن نوايا التقسيم كانت تعود إلى سنة 1956، ومن أجل فصل الصحراء الجزائرية قامت فرنسا بإنشاء عدة مشاريع لعل أهمها مشروع إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية وكذلك إنشاء وزارة الصحراء[2].

إن الجمعية الجزائرية هي الأخرى كما ذكر محمد البجاوي* ظلت تناضل من أجل وحدة التراب الجزائري إلى أن توارت عن المسرح بمقتضى المرسوم الصادر 1956/4/12، وفي ديسمبر من السنة ذاتها رفع إلى البرلمان الفرنسي مشروع قانون يقضي بإحداث منظمة مشتركة ومن خلال النصوص الكثيرة المقدمة للبرلمان الفرنسي بغية إخضاع الصحراء تعسفا لنظام أساسي فرنسي يمكن استظهار لونين من التيارات الفكرية، فبعض إقتراحات القوانين كانت ترمي إلى إقامة تنظيم إقليمي للصحراء ذي طابع سياسي، إداري، وبمقتضى هذا التنظيم يفصل عن كل من الجزائر وموريتانيا والسودان والنيجر وتشاد جزؤها الصحراوي ثم يجري تجميع

[1] – محمد الأمين بلغيث، **فصل الصحراء عن الشمال**، مجلة المصادر، العدد الرابع 2011، المركز الوطني للدراسات والبحثفي الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ص 114.

[2] –صالح فركوس، تاريخ الجهاد الأمة الجزائرية للإحتلال الفرنسي، المقاومة المسلحة، 1830– 1962، دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة ، 2012، ص 487.

* محمد بجاوي: خبير حقوقي دولي قدم خدمات جليلة للثورة الجزائرية وساهم في التعريف بها في المحافل الدولية ولد بتلمسان درس بالمدرسة الفرنسية، تحصل على البكالوريا وانتسب إلى كلية الحقوق بفرنسا عام 1948 وتخرج في 1953، إلتحق بصفوف جبهة التحرير عام 1957 وفي 1959 تولى منصب مستشار لرئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة وعين امين عام بعد الإستقلال 1962، أنظر عبد الله مقلاتي، قاموس إعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1 ، الجزائر، 2009، ص63.

الأراضي المفصولة ويوضع لها من طرف واحد نظام أساسي يجعل منها إقليما وطنيا فرنسيا بينما البعض الآخر من الاقتراحات كان يقف طموحه عند تطبيق مجرد تنظيم اقتصادي لمجموعة الصحاري الجزائرية والموريتانية...إلخ، من غير المساس بالنظام الأساسي لكل من هذه الأجزاء ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن الضار إقامة الوحدة إقليمية باسم إفريقيا الصحراوية الفرنسية أو الإقليم الوطني الفرنسي، قد اخفقوا ولم يتخذ أي قرار بالتجميع وقد استبعدت فكرة التنظيم السياسي وغلبت فكرة الوظيفة، ولا تعدو المنظمة المشتركة المناطق الصحراوية أن تكون جهاز ذا أهلية اقتصادية واجتماعية[1].

ولقد كان من صلاحيات للمنظمة المشتركة المناطق الصحراوية (O.C.R.S) بعد موافقة الوزارات الفرنسية المعنية وخاصة وزارة المستعمرات و الوزارة المكلفة بالجزائر، العمل على استقطاب الأقاليم المجاورة وإمضاء معاهدات معها تسمح المنظمة بتحقيق أهدافها [2] والمتمثلة في توفير إطار عمليات استغلال بترول الصحراء[3].

وإلى جانب هذه الصلاحيات نجدها تتشكل من لجنة عليا يتحدد دورها في ضبط وتنسيق برامج العمل المشتركة ومجال تدخل المنظمة وإشرافها من أجل تطبيق هذه البرامج و يشرف عليها مندوب عام يعينه مجلس الوزراء مرسوم ممثلا للحكومة في المناطق الصحراوية التي تم تحديدها، وهو مسؤول على إعداد البرامج وتطبيقها، وحفظ الأمن العام ، وكذلك تحقيق الأهداف المنوطة بالمنظمة، وتمثيلها في جميع العقود المدنية ويساعد المندوب العام هيئة تقنية للإدارة في إنجاز البرامج وتحديد شروط تطبيقها وتتوزع مقاعد اللجنة العليا بالتساوي بين ممثلي المجالس الدستورية الفرنسية وممثلين السكان المناطق الصحراوية وتتكون كتلة ممثلي المجالس الدستورية من ستة عشر عضوا نصفهم يمثل نواب بالمجلس الوطني الفرنسي وأربعة يمثلون

[1]– محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، 1960–1961،...، مصدر سابق، ص ص 315–316.

[2]– الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر ،...، مرجع سابق، ص113.

[3]–علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من مناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946–1962، دار القصبة للنشر الجزائر، 1999، ص 118.

مجلس الشيوخ وعضوات من مجلس الإتحاد الفرنسي وآخرون عن المجلس الإقتصادي، هؤلاء الأعضاء تعينهم يتم لمدة لا تتعدة مدة العهدة في مجالسهم الأصلية، كما يتمثل سكان المناطق الصحراوية ستة عشر عضوا كذلك نصفهم يمثل مناطق الصحراء الجزائرية ويتقاسم نصفهم الأخر مناطق صحراء موريطانيا والنيجر ومالي وتشاد بعضوين لكل منطقة.

أما الهيئة التقنية للإدارة فنجدها مشكلة من أربعة عشر عضوا يعينون بمرسوم من مجلس الوزراء الفرنسي إضافة إلى الضابط العام، يمثل الإدارة الفرنسية ستة أعضاء ينوبون كلا من وزارة المستعمرات الفرنسية والوزارة المكلفة بالجزائر بعضوين لكلتيهما وبعضو واحد لكل من وزارة الشؤون الإقتصادية والمالية و وزارة الصناعة.

كما خصصت أيضا في هذه الهيئة ثمانية مقاعد تمثل هيئات ومؤسسات لها سمعة وخبرة وكفاءة في مجال تثمين واستغلال المناطق الصحراوية ونذكر مثلا منها مكتب تنظيم المجموعات الصناعية الإفريقية وكذلك ما يسمى بالصندوق المركزي للمستعمرات، ومكتب الأبحاث البترولية ومكتب الأبحاث المنجمية للجزائر وغيرها[1].

ووفق مرسوم 21 مارس 1959 أنشأ المجلس الإقتصادي والإجتماعي للمنظمة، وكان يتألف من أعضاء اللجنة التقنية وأيضا من نواب مناطق الصحراء الكبرى الأربعة وشيخها ورئيس المجلسين في عمالتي الساورة والواحات، وعضوين يمثلان اللجنة الإقتصادية الإجتماعية في العمالتين، كما يجتمع هذا المجلس مرة كل سنة على الأقل وذلك ليعطي رأيه في برامج الإستثمار، وكذلك في مشاريع الإتفاقيات مع الأقطار السواحلية وفي الإجراءات المقترحة في الشؤون العامة.

كما تأسس منذ 1960 ما يسمى بالمندوبية الإستشارية الدائمة وذلك من أجل البث في المسائل الطارئة واتخاذ الإجراءات الفورية حيق تشكلت هذه المندوبية من اثني عشر عضوا

[1]– الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء،...، مرجع سابق، ص ص 126–127.

ويحق لهذه الأخيرة أن تبث في كل القضايا المستعجلة باستثناء ما يتعلق ببناء برامج الإستثمار[1].

وقد كان وضع جميع المناطق الصحراوية تحت ما يسمى بالسيادة المشتركة سيؤدي إلى تعارض وخلافات لن تستفيد منها إلا الدولة التي تملك وسائل الإنتاج من رؤوس أموال ، وهي فرنسا بالطبع وقد فشلت هذه المحاولة لعدم إستجابة الدول الإفريقية[2].

وبالرغم من ذلك فإن المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية كانت تتمتع بالشخصية المعنوية كذلك الإستغلال المالي وبميزانية تيسير ملحقة مباشرة برئاسة مجلس الوزراء الفرنسي، وتستفيد المنظمة ايضا من المساعدة التقنية والمالية للهيئات المركزية الفرنسية بحيث تتمكن من الإستفادة من خدمات مكتب تنظيم المجموعات الصناعية الإفريقية والصندوق المركزي للمستعمرات ومن خدمات كل الهيئات النقدية والمالية الأخرى التي يدخل نشاطها ضمن اختصاص وعمل هذه المنظمة ألا وهي المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية[3].

ومنذ ميلاد المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية O.C.R.Sوعلى إثرها إحداث الوزارة المكلفة بالصحراء عام 1957، أصبح للمناطق الصحراوية ميزانية مناصة ومستقلة يحددها البرلمان الفرنسي، وأصبحت مهمة المراقبة المالية من صلاحيات وزارة المالية في باريس بإرسال مبعوثها وتكليفه بمراقبة التسيير المالي الذي تعتمده المنظمة المشتركة في كافة مناطق الجنوب كما أن هذه المنظمة تلتزم بتقديم تقرير سنوي أمام البرلمان المركزي[4].

---

[1]– الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر ...، مرجع سابق، ص.127

[2]– عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر 1954–1962، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985، ص118.

[3]–الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء،...، مرجع سابق، ص ص 128–129.

[4]–الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، ... مرجع سابق، ص 56 (.أنضر الملحق رقم 06)

المبحث الثاني: مشروع وزارة الصحراء

ومن الواضح أن إهتمام فرنسا بالصحراء الجزائرية ومحاولة فصلها عن الشمال كان كان قد بدأ سنة 1956 وذلك عقب اكتشاف كميات هائلة من البترول و الغاز في هذا الجزء من التراب الجزائري كما ذكرنا سابقا، وذلك من اجل كسب لمواقف الدعم الأوروبي [1] كما لا ننسى في هذا الخصوص بأن الإهتمام الأوروبي في الصحراء كان سابقا للإحتلال الفرنسي الجزائري[2] وقد قامت وسائل الدعاية الإستعمارية في تصوير أهمية الصحراء بالنسبة لفرنسا واقتصاد بها وبالتالي بالنسبة لإقتصاد الدول الأوروربية الحليفة لها، وتحقيقا لذلك الهدف شرعت الحكومة الفرنسية بتقديم الإغراءات للشركات الأوروبية، وهذا كان قصد الحصول على دعم لسياستها وقد استطاعت الدعاية الفرنسية أن تحصل على شبه إجماع من قبل جميع التيارات والأحزاب الفرنسية على ضرورة التمسك بالصحراء بأي ثمن كان وكان ذلك من خلال إصدار بيان من قبل البرلمان الفرنسي بتاريخ 10 جوان أكتوبر 1957، القاضي بفصل الصحراء الجزائرية عن الجزائر وتأكيدا لذلك قامت بإحداث ما يسمى بوزارة خاصة بالصحراء[3].

أنشئت هذه الوزارة في 10 جوان 1957 وأوكلت إلى ماكس لوجان* وذلك بقرار من مجلس الوزراء برئاسة " لورجيس مونوري" [4] وكان الهدف من إنشاءها سر الفرع الإداري الناجم عن إلغاء نظام أقاليم المنطقة سنة 1947 وكذلك توطيد السيادة والحضور الفرنسي بها أيضا تأكيد وتعزيز استقلالية هذه الأقاليم عن الوصاية الإدارية والسياسية للجزائر الشمالية –الولاية العامة– التي أصبحت هي الأخرى تتوفر على وزارة خاصة بها ألا وهي وزارة الجزائر، وتم تعيين ماكس لوجان كأول وزير على رأس هذه الوزارة، حيث أوكل إليه منصب الإشراف العام على

[1]– محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة التحريرية، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، د س ، ص 242.

[2]– حميدة عميراوي، من تاريخ الجزائر الجزائر الحديث، ط2 ، دار الهدى، عين مليلة، 2004، ص93.

[3]– محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص242.

* ماكس لوجون: عضو الفرع الفرنسي الأممي الإشتراكي(S.F.I.O)، شغل منصب كاتب دولة للقوات المسلحة مكلف بالشؤون الجزائرية، منذ 16 فبراير 1956، انظر دراسات وبحوث الملتقى الوطني للتحول حول فصل الصحراء عن الجزائر... مرجع سابق،ص100.

[4]– م.و.د.ب.ف.ح.و.حول فصل الصحراء عن الجزائر... مرجع سابق، ص100.

المنظمة،[1] وأسند إليه طبقا للمادة 10 من قانون جانفي 1957 المهام والصلاحيات التي كانت من صلاحيات الوالي العام على الجزائر والمحافظ الأعلى لإفريقيا الإستوائية الفرنسية وكذلك المحافظ الأعلى لإفريقيا الغربية الفرنسية لمناطقهم الصحراوية ، كما حددت له أيضا مهام جديدة بدلا من المهام القديمة وفق المرسوم المذكور وتتمثل في ممارسة المهام المتعلقة بإدارة وتنظيم المناطق كذلك ممارسة مهام وإصلاحيات المخولة سابقا للوالي العام بالجزائر بأقاليم الجنوب.

ولقد أدى إنشاء الوزارة المكلفة بالصحراء وتقسيم الصحراء إلى عمالتين (الساورة والواحات) ضمن مجال المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية إلى ظهور مشكل حاد بين عمل المصالح المختلفة للإدارة المتواجدة بعين المكان والمصالح التقنية للمنظمة العاملة بنفس المجال وكان من أجل حل هذه المشكل أسند لفتر ما للوزير المكلف بالصحراء إلى جانب المهام الإدارية والتنظيمية التي كان يتولاها المندوب العام على المنظمة والغاية من ذلك تسريع وتفعيل التنسيق بين عمل الهيئتين وحل المشاكل الناجمة عن تداخل نشاطهما وكان هذا الإجراء الأخير أدى إلى تداخل من المهام الأساسية لوزير الصحراء والمهام الإقتصادية والإجتماعية للمندوب العام للمنظمة، وهذا ما جعل الأقاليم المجاورة ترى فيه انزلاقا سياسيا للمنظمة ببعدها عن أهدافها الإقتصادية والإجتماعية[2].

وقد عهدت الإدارة المركزية للصحراء إلى مديرية الصحراء التي تضمنت تحت مسؤوليتها مديرية فرعية للمالية ومصلحة للمستخدمين والشؤون الإدارية ومصلحة للشؤون الإقتصادية والإجتماعية وأخرى للشؤون الصحراوية ومراقبة عامة للأمن، حيث شملت هذه المديرية الفرعية المالية عدة دوائر أهمها دائرة التنظيم والدراسات المالية التي تتكفل بإنجاز كل الدراسات ذات العلاقة بالمسائل المالية بالتنسيق مع المصالح المعنية أبرزها ذلك المرتبطة بالخزينة والقرض والنقد ...إلخ، كذلك من الدوائر هناك دائرة الميزانية والمحاسبة والعتاد والتي

[1]– بلال صديقي، المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية...، مرجع سابق، ص ص 67–68.

[2]– ابراهيم مياسي، قبسات من تاريخ الجزائر، دار هومة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص 162–163.

تتكفل بتحضير مشروع ميزانية الصحراء وتوجيه تنفيذ الميزانية وضمان تسيير عتاد وبنايات الإدارة المركزية للصحراء وكذا إنجاز الأبحاث وأخذ الإجراءات الخاصة بصرف النفقات العمومية المتضمنة في ميزانية الصحراء بالتنسيق مع وزارة المالية في حكومة باريس[1].

كما تضمنت أيضا هذه المديرية كذلك دائرة الشؤون الجبائية والعقارية، عهدت إليها في حدود صلاحيتها معالجة كل المسائل التي تدخل في اختصاصها وتسيير المستخدمين في مناطق الصحراء، في إدارات المالية وتوجيه ومراقبة سير المصالح المحلية وأما بالنسبة لمصلحة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية فتتفرع عنها مايلي:

1- دائرة الشؤون الإقتصادية: التي تشتغل بالصناعات التقليدية والتجارة وكذلك الأسعار والتموين وبالبريد والتلغراف والهاتف والسياحة، وبكل الأمور الإقتصادية التي تشترك في معالجتها مع المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية.

2- دائرة الشؤون الإجتماعية : والمكلفة بمعالجة قضايا التربية والتعليم العام والتقني والبناءات المدرسية والمراكز الصحراوية للتربية والتكوين وبالشباب والرياضة وأيضا بالصحة العمومية وبالزراعة والدين وبالمساعدة الإجتماعية والسكن.

3-دائرة العمل والحماية الإجتماعية: وهذه الدائرة تقوم بالمعالجة بالتنسيق مع المنظمة المشتركة مسائل شروط وظروف العمل والنظافة والتأمين وكذلك التشغيل والرواتب وطب العمل والضمان الإجتماعي والمنح العائلية[2].

4- الصندوق الصحراوي للتضامن: تأسس هذا الأخير وفق المرسوم 31/12/1959 وذلك لدعم برامج المجموعات المحلية ومشاريعها كما أن مجلسه الإداري كان متشكل من أعضاء منتخبين من المناطق الصحراوية ، وكلف هذا المجلس بتقسيم محتوى الصندوق والمتكون من موارد جبائية، بما فيها تلك المتعلقة بعائدات البترول على المجموعات المحلية، ومنوط بهذا الصندوق أن يؤمن للمشاريع التنموية في كامل الصحراء تفاديا بها قد يترتب من عدم التوازن

[1]- الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء، ... مرجع سابق، ص ص 129،131.

[2]- الحاج موسى بن عمر،السياسة النفطية، ... مرجع سابق، ص ص 118-119.

التنموي من جراء تركز الإستثمارات الإقتصادية والنفطية على الخصوص في مناطق محددة في المكان وهو ما يوحي إليه الصندوق الصحراوي للتضامن في إسمه[1].

1-ميزانية وزارة الصحراء

كانت ميزانية وزارة الصحراء الإجمالية تتكون من عدة موارد نذكر من أهمها مايلي:

- ميزانية المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، ارتفعت هذه الميزانية من سنة 1958 إلى سنة 1961 بأكثر من خمسة أضعاف، حيث كانت تبلغ ستا وخمسين مليون فرنك جديد لترتفع مباشرة في العام الموالي إلى 20 مليون فرنك جديد لتصل في سنة 1961 إلى أكثر من 208 مليون فرنك جديد.

- ميزانية وزارة الصحراء انطلقت في سنة 1958 بمبلغ يقارب 105 مليون فرنك، وقفز العدد في السنة الموالي إلى ما يزيد عن 246 مليون فرنك جديد، لينخفض بعدها بصورة معتبرة في السنتين التاليتين (1960 و 1961) حيث بلغ على التوالي نحو 112 مليون، ثم حوالي 123 مليون فرنك جديد.

- وأخيرا الكيس الصحراوي للتضامن، وميزانية مكتب الإستثمار * في إفريقيا، فبالنسبة للكيس الصحراوي نجده ساهم في سنتين 1960 و 1961 بمبلغين يقارب كلاهما من 20 مليون فرنك، في حين ساهم المكتب الإستثماري في إفريقيا بمبلغ تقدر ب 3.5 مليون فرنك جديد سنة 1958 لتصل إلى 9.1 مليون فرنم جديد سنة 1961[2].

2- مصادر التموين في وزارة الصحراء

تكفلت الميزانية الفرنسية بصفة أساسية سنتي 1958 و1959 بمصارد التموين في وزارة الصحراء، حيث بلغ الغلاف المالي المخصص للصحراء على التوالي نحو 965 مليون ف ج جديد و 463 مليون فرنك جديد ، ثم سجل انخفاض ملحوظ في مساهمة الميزانية الفرنسية في

---

[1]- الحاج موسى بن عمر،السياسة النفطية، ... مرجع سابق، ص119.

* مكتب الاستثمار: أنشأ بموجب قانون 05/01/1952 وهو مؤسسة عمونية فرنسية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بشخصية قانونية وبإستقلال مالي ، أنظر الحاج موسى بن عمر ، بترول الصحراء ،...، مرجع سابق، ص 134.

[2]- الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء، ... مرجع سابق، ص132-133.

العامين التاليين 1960 و 1961 يتدنى على التوالي إلى قرابة 311 مليون وحوالي 275 مليون فرنك جديد[1].

كما برزت العائدات والموارد البترولية منذ 1960 كمصدر مهم لتغطية جزءا من ميزانية وزارة الصحراء والتخفيف من حدة الإنخفاض المتزايد للتمويل المركزي، حيث ساهمت هذه الموارد النفطية في هذه السنة بمبلغ 55 مليون فرنك وفي سنة 1961 بلغت هذه المساهمة 125 مليون فرنك جديد[2].

[1]– الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء، ... مرجع سابق ، ص122.

[2]– الحاج موسى بن عمر،السياسة النفطية، ... مرجع سابق، ص134.

المبحث الثالث : التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية

شكلت الصحراء الجزائرية أرضا خصبة بالنسبة لفرنسا لتجسيد ما وصلت إليه من علم في هذا الميدان، إذ ما لبثت وحتى حولتها إلى فضاء لمختلف التجارب النووية منها السطحية أو الباطنية الأمر الذي جعلها مستودعا للنفايات والتي مازال يعاني من آثارها العديد من الجزائريين إلى يومنا هذا.

تحول التنافس العلمي القائم بين الدول إلى سباق في سبيل إنتاج الآلات الأكثر تدميرا حيث انطلق هذا التنافس من العسكري في ميدانين وهما ميدان إنتاج الأسلحة العادية وميدان تطويرها لإختراع الأسلحة النووية وإنتاج القنبلة الذرية وذلك منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية.

إذا كانت جميع الأبحاث المتعلقة بالقنابل وأجهزة التفجير الذرية نظرية حتى عام 1934، حيث هناك بعض الدول التي نشطت في تطوير وسائل استخراج المواد الأولية اللأزمة لصنع هذه القنابل ويمكننا أن نذكر مثلا أنه في سنة 2 ديسمبر 1942 تم اختراع أول مفاعل نووي بشيكاغو في و.م.أ وفي سنة 16 جويلية 1945 دخلت صناعة القنابل الذرية مرحلة الإنتاج الفعلي في و.م.أ كذلك في 6 أوت 1945 كان أول استخدام للأسلحة الذرية في الحرب وأيضا في سنة 9أوت 1945 ألقت قنبلة ذرية فوق مدينة ناغزاكي اليابانية وغيرها، وتميزت الفترة الممتدة ما بين 1945 و1955 باحتكار الولايات المتحدة الأمريكية لحيازة السلاح النووي[1].

1-خلفيات المشروع النووي الفرنسي

إن الجذور التاريخية للرغبة الفرنسية في الإعتماد على برامج البحوث النووية وتطويرها ترجع إلى بداية الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك بمثابة النتيجة الحتمية والمنطقية التي ميزت ظاهرة السياق نحو التسلح بين الكثير من القوى في القارة الأوروبية إلا أن وقوع فرنسا تحت الإحتلال النازي، وسقوط باريس وكذلك انهزامها في معركة ديان بيان فو أمام الفيتناميين فضلا

[1]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، دار هومة الجزائر، 2010، ص ص 13-14.

عن تصاعد الحركة الثورية الجزائرية واندلاعها في نوفمبر 1954، إضافة إلى فشل العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، كل هذه العوامل كانت كافية لتأخر المشروع النووي الفرنسي مقارنة بالمشاريع الأمريكية والبريطانية[1].

أرادت فرنسا أن تقضي على مركب النقص لديها، ولأجل هذا جندت كل طاقاتها لتطوير صناعاتها العسكرية العصرية بهدف الوصول إلى السلاح النووي ومن ثم لعبت دور الريادة لأنها ستصبح القوة النووية الوحيدة في أوروبا، ومن بين الأهداف الأخرى التي كانت تطمح فرنسا لتحقيقها هي[2]:

– الرفع من معنوياتها الجيش الفرنسي الذي انحطت معنوياته إثر إنهزاماته المتكررة (ديان بيان فو) ومعارك الثوار الجزائريين وكذلك تمرد الجيش الفرنسي في الجزائر على حكومة باريس أيضا الإنتصارات السياسية والدبلوماسية للثورة الجزائرية على المستوى الدولي[3].

–التحرر من التبعية الأمريكية في مجال الدفاع ولعب دور الريادة في عزل أوروبا عن الو.م.أ وبالتالي إحتكاره أوروبا خصوصا بعدما تمكنت منافستها التقليدية بريطانيا من امتلاك أسرار صنع القنبلة النووية عام 1952 واعتبرت ضمن النادي النووي والذي حلمت فرنسا دائما باللحاق به.

– إقتناع فرنسا الديغولية أن المستعمرات الكثيرة التي تحتلها فرنسا لم تعد لها قيمة إستراتيجية وأنها ستفقد مكانتها والتي تتمثل في كونها أحد عناصر القوة الفرنسية على المستوى العالمي، إذ لم تملك السلاح النووي، حيث يقول شارل ديغول* في هذا السياق « في ظل هذا التوتر سنعمل على تزويد أنفسنا بالسلاح الذري وعندما نحصل على قنابل منه فإن أوضاع أمتنا ستتغير رأسا على عقب[1]».

---

[1]– عبد الكاظم العبودي، يرابيع رقان وجرائم فرنسا النووية في الصحراء الجزائرية، دار الغرب، وهران، 2000، ص ص 28 –29.

[2]– خير الدين شترة، **الإطار التاريخي للتجارب النووية الفرنسية بالجزائر، المحرقة الفرنسية في الصحراء الجزائرية،مجلة الحقيقة**، العدد 34، المسيلة، ص ص، 34–35.

[3]– المنظمة الوطنية للمجاهدين، **التجارب النووية في الصحراء الجزائرية** ، مجلة أول نوفمبر ،العددان152/151 ، 1997.

ادركت فرنسا أن امتلاك السلاح النووي هو امتلاك السلاح الردع فسعت لدى حليفتيها ال.م.أ وبريطانيا لكنهما تخلا عنها ولم يقدموا لها أي مساعدة وامتنعت عن تزويدها بالطرق والمراحل التجريبية الميدانية للتفجير النووي، وبعد هذا التخلي كان على فرنسا الإعتماد على إمكانياتها الذاتية لإنجاح مشروعها النووي كذلك دفع بهم التخلي من طرف حليفتيها إلى التعاون مع أي جهة تتكامل معهم في تحقيق برنامجهم التسلحي لسد الثغرات التي تعترض تحقيق أهدافهم، وفي مقال ذلك كان الصهاينة يفتشون عن مثل هذه الصفقات بأي ثمن سري لتحقيق الهدف المماثل المحدد بصناعة القنبلة النووي، وقد كلل هذا الطموح باتفاق سري وقعه الطرفان سنة 1953.

و يؤكد عبد الكاظم العبودي أن المشروع النووي ، ما كان ليتم وينجز لولا المساهمة الإسرائلية، وذلك بتوفيرها لمادتي الماء الثقيل واليورانيوم التي كان عرضها في السوق العالمية محدودا جدا بسبب احتكارها من طرف و.م.أ والإتحاد السوفياتي[2].

تبنت السلطات الفرنسية إستراتيجية عسكرية في الصحراء الجزائرية، وذلك من أجل تعزيز موقعها الأمني ولتكثيف قدراتها العسكرية بالمنطقة جندت قوة بشرية ومادية هائلة نذكر منها:

– إنشاء وتدعيم القوات العسكرية في الجنوب إذ تضاعفت بمقدار خمسة أضعاف من 1956 إلى 1958 ، فبلغ عدد الجنود الفرنسيين حوالي 1000 جندي، أيضا إنشاء مراكز نووية وصاروخية لتثبيت نفوذها مستغلة إتساع الصحراء للتجارب الذرية وعملت على ربط الصحراء

* ديغول شارل: رجل دولة فرنسا (1890–1970) تولى قيادة الفرنسيين الأحرار في لندن ثم في الجزائر العاصمة التي وصل إليها في 30 ماي 1943 عضو في رئاسة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني ثم رئيسا لها في 03 أكتوبر التي تحولت إلى الحكومة المؤقتة الجمهورية الفرنسية في 03 جوان 1944، ألقى عليه القبض في مظاهرات 08 ماي 1945 وأطلق سراحه نهاية 1946، تولى نيابة رئاسة جمعية العلماء عام 1952 إلى 1957 تم اختطافه ليلا من طرف جنود فرنسيين ليسجن بعض الوقت بالعاصمة تم اعدام في 4 افريل 1957 أنظر عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954–1962) ، تر عالم مختار، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007، ص 171.

[1]– خير الدين شترة، الإطار التاريخي للتجارب النووية الفرنسية بالجزائر،...،مرجع سابق، ص34.

[2]– عبد الكاظم العبودي، يرابيع رقان وجرائم فرنسا النووية في الصحراء،...، مرجع سابق، ص33.

بفرنسا، وتعتبر هذه القواعد امتداد لقواعد الحلف الأطلسي كمنطقة كولومب "بشار" وفي سنة 1957 فعلا اتخذت الحكومة الفرنسية قرار يقضي باختيار منطقة رقان لإجراء تجاربها النووية.

– قامت فرنسا بعدة استطلاعات بمنطقة رقان المختارة بعدة إجراءات وتحركات بهدف قياس مدى تأثير الإشعاعات النووية على المحيط بكل مكوناته[1].

من بين التأثيرات التي سعى العلماء والعسكريون إلى معرفتها هي قياس التأثيرات الإشعاعية للإنفجار في المجال العسكري وذلك بإجراء عدة تجارب على مختلف الأسلحة لمعرفة مدى تأثير الإشعاعات النووية والحرارية، ولذلك وضع حول أجزاء من السفن البحرية وأسلحة من نوع آخر على مسافات مختلفة من الصفر، كذلك وضعت عينات من المعادن في المناطق المحاذية لنقطة التفجير لعرض دراسة التغيرات التي تطرأ على تركيبتها[2] .

لم تجن فرنسا من هذا التفجير إلا السخط العام الذي حطم ما قد يكون قد بقي لها من سمعة في العالم ، وكان الجنرال ديغول يهدف من وراء هذا التفجير إلى تحقيق عدة أهداف سياسية وعسكرية منها تزويد الجيش الفرنسي بقوة ذرية كذلك تهديد الحركات التحريرية الزاحفة في إفريقيا وفي الجزائر على الأخص لكن لم تتحقق أهدافه هذه، وأن إستمرار حرب الجزائر سيضعف مكانة فرنسا إزاء زملائها في ندوة الأقطاب أكثر ما يعززها التفجير الذري[3].

قامت فرنسا بعدة تفجيرات في مختلف المناطق من أهمها منطقة رقان ومنطقة عين أبكر.

[1]– بلال صديقي، المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية، 1956–1962،...، مرجع سابق، ص108.

[2]– المركز الوطني للدراسات والبحث، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر،...، مرجع سابق، ص25.

[3]– جريدة إجهاد، تفجير القنبلة الذرية الفرنسية، 1960/02/22 الجزائر، ص9.

2-التفجيرات النووية في رقان

2-1- الموقع الجغرافي لرقان

تقع رقان في أقصى الجنوب الغربي للجزائر، وهي حاليا تابعة إداريا لولاية أدرار، حيث تعد إحدى أكبر دوائرها، وتعتبر آخر محطة للطريق الوطني رقم 06 يحدها شمالا دائرة زاوية كنتة وغربا جمهورية موريطانيا، وجنوبا ولاية تمنراست ودائرة برج باجي مختار، وشرقا دائرة أولف يقع على دائرتي عرض 26/30 درجة شمالا وخطي طول 4 غربا إلى 1 شرقا، تقدر مساحتها ب 124298كم، يغلب عليها الطابع الصحراوي به واحات زراعية تتخللها جبالا وهضاب قليلة الإرتفاع، ينحدر سكان منطقة رقان من أصول عربية وبربرية وإفريقية[1].

2-2- أسباب إختيار منطقة رقان للتجارب.

اختيرت منطقة رقان كقاعدة أساسية لإجراء التجارب النووية سنة 1957 بعد إجراء عدة استطلاعات على المنطقة من طرف عدد كبير من الخبراء الفرنسيين، وكان معظمهم من المعتقلين السياسيين وسكان المنطقة وقد سميت بالقاعدة الفرنسية بالمركز الصحراوي للتجارب النووية العسكرية.

ومن أهم أسباب إختيار هذه المنطقة نذكر :

- لأنها تقع في نطاق المستعمرة الفرنسية الخاضعة لفرنسا.

-بعد المنطقة عن وسائل الإعلام وصعوبة الوصول إليها ليبقى ما تقوم به فرنسا في طي الكتمان والسرية.

- لكون المنطقة كانت تقع في نطاق الإدارة العسكرية الإستعمارية الفرنسية ومحددة بخطوط حمراء.

- محاورة المنطقة لمستعمرات فرنسية أخرى مثل مالي والنيجر.

- ازدهار الفلاحة الصحراوية وبالتالي معرفة التأثير الإشعاعي على الحيوانات والنباتات.

[1]- عبد الكاظم العبودي، يرابيع رقان وجرائم فرنسا النووية في الصحراء الجزائرية،...، مرجع سابق، ص33.

– تميزها بمبلغ معتدل خلال الفترة (من شهر 02 إلى نهاية أفريل) وهو ما لا يؤثر سلبا على شروط إنجاح الإنفجار[1].

رغم كل جرائم الإبادة والتقتيل والتعذيب التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري طيلة فترة الإحتلال إلا أنها لم تقلع فيها عن جرائمها هذه، حتى في آخر أيامها بالجزائر، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى قيام الإحتلال الفرنسي مع مطلع الستينات بإجراء سبعة عشر (17) تجربة نووية في الصحراء، [2] وقد عمدت أيضا فرنسا في فيفري 1960 للقيام بتجارب نووية في منطقة رقان[3] كان أول تجربة نووية قامت بها في يوم 13 فبراير من سنة 1960 وذلك بالقرب من رقان حين يقال أن هذه القنبلة تعادل في قوتها ثلاث مرات قوة القنبلة النووية التي رمى بها الأمريكان على مدينة هيروشيما[4].

وحين انفجار هذه القنبلة اهتزت الأرض تحت أهلها، وحسبها الجميع أنها زلزال كبير هز منطقتهم إلا أن السحابة الدخانية والغبار الكثيف الذي غطى كل السماء الصافية والذي كان يرى من بعد 650 كيلومترا إضافة إلى ذلك الوميض الذي خطف العيون، جعل من تبقى حيا يتساءل عن هذا الحدث[5].

وقد ذكر بوعلام بن محمودة بأن جريدة المجاهد قد كتبت يوم 20 فبراير 1960 أن فرنسا ارتكبت جريمة عندما فجرت قنبلتها النووية الأولى والمسماة باليربوع الأزرق برقان لأنها فجرتها في أرض ليست أرضها من أجل استقلاله وفجرتها في مناطق مسكونة بتلك القنبلة التي كانت لها طاقة جد كبيرة كذلك بالنسبة للتفجيرات النووية بالجزائر التي بلغت 17 قنبلة كما ذكرنا كانت بين سنة 1960 و1966 ومنها 4 في الجو و 13 تحت الأرض واستمرت هذه

[1]– خير الدين شترة، الإطار التاريخي للتجارب النووية الفرنسية بالجزائر،...، مرجع سابق، ص ص 44–45.

[2]– صباح مريوة، جرائم الحرب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، التجربة النووية الفرنسية، 13 فيفري 1960، مداخلة المشاركة في الملتقى الدولي الخامس حول حرب التحرير الجزائرية والقانون الدولي الإنساني، الشلف، 10/09/نوفمبر 2010 ص2–3.

[3]–عبد الله مقلاتي، أبحاث ودراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر ص216.

[4]– حكيم بن الشيخ ، مقاربات في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، دار العلم والمعرفة، 2013، ص150.

[5]– أبي مروان الجزائري، تفجيرات رقان، ذاكرة تأبى النسيان، ص01.

التفجيرات بعد الإستقلال لأن اتفاقيات ايفيان 1962 رخصت لفرنسا استغلال قواعد رقان وإن ايكر كما أن سكان منطقة رقان لم ينذروا بالتفجيرات وقد كان عددهم 50,000 سنة ولم توضع أراضيهم تحت حماية متخصصة وبلغ عدد الجزائريين والأسرى 3,000 في الموقعين[1].

ولقد اتبعت التفجير الأول اليربوع الأزرق ثلاث تجارب أخرى وفي نفس المنطقة

أ- اليربوع الأزرق : نسبة لحيوان صحراوي اليربوع والأزرق تمعنا باللون الأول في علم فرنسا وعلم إسرائيل وهو اللون الأزرق، وهكذا حملت القنبلة الأولى إسم Gerboise bleue وكانت طاقتها التفجيرية تساوي 10 كيلو طن أي أكثر من قنبلة هيروشيما[2].

ب- اليربوع الأبيضGerboiseBlanche :وهو ثاني لون في علم فرنسا و كذلك بالنسبة للإسرائيل، قوتها أقل من 10 كيلو طن، فجرت على الأرض مباشرة هدفها كان عسكريا[3].

ج-اليربوعالأحمرGerboise Rouge :ويمثل آخر لون في علم فرنسا مع العلم أن هذا التاريخ صادف الذكرى الثالثة لبناء معهد الدراسات النووية في 07 ديسمبر 1957.

د- اليربوع الأخضر*GerboiseVert :وهذا التفجير عبارة عن مناورة عسكرية سميت باليربوع الأخضر وسعيت بهذا الإسم لأن الجو كان عاصفا في ذلك اليوم وشدة تطاير الرمال تبين لهم لونها أخضر وقوتها تعادل اليربوع الأبيض والأحمر، استعملت فيها 195 جندي فرنسي في سرية كحيوانات مخابر[4].

ويوضح هذا الجدول حسب تصريحات السلطات الإستعمارية اليرابيع النووية في رقان والهدف من تفجيرها:

---

[1]- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر ، 2012، ص402.

[2]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر،...، مرجع سابق، ص45.

[3]- L'école d'Algérie M La de conde bombe française explores in roggane le mois prochaine, 18 mars 1960.

* اليربوع: هو حيوان له جسم حيث يبلغ طول ذيله من 170 إلى 190 مم منتهيا بخصلة من الشعر الأسود يزن بين 50 و 70 غ يتواجد بالعرق والحمادة يتغذى بذور الأوراق أنظر سميرة نقادي، التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية مقاربة إجتماعية تاريخية، المركز الوطني للبحث في الأنثربولوجيا الإجتماعية والثقافية، وهران، ص 327.

[4]- المركز الوطني للدراسات والبحث الوطني ، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر،...، مرجع سابق، ص45.

الترتيب	اسم التجربة	التاريخ	قوة القنبلة كيلو طن	الأهداف
1	**اليربوع الأزرق**	1960/02/13	60←70	عسكرية
2	**اليربوع الأبيض**	1960/04/01	>أقل من 20	عسكرية
3	**اليربوعالأحمر**	1960/04/27	>أقل من 20	عسكرية
4	**اليربوع الأخضر**	1961/04/25	<أكثر من 20	عسكرية

3- التجارب النووية الباطنية بمنطقة الهقار (عين أيكر)

بعد ما قامت فرنسا بالتحارب النووية السطحية برقان وما خلفته من آثار نتج عنها معارضة العديد من الدول خاصة العربية منها، قامت فرنسا بتغيير إستراتيجيتها والقيام بتجارب أخرى ألا وهي التجارب الباطنية، فوقع الإختيار على منطقة عين أيكر بالهقار[1].

3-1-الموقع الجغرافي لمنطقة عين أيكر*

لقد أجرت فرنسا تجربتها النووية الخامسة على جيل عين إيكر على بعد 150 كلم شمال مدينة تمنراست، حيث أصبحت ثاني قاعدة عسكرية نووية لفرنسا بالجزائر بعد رقان حيث أن هذه الأخيرة بواد كانت تجري بواد به المياه منذ آلاف السنين حيث تشتهر عين أيكر بالغابة المتحجرة والتي تقع غرب المنطقة، وتبعد عن مقر البلدية حاليا بحوالي 04 كيلو متر، كما أنها منطقة فلاحية بالدرجة الأولى، فما تزال أطلال الفقارات والتي تسقي بها البساتين شاهدة على تاريخ سكان هذه المنطقة.

3-2- دوافع إختيار المنطقة (عين أيكر)

[1]- الطيب د هيكل، واقع التجارب النووية وخلفياتها في منطقة عين أيكر، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 91.

* إنيكر: كلمة بربرية معناها الشعبة من الوادي. أنظر خير الدين شترة ، قضايا في التاريخ النضالي والإستقلالي للجزائر المعاصرة، أبحاث وقضايا في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار الصديق للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2015، ص 304.

لقد تم الإعداد للتفجيرات بهذه المنطقة منذ مدة طويلة عام 1954 حيث وقع الإختيار المدروس على جبل إيكر ، حيث يقع هذا الجبل على محيط 40 كلم وترجع أسباب هذا الإختيار إلى النقاط التالية:

– وجود مصانع المناجم لمحافظته الطاقة النووية في جبلها بأنه المكان الملائم للإنفجارات الباطنية.

– كذلك مميزات هذه المنطقة التي تقع شمال تمنراست بأنها ذات الكتلة الغرانيتية تسهل من عملية حفر الأنفاق الباطنية الأفقية الطويلة من 800 إلى 1200 م.

– إمتلاكها نفس الصفات الجيواستراتيجية من بعدها عن الجوسسة وأنظار العالم خصوصا بعد الردود القوية من الرأي العام العالمي حول تجربة رقان إضافة إلى صفة المناخ المعتدل والطابع الفلاحي للمنطقة.

– الموقع الجغرافي المتميز وشساعة المنطقة الفاصلة بينها وبين الحواضر الكبرى لا يحدها من الدول سوى التي مازالت تحت الهيمنة الإستعمارية.

– اشتهار منطقة تافدست التي يعتبر جبل تأوريرث أحد أهم تضاريسها بوفرة ثرواتها النباتية والحيوانية[1].

أحدث هذا الإختيار رعبا وسط الأهالي الذين ظنوا أن فرنسا ستستولي على مراعيهم ولم يفكروا أبدا أن هذه الإنفجارات ستؤثر على جبالهم وطبيعتهم.

ففي سنة 1954 أقامت السلطات الفرنسية أولى المحطات للأبحاث المنجمية وعلى رأسها مجموعة من المنقبين بمنطقة تمنراست، وتعد سنوات 1959–1960–1961 سنوات حاسمة في تاريخ المنطقة وذلك بإنشاء مركز للدراسات النووية من أجل البحث في هذا المجال فبعد أن كانت عين أيكر مجرد برج صغير، أصبحت مركزا لنشاطات كبيرة بالهقار وأنشأت مرافق حيوية خاصة بالمياه والنقل حتى أصبحت منطقة الهقار مرتبطة بعين أيكر.وخلال السداسي الأول من سنة 1961 تم توليد وانفجار النفق E1 و E2 من الناحية الشرقية للجبل

[1]– خير الدين شترة ، قضايا في التاريخ النضالي والإستقلالي،...، مرجع سابق، 2015، ص 304–305

وضعت القنبلة الذرية والصواريخ بالنفق E1 وفجرت، حيث زعزعت الجبل وما حوله إذ وصلت إلى جبال مرتوك على بعد 70كلم تقريبا، والتي أثر مفعولها وقوتها على كامل الجبال المجاورة[1].

وفي السداسي الأول من سنة 1962م تم انجاز عدة أنفاق جديد – E6 – E7 –E8 . E5 8ليتم تفجير قنابل أخرى وإطلاق صواريخ نووية أخرى خدمة للأبحاث الفرنسية العلمية وعن أهم تجربة قامت بها في جبل عين أيكر هي تجربة مونيك في 18-03-1961 Moniqueبحيث بلغت قوتها 127 كيلو طن وقد تسببت في أضرار كبيرة كهزات أرضية نتيجة الموجات السطحية الناجمة عن الإنفجار وعلى الرغم من تزايد الخطر الإشعاعي في الصحراء إلا أن فرنسا ظلت مصممة على إستكمال بحوثها وتجارتها إلى غاية سنة 1966.[2]

إضافة إلى تجربة مونيك قامت بعدة تجارب أخرى مثل:

* **تجربة أغات(Agathe)**وهي أول تجربة نووية باطنية تم تفجيرها في 07/11/1961 ويذكر الحاج أدوف شاهد عيان لأول تفجير يقول " كنا جالسين في أمان ببلدة أدلست حيث صعدت علينا ككرة خارجية تصاحبها أدخنة سامة[3]."

- **تجربة بيريل(Beryl)**تعد ثاني تجربة باطنية بعين أيكر والتي أجرت في 1 ماي 1962 حيث وصلت قوتها إلى 40 كيلو طن.

- **تجربة الزمرد(Emeraude)** إجريت يوم 13/03/1963 بلغت طاقتها التفجيرية حوالي 20 كيلو طن، لوحظ أثار اهتزازاتها عبر مسافات تقع بين (3-613) كلم والهدف منها عسكري[4].

---

[1]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر،...، مرجع سابق، ص ص 28-29.

[2]- الطيب د هيكل، واقع التجارب النووية وخلفياتها في منطقة عين أيكر،...، مرجع سابق، ص ص 92-105.

[3]- عمار جفال وآخرون، استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الإستعماري الفرنسي في الجزائر (الأسلحة النووية نموذجا) سلسلة المشاريع الوطنية للبحث المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، دار هومة للنشر، الجزائر، د ت، ص 60.

[4]- الطيب د هيكل، واقع التجارب النووية وخلفياتها في منطقة عين أيكر،...، مرجع سابق، ص 54.

والتجارب التي أقدمتها فرنسا بجبل تاوريرت خلال الفترة (7 نوفمبر 1961 إلى 16 فيفري 1966) هي مبينة في الجدول كالآتي:[1]

اسم التجربة	تاريخ إقامتها	طاقتها التفجيرية	الملاحظة
تجربة أغات Agathe	1961/10/07	20 كيلو طن	
تجربة بيريل Beryl	1962/05/01	30 كيلو طن	فاشلة
تجربة الزمرد Emeraude	1963/03/18	20 كيلو طن	

4- آثار التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية

إن الخطة التي إتبعتها فرنسا إزاء الصحراء وتفجيرها لقنابلها الذرية قد كلفت الجزائر ثمنا باهظا تمثل في إرتفاعه حجم التضحيات الجسام التي قدمتها على أرض معركة التحرير نتيجة تدعيم فرنسا لترسانتها العسكرية وتكثيف عملياتها القمعية، وقد عرفت منطقة رقان وعين أيكر كما ذكرنا سابقا عدة تفجيرات نووية خلفت وراءها عدة أضرار سلبية على الإنسان والطبيعة.[2]

4-1- آثار التفجيرات النووية الفرنسية على السكان

كما هو معلوم أن حدوث أي إنفجار نووي ينتج عنه إنطلاق إشعاعات وهي عبارة عن جسيمات تتحرر من نواة الذرة حيث أن هذه الإشعاعات تؤدي إلى إضطربات في عمال الخلايا الحية، كما يسبب التأين الناجم عنها أيضا من خلال خرقها الوسط الحي على الأرجح عدة تغيرات كيميائية في جزئيات الوسط الخلوي، خاصة الحمض النووي الريبي منقوص الأكسجين

[1]- خير الدين شترة ، قضايا في التاريخ النضالي والإستقلالي للجزائر المعاصرة ،...، مرجع سابق، ص 312.

[2]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركو الوطنية، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر،...، مرجع سابق، ص ص 28-29.

ويمكن أن تسبب الأضرار التي تلحق بالحمض النووي تغيرات في المعلومات التي يحتوي عليها أو فقدان القدرة على النمو (الموت الخلوي).

كما نجد لهذه الإشعاعات القاتلة نوعان هما:

-التعرض المفاجئ القصير والمكثف (خلال التجارب النووية مثلا)

- التعرض لجرعات منخفضة والتي تستمر لعدة عقود مثلا (حالة سكان الصحراء الذين يعيشون بالقرب من مواقع التجارب منذ 1960 إلى يومنا هذا[1].

إن الزائر اليوم إلى مدينة رقان أو منطقة عين أيكر بالهقار سيكون واقف أمام خطورة هذه الإشعاعات القاتلة والناجمة عن النفايات النووية المخلفة جراء 17 تجربة والتي قام بها الفرنسيون هناك في ما بين 13 فيفري 1960 و16 فيفري 1966، التي تسبب بمقتل 12 ألف جزائري وإصابة الأخرين بإشعاعات وأضرار كبيرة، مست السكان كما أن الفرنسيون في تفجيراتهم النووية والتي حملت مختلف الأسماء خاصة اليرابيع المذكورة فيما سبق أنها قد استخدم فيها آلاف من أبناء المنطقة الرقانية وعناصر من اللفيف الأجنبي كفئران تجارب وكان يتم ربط الضحايا لساعات مبكرة قبل كل عملية تفجير

وقد قضت هذه التجارب على الأخضر واليابس وكانت بذلك أشد وطأة على سكان الجهة الجنوبية مخلفة آلاف الوفايات والإصابات بينما بقيت هناك آلاف العائلات تعيش في مناخ ملوث بالإشعاعات الخطيرة[2].

إن قنابل البلوتونيوم المستخدمة في التجارب النووية تسببت في أضرار جسمية كبير على السكان، حوالي مليون شخص معرض للإشعاع حسب مصادر فرنسية كان 24,000 مدني وعسكري تم إستخدامه في هذه التفجيرات وذلك دون حساب السكان المحليين، ومن بينهم 6500 جندي فرنسي و 3500 عامل جزائري إستخدموا في رقان أين قامو بتحضير التجارب

[1]-عمار منصوري، **التجارب النووية الفرنسية، الضحايا والجمعيات يطالبون بإستمرار بين الحقيقة والعزلة، جعلت الجيش**595/فيفري/2013، ص ص 30-31

[2]- محمد المهدي بكراوي وآخرون، البعد القانوني للآثار الصحية والبيئية لتجارب النووية... مرجع سابق، ص ص 19-20

والإختبارات التي سيتم إجراؤها، ولقد كان السكان المدنيون في جهل تام كون العملية كانت سرية ولم يتم تحذيرهم ولم ينصحوا بإتخاذ إجراءات وقائية ضد النشاط الإشعاعي .[1] ويذكر في هذا الخصوص بوعلالة سالم ابا ديدي وهو عامل حمودية " أن ما حدث لنا ذلك اليوم لا يمكن نسيانه وسيبقى عالق بمخيلتي إلى يوم الدين لأن الأمر تخطى العقول وصدمني بشكل كبير ولم نكن ندري بخطورة الوضع[2]."

وقد أثبتت شهادات بعض جنود وأطباء فرنسيون، أن الجيش الفرنسي قام بإستخدام سكان المنطقة لمعاينة الآثار الناجمة عن الإشعاعات عليهم، إذ تم وضع هؤلاء في مناطق استعملت كمسرح دون أي حماية، وحتى الناجون منهم لم يستفيدوا من أي علاج[3].

إن التعرض للإشعاعات بنوعيها سواء التعرض المفاجئ القصير والمكثف أو التعرض لجرعات منخفضة كانت لها أثار عشوائية والتي يزداد احتمال ظهورها مع الجرعة في عدد السكان الذي تعرضو لهذه الإشعاعات النووية، ونذكر من هذه الآثار السرطانية والآثار الوراثية.

الآثار السرطانية: فيعرف السرطان على أنه تنكس الخلايا التي تتكاثر سرعة غير طبيعية بغض النظر عن نشاط الجسم، ولا تتميز السرطانات الناجمة عن الإشعاعات عن السرطانات الأخرى لأن تقييم الأثار السرطانية للإشعاعات المؤبنة يكون انطلاقا من التجارب على الحيوانات والدراسات على السكان الذين تعرضوا لهذه الأخيرة وذلك لأسباب مختلفة (طبية مهنية، هيروشيما). ..الآثار الوراثية: إن الخلايا التناسلية هي الأكثر حساسية عند التعرض الجزئي أو الكامل للإشعاعات فكل إنسان يولد نتيجة دمج خليتين (البويضة والحيوانات المنوية)

[1]– مصطفى خياطي، آثار الإشعاع النووي على سكان الجنوب الجزائري، أعمال الملتقى الدولي الثاني حول آثار التجارب النووية في العالم –صحراء الجزائر نموذجا– بيسو للنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص ص 104–105. أنظر الملحق رقم 07

[2]– لمحرزي عبد الرحمان، **أرض الخراب أو حكاية العالم المنسي (يرابيع الإجرام الفرنسي بركان)**، منشورات جمعية مشعل التاريخ بأدرار، الجزائر، 2014، ص41.

[3] – Brino brillot les exais nucléaires français 1960–1996. Cause quences sur lenvironnement et la dant .D.R.P.C. Lyon.1996. p 383.

التي ينشأ الجسم كله منها وبالتالي كل تغيير (طفرة) في الحمض النووي الريبي منقوص الأكسجين لهذه الخلايا يمكن أن يغير الصفات الوراثية التي تنتقل إلى النسل بشكل عام[1].

وفي هذا الجدول نبين حصيلة النتائج المتوصل إليها بين سنتي 1997 –2000 للإصابات السرطانية بمنطقة رقان:

	نوع السرطان	عدد الإصابات	الفئة العمرية
رقان	سرطان الثدي	28	/
	سرطان الدم والكبد	10	70 سنة
	سرطان الرئة والحنجرة	13	بين 25 و 60 سنة
سالي	سرطان الحنجرة	04	/
	سرطان المعدة	83	/

[1]– عمار منصوري، التجارب النووية الفرنسية،...، مرجع سابق، ص ص 32–33.

وهذا الشكل يبين النتائج المتحصلة عليها من خلال ما قامت به الدكتورة زينة علوي بمستشفى تمنراست من تشخيص مرض السرطان عن طريق دراسة مرضية مستثمرة وشملت هذه الدراسة 148 عينة على مدى أربع سنوات على مستوى تلك المستشفى.

نوع السرطان	العدد	النسبة المئوية	نوع السرطان	العدد	النسبة
الثدي	22	14.57	الرحم	4	2.72
الجلد	18	12.24	الخصيتان	4	2.72
الغدة الدرقية	13	8.85	المبيضان	3	2.04
البروستات	10	6.8	العظام	3	2.04
LMNH	9	6.12	المثانة	3	2.04
المستقيم	8	5.44	الخيشوم	3	2.04
المعدة	7	4.76	البنكرياس	2	1.36
LH	7	4.76	الرئة	2	1.36
المرارة	5	3.4	الشرج	2	0.36
عنق الرحم	5	3.4	الفم	1	0.68
المرئ	4	2.72	الكبد	1	0.68
مقلة العين	1	0.86	حالات غير محددة	11	7.79

1

[1]– حليمة فوغالي ، المسؤولية الدولية لفرنسا عن تلويث البيئة نتيجة التجارب النووية في الجزائر، رسالة الماجستير، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2016، 2017، ص ص 31–41.

وقد سجلت مصلحة مستشفى رقان أكثر من 30 حالة إصابة بالصحراء بالإضافة إلى تلك التأثيرات الصحية السالفة الذكر، هناك عدة أمراض ظهرت في الآونة الأخيرة في رقان بأدرار ومنطقة عين أيكر بتمنراست نذكر منها أمراض القلب وأمراض العيون.

4-2-آثار التجارب النووية على الطبيعة

بسبب انفتاح المناخ وطبيعة الأراضي الصحراوية وإقامة التجارب النووية الفرنسية في فترات عواصف ترابية كما حدث مع تجربة اليربوع الأحمر والأخضر انتقلت الإشعاعات إلى مساحات واسعة جدا وانعكس حسب ملاحظات أصحاب العصور والرعاة على الطبيعة المباشرة[1]. وكانت الإنعكاسات على البيئة وخيمة حيث أن الإشعاعات على بعض النباتات الصحراوية كأشجار النخيل أصبحت تعاني من وباء البيوض الذري كما ظلت المنطقة إلى اليوم تعاني من التلوث الإشعاعي[2].

وإثر يرابيع الإجرام الفرنسي برقان حولت البيئة إلى خراب بسبب ما لحقها من إشعاع نووي مميت أدى إلى إنخفاض سريع في الثروة الحيوانية والتنوع الإحيائي واختفاء عدد من السلالات التي تكيفت عبر السنين مع البينات الصحراوية كما لوحظ إختفاء عدد من الزواحف والطيور المهاجرة والعابرة والمستوطنة، وذلك راجع لسبب انفتاح الأقاليم الصحراوية الشيئ الذي جعل من الكائنات الحية تتمكن من التنقل. [3]كما وضعت فرنسا أنواع مختلفة من الطيور في محيط التجارب كالكلاب والقطط والماعز والحمير وبعض من الحشرات والزواحف[4].

كما فقد الفلاحون الكثير من ماشيتهم بعد التفجيرات الفرنسية في منطقة رقان وعين أيكر كما انتشرت حالات واسعة من الإجهاض لدى الكثير من الحيوانات وظهور ولادات مشوهة حسب ما ذكره شهود عيان عن حالة خروف برأس حمار وماعز لها زيادة في عدد الأرجل

[1]- حليمة فوغالي ، المسؤولية الدولية لفرنسا عن تلويث البيئة.... مرجع سابق...، ص 44.

[2]- عبد القادر فكاير، **التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر والمواقف الوطنية منها**، مجلة المصادر، العدد 15 الجزائر 2007، ص141.

[3]- المحرزي عبد الرحمان، أرض الخراب أو حالة العالم المنسي (يرابيع الإجرام الفرنسي برقان)،...، مرجع سابق،ص18.

[4]- عبد القادر فكاير، التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر ...، مرجع سابق، ص143.

كذلك ظهرت أمراض فتاكة تهدد الإبل وهو مرض " الحيران" والذي يصيب صغارهم، كما اشتكى سكان رقان من تدهور المنتجات الفلاحية في السنوات الأخيرة وتلوث مياه الشرب بالمنطقة – بتغير مذاقها وحسب السيد بلال رحمه الله رئيس الغرفة لولاية أدرار سابقا أن المنتوج الفلاحي من الطماطم كان جد وفير، حيث كانت المنطقة تصدر الطماطم إلى ألمانيا بلجيكا أما في الوقت الحالي فإن معظم المنتوجات في تضاؤل عام بعد عام ويعود ربما السبب في تدهور الغطاء النباتي وإنخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية وظهور سلالات خضرية ضعيفة الإنتاج إلى المدافن النووية والغبار المشع في مناطق التفجيرات النووية، كذلك لا ننسى أن هذه التجارب ساهمت تاريخيا في زيادة تلوث المياه بسبب الغبار الذري المشع الذي تحمله الرياح إلى المسطحات المائية[1].

وتواصلت التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية حتى بعد الإستقلال، وبالرغم من أهدافها الخارجية ذات البعد العالمي فهي تعد من الجرائم اللإنسانية الكثيرة التي إقترفها المستعمر الفرنسي لأنها سخرت أهالي منطقة رقان وما جاورها لأن يكون عينة بشرية لتجاربها النووية وكذلك أهالي عين أيكر وعرضتهم للإبادة الشاملة والبطيئة.

كما صنف الفرنسيون التجارب النووية الفرنسية بالصحراء ضمن الملفات العسكرية السرية والمعلومات الخاصة بهذه التجارب لن يستطيع العامة من الناس وحتى المختصون الإطلاع عليها وكشف خباياها إلا بعد ستين (60) سنة على إجرائها[2].

[1]– حليمة فوغالي ، المسؤولية الدولية لفرنسا عن تلويث البيئة.... مرجع سابق، ص ص 44،46.

[2]– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ، التجارب النووية الفرنسية في الجزائر،...، مرجع سابق، ص33.

المبحث الرابع: الصحراء في المفاوضات

على الرغم من تشبث الحكومات الفرنسية بقضية استعمارها للجزائر إلى أنه كان من الواضح بعد سنتين على الأقل من إندلاع الثورةوصمودها كانت قضية استمرار الإستعمار قد بانت مرفوضة ولا مجال لإعادة العجلة إلى الوراء، فأخذت المشارع الفرنسية في التهاوئ الواحدة تلوى الأخرى، وبمجيء ديغول إلى الحكم بإسم الجمهورية الخامسة كان من الواضح أنه لم تعد لفرنسا القدرة على فرض الأمر الواقع وفي نفس الوقت كان من الصعب عليها التنازل مرة واحدة عن النهب والإستغلال الإستعماري، فأخذت في إثارة القضايا المختلفة لتحويل الإستعمار المباشر إلى إستعمار غير مباشر وإنطلاقا من هذه النقطة قرر ديغول الدخول في ما يسمى بالمفاوضات من أجل إنهاء الحرب وتحقيق غايات أخرى[1].

بدأت السلطات الفرنسية بالإتصال مع جبهة التحرير الوطني قبل أن تعترف رسميا بالجبهة كطرف محارب، وتدخل معها في مفاوضات رسمية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، وكان هدف فرنسا من هذه الإتصالات محاولة المساومة مع قادة الثورة لوقف القتال، وقد تمتهذه الأخيرة على النحو التالي:

- الإتصال الأول في 12 أفريل بالقاهرة بإجتماع جوزيف بيغار بالسيد محمد خيضر ممثلا لجبهة التحرير الوطني.
- الإتصال الثاني كان في 25 جويلية 1956 ببغداد بين السيد محمد يزيد والسيد أحمد فرانسيس* من الجانب الجزائري وبييركومين وبييرهيربوت من الجانب الفرنسي.
- الإتصال الثالث حدث في 2 سبتمبر 1956 بروما بين كل من محمد خيضر ومحمد يزيد وعبد الرحمان كيوان من الجانب الجزائري وبييركومين وبييرهيربوت من الطرف الفرنسي.

[1]–مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 558.

*أحمد فرانسيس : من مواليد 1912 بغليزان أين تلقى تعليمه الابتدائي، درس في باريس وتحصل على شهادة الطب بها سنة 1938، أحد مؤسيسي الإتحاد البيان الجزائري وعضو وفد الحكومة الثانية في مفاوضات إيفيان الأولى ولوغران...، توفي سنة 1968 إثر مرض ودفن في غيليزان، أنظر عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية،...، مرجع سابق، ص259.

- الإتصال الرابع والأخير كان في 22 ديسمبر 1956 ببلغراد، بين محمد خيضر والأمين دباغين عن جبهة التحرير وبييرهيربوت عن فرنسا.

توقفت هذه الإتصالات بعد شهر واحد من الإتصال الأخير بعد عملية القرصنة الجوية التي قامت بها السلطات الفرنسية في إختطاف وفد جبهة التحرير في 22 أكتوبر 1956 حيث أن هذا الإختطاف قضى على نجاح هذه الإتصالات السرية.[1]

لم توفق اللقاءات السرية في إيجاد مخرج للقضية الجزائرية بل ترتب عنها إشتداد الوضع أكثر بالإضافة إلى الصراع السياسي الداخلي في فرنسا الذي كان من مخلفاته المباشرة الإنقلاب العسكري في 13 ماي 1958 بقيادة الجنرال ماسو حيث أثر هذا الإنقلاب أرسل نداءا إلى الجنرال ديغول من أجل تولي زمام الحكم واستجاب هذا الأخير دون ترددا.[2]

وكان ذبك بعد سقوط الجمهورية الرابعة ليكون ديغول على رأس الجمهورية الخامسة وكانت أشهر خطوة قام بها في ذلك الوقت إقدامه على عرض سلم الشجعان * في 23 أكتوبر 1958 وكان هذا المشروع بمثابة قطع الإتصالات السرية وإفشالها.

حاولت فرنسا خلق قوة ثالثة موالية من أجل ضمان بقاء مصالحها في حالة إستقلال الجزائر فأصرت فرنسا على عدم الإعتراف بتمثيل جبهة التحرير للشعب الجزائري لأن مستشار ديغول جاسون دي فير في رأيه أن جبهة التحرير ليست هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري لكن الجبهة عرفت كيف تبطل كل المناورات التي لجأت إليها فرنسا في مسألة المفاوضات [3] وهو ما أخبر ديغول في 10 نوفمبر 1959 إلى تحديد دعوته للتفاوض سعيا منه لإنقاذ فرنسا

[1]- محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، (1956-1962)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 160-261

[2]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م- 1962م)، دار العلوم، الجزائر، د ت ، ص274.

*سلم الشجعان: مشروع فرنسي أعلن عنه ديغول في مؤتمر صحفي في 23 أكتوبر 1958 حاول من خلاله إلهام مقاتلي جيش التحرير بأنه يمنحهم الفرصة الأخيرة للإستسلام بعدها سيقضي على الثورة لما يعده لأمر من إمكانيات، ودعا من خلال هذا المشروع جيش التحرير وضع السلاح والإستسلام، للمزيد انظر محمد عباس، الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن، 1954-1962، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص55.

[3]- محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام...، مرجع سابق، ص262.

من المستنقع الجزائري [1] وردت الحكومة المؤقتة ج.ج، على هذه المبادرة الديغولية بتعيين الوزراء الجزائريين الخمسة المعتقلين لإجراء المفاوضات، لكن ديغول رفض هذا برده أنه لم يتفاوض مع رجال موحدين بخارج المعركة.

أراد ديغول من هذا الرفض محاولة إيجاد القوة الثالثة المصير عليها بدعوى أن الحكومة المؤقتة ج،ج لا تمثل كل الشعب لكنه ما لبث أن أدرك انه لا محال من تجاهل الجبهة، حيث قام بزيارة للجزائر في ديسمبر 1960من أجل شرح سياسته الجديدة فاستقبله جموع الجزائريين بعلم لجبهة وتنادي بشعاراتها ومن هنا عاد من الجزائر مقتنعا بإستحالة نجاح سياسته الجديدة وأمام هذا الموقف اصطدم ديغول بحقيقة أن حرب الجزائر هي عملية فاشلة وهكذا إقتنعت الحكومة الفرنسية أنه لا مناص من المفاوضات مع جبهة التحرير والجلوس معها لإنهاء الحرب، [2] وبعد إدراكه لضرورة إنهاء هذه المسألة لما أصبحت تشكله من خطر على إستقرار فرنسا [3] جدد ديغول دعوته للتفاوض في خطاب له بتاريخ 14 جوان 1960 فوافقت ح.م.ج.ج على هذا وأرسلت مبعوثين يتفاوضون بإسمها إلى باريس حيث تم تعيين كل من محمد بن يحي وأحمد بومنجل للدخول في مفاوضات مع ممثلي الحكومة الفرنسية ومن هنا تبدأ جولات المفاوضات رسميةفي عدة محادثات.

1-محادثات مولان (25-29 جوان 1960)

رغم وصول مبعوثي الحكومة المؤقتة ج.ج. (أحمد بومنجل ومحمد بن يحي) من أجل التفاوض مع الحكومة الفرنسية غير أن هذه الأخيرة لم تعاملهما على أساس مفاوضين بل عاملتهم على أساس متمردين وعزلتهما في مقر عمالة مولان من 25 إلى 29 جوان 1960 مع منع الزيارات والإتصالات ومن كل الحريات الفردية وفي أثناء هذه المحادثات بين الطرفين رفضت السلطات الفرنسية الخوض في مسألة الصحراء واعتبرها جزءا من ترابها الفرنسي، وأنها

[1]-فتحي الديب، عبد الناصر و ثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط2، 1990، ص494.

[2]-محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام ...، مرجع سابق، ص ص 262-163.

[3]-عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية حتى 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1977، ط1، ص442

غير معنية بالإستفتاء أي أن في هذا اللقاء كانت فرنسا تطالب ببقاء الصحراء تحت سيادتها وذلك تمهيدا للحصول على مكسب هذه الأخيرة والإحتفاظ بها في حال إضطرت إلى منح الإعتراف للجزائر وفكرت في هذا الحل للحصول على مكسب الثروات الصحراوية المكتشفة [1] حيث اعتبرت فرنسا هذه الثروات من حقها في استثمارها[2].

2-لقاء لوسارن 20 فيفري 1961.

جرى هذا اللقاء في سويسرا بواسطة الحكومة الفيدرالية السويسرية المتمثلة أساسا في السيد أوليفي لونغ Olivier long الذي إتصل بالسيد الطيب بولجروف كممثل الحكومة المؤقتة الجزائرية وقدم له رغبة الحكومة الفرنسية في تنظيم لقاء سري يجمع ممثلي الطرف الجزائري ويتمثل في السيد علي بومنجل * وبولحروف أما الطرف الفرنسي ممثلة في جورج ** بوميدو ودي لوس[3].

انطلقت هذه المحادثات في 20 فيفري 1961 ودامت 7 ساعات كاملة تطرق فيها بوميدو إلى أول ما اشترطه الفرنسيين للمفاوضات هو توقيف الحرب لكن رفض الجزائريين ذلك ثم تحدثوا أيضا عن الضمانات الممكن تقديمها للجالية الأوروبية بالجزائر والتي قدرت بأكثر من مليون نسمة، وخلالها تفادى الفرنسيون التطرق إلى مسألة الصحراء إذ حينما طرح الطرف الجزائري تلك القضية، رد بوميدو أنه لا يمكن الحديث عن الصحراء بإعتبارها أرضا مشاعة ولا علاقة لها بالجزائر أي جزائر الشمال فقط [4] وأن الصحراء لها سواحل تسكنها شعوب ساحلية

---

[1]- بن يوسف بن خدة ، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تع لحسن زغدار، مر ، عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت، ص ص 18-19.

[2] 1970, p130- Charles Dégolle, Mémoires D'espoire, le renouveau 1958-1962, plan paris,

*علي بومنجل: ولد سنة 1922 بسكيكدة إنظم إلى الثورة سنة 1955، عضو قيادة القوات لجيش التحرير الوطني شارك رفقة لقايد احمد في مفاوضات ايفيان الأولى عن هيئة الأركان، توفي سنة 1998 ،أنظر عاشور شرفي، قاموس الثورة،... ، مرجع سابق، ص ص 337-338.

**جورج: المدير العام لبنك اوتشيليد بباريس، ورئيس ديوان الجنرال ديغول سابق ورجل ثقته في هذه المهمة، أنظر محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ، 2013، ص716.

[3]-محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام، ...، مرجع سابق، ص 695.

[4]-رضا مالك، الجزائر في ايفيان، ...، مصدر سابق، ص64.

والجزائر واحدة من تلك الشعوب وعلى فرنسا أن تستشير الجميع كما تبين أيضا في هذا اللقاء أن ديغول لا يريد التطرق إلى الحرب ووقف إطلاق النار بل يؤكد على الهدنة وفي حين تم التفاوض على هذه الهدنة سيطلق سراح الوزراء الخمسة للمشاركة في المفاوضات لكن الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية، رفضت ذلك خلال هذه المناقشات مع الفصل بين وقف إطلاق النار وضمانات تقرير المصير مبررة ذلك لرغبتها في تفادي تكرار ما حدث في مولان مع رفض بطبيعة الحال تجزئة التراب الوطني، أي أن في لوسارن برزت بشكل كبير نوايا فرنسا اتجاه الصحراء خاصة عندما أكدت بقولها أن هذه القضية لا نقاش فيها كما اعتبروها ملكا لهم بقولهم أنهم وجدوها أرض قاحلة وغير مسكونة[1].

ويمكن تلخيص اختلاف وجهات النظر العميقة في لورسان كالتالي:

موقف ديغول: ويتمثل في الحكم الذاتي وفصل الصحراء عن الجزائر كذلك تجزئة الجزائر عرقيا والطاولة المستديرة للهدنة.

أما موقف الحكومة م.ج:يتمثل في السيادة الكاملة، ووحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراءكذلك وحدة الأمة الجزائرية وأن هناك شعبا واحد عربي مسلم مع وجود أقلية أوروبية أجنبية، وأن جبهة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب وأخيرا وقف إطلاق النار[2].

إن هذه المسألة أصبحت واضحة في ظل تشبث فرنسا بالصحراء، وتفادي الخوض في تفاصيلها غير أن الوفد الجزائري تمكن من إثارة المسألة وبهذا يعتبر نجاحا في حد ذاته لكي لا تستبعد هذه المسألة من القضايا التي لا بد من التفاوض حولها[3].

3-محادثات نيوشاتيل 5 مارس 1961.

[1]-بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان،...، مصدر سابق، ص ص 20-21.

[2]-Ben khadda ben yousef, les Accords dEvian, office publication universitaires, 2002, p21

[3]-جريدة المجاهدة، أهداف الإستعمار في الصحراء، العدد 98، الصادر في 4 جوان 1961، ص4.

بعد لقاء لورسان اجتمع ممثلوا الحكومة المؤقتة والوفد الفرنسي مرة أخرى بنفس الممثلين في نيو شاتيل يوم 5 مارس 1961، واتخذ هذا لقاء طابع السرية ولم تشهد هذه المحادثات على مستوى المطالب والإقتراحات أي تغيير، فالنقاش في قضية الصحراء ظل مرفوضا من طرف فرنسا، [1] إلا أنه قبل التطرق لأمور التقنية جاء الفرنسيون بمناورة أخرى هذه المرة لتجنب للسيادة الجزائرية على الصحراء وذلك بأن أخلطت بينها وبين الإستثمارات الممكن التعاون بينها في هذه الأخيرة، فزاد من مناوراته حيث اقترح أن مسألة الصحراء لا يمكن مناقشتها إلا بعد إجراء استفتاء تقرير المصير وهي غير معنية به وهذا كان مراوغة من أجل محاولة كسب بعض النقاط نذكر منها تجنب الخوض في سيادة الجزائر على هذه الصحراء من بعيد أو قريب والحصول على مكسب إستثنائها من الإستفتاء مما يمنحها حظوظ أكبر للتصرف فيها فيما بعد كذلك خوضها في الأمور التقنية والتعاون وتوهم الطرف الجزائري بأنها منحت له تنازلات[2].

ونستنتج من هذا اللقاء أن فرنسا قد تخوض في كل المسائل إلا المسألة الصحراوية ومن الممكن أن يحدث تنازل لكن سنعرض ذلك إلا بعد إجراء الإستفتاء بعد تقرير المصير.

4-مفاوضات ايفيان الأولى

اتفق الطرفان الفرنسي والجزائري على الدخول في مفاوضات رسمية وذلك ابتداء من أفريل 1961 في مدينة ايفيان، لكنها أجلت يوم 20 ماي حتى نفس السنة وذلك لعدم الإتفاق في ما بين الطرفين بأن المفاوضات تبدأ إلا بعد وقف إطلاق النار[3].

حيث أعلنت الحكومة الجزائرية في 30 مارس 1961 أن وقف النار في الجزائر لن يتم إلا بالمفاوضات المباشرة مع فرنسا وهذا التصريح جاء ردا على ما ذاعته وكالة الأبناء الفرنسية شبه الرسمية من أن الحكومة ج، لكن بعدما أجرى الإتصالات بين الحكومتين وبعد المباحثات

[1]- سعد لحلب، المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر، منشورات لحلب الجزائر، 2007، ص123.

[2]- رضا مالك، الجزائر في ايفيان، ...، مصدر سابق، ص134.

[3]-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر،...، مرجع سابق، ص 538.

اتفقوا على مباشرة هذه الأخيرة، وهكذا بدأت المفاوضات في ايفيان وتم الإتفاق على ان يكون يوم 20 ماي 1961 بداية لها.

كان الوفد الجزائري المفاوض يتكون من كريم بلقاسم رئيسا للوفد وبن يحي* ، الطيب بولحروف وأحمد فرانسيس، كذلك أحمد بومنجل، أحمد قايد، علي منجلي، رضا مالك كمتحدثا رسميا بإسم الوفد الجزائري أما الوفد الفرنسي ترأسه لويس جوكس و 8 آخرين[1].

انطلقت المفاوضات حيث حاولت من خلالها فرنسا ضرب الوحدة الوطنية ضمن الحكم الذاتي وتجزئة الجزائر عرقيا إلى طلب الهدنة وفصل الصحراء عن الشمال بينما كان موقف ح.م.ج.ج ثابتا مستمد مبادئه من بيان أول نوفمبر وقرارات مؤتمر الصومام وهو السيادة الكاملة والوحدة الشعبية التربية للجزائر بما فيها الصحراء[2].

تعثرت المفاوضات في قضية الهدنة وفي النظام الأساسي للأوروبيين وبوجه خاص في عائدته، أي أنه حتى في ايفيان بقي الطرف الفرنسي متمسكا بطروحاته حول الصحراء رغم قبوله الخوض في أمرها وخصصت لذلك 03 جلسات، ولكن بقي نفس الإصرار على أن إستفتاء تقرير المصدر سيشمل 13 مقاطعة فقط وحتى الصحراء ستبقى غير معنية به وطرحت من جديد فكرة التعاون لإستثمار الثروات التي تعتبر الجزائر واحد من الأقطار التي تمر بها هذه الثروات في طريقها للتصدير بينما السيادة عليها تكون لفرنسا وفي هذه المسألة ظهر الخلاف وتحول في ما بين الطرفين وتحول إلى صراع حول الثروات الباطنية للصحراء أكثر من الصراع حول السيادة[3].

وتوقفت المفاوضات يوم 13 جوان 1961 بعد رفض الوفد الجزائري المطالب الفرنسية.

---

* بن يحي محمد الصديق: ولد في 3 جانفي 1932 بجيجل زاول دراسته الإعدادية لمدة أربع سنوات بسطيف ثم في ثانوية بيجو بالعاصمة و واصل دراسته في الحقوق وسجل نفسه في 1953 كمحام متربص لدى نقابة العاصمة في 1956 ، وعضوا مستخلفا في المجلس الوطني للثورة ج في مؤتمر الصومام،...، للمزيد أنظر عاشور شرفي قاموس الثورة ... مرجع سابق، ص ص 81-82.

[1]- لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام،...، مرجع سابق، ص266.

[2]-عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص367.

[3]- محمود عبد المنعم ، متربص، الجزائر المنتصرة، كتب قومية، د م، د س، ص170.

5- محادثات لوغارين 28 جويلية 1961.

لم تتوقف الإتصالات بين الحكومة م.ج.ج والحكومة الفرنسية بعد فشل مفاوضات إيفيان وهذا بدور سويسري للسيد لونغ إلتقى الوافدان من جديد في مدينة لوغرين السويسرية يوم 20 جويلية 1961 إلى غاية 28/07 من نفس السنة، وبدأ واضحا في هذا اللقاء أن فرنسا لم تغير من نظراتها تجاه الجزائر لتفتيتها إلى كيانات وفصل الصحراء عن الوطن الأم والإستحواذ على خيراتها الباطنية، ويذكر الوسيط السويسري أن السيد كريم بلقاسم أوقف المفاوضات بقوله " لا يمكننا مواصلة المحادثات مع طرف لا يعترف بسيادتنا على الصحراء"، إضافة إلى قول لونغ بأن الجزائريين لم يتنازلوا عن مبادئهم وهذا أدى إلى فشل الندوى من جديد بعد 6 أشواط من المحادثات[1].

6- محادثات بال 1961

بعد اللقاءات السابقة جرت محادثات بال وكانت مناسبتين الأولى في شهر أكتوبر بسويسرا بين الوفد الجزائري المتمثل في بن يحي ورضا مالك ، أما ديغول فيمثله كل من برونز دولوس وكلود شايي ،واشتد الصراع حول الوحدة وجاء على خلفية تنوع أداء الثورة وتقدم مفهوم تقرير المصير بمعناه الإستقلالي لدى ديغول ، [2] وهذا ما نلمسه في تصريحه يوم 15 سبتمبر 1961 والذي قال فيه " فيما يخص الصحراء كان الواجب الأخذ بالحقائق والواقع إلا أنه لا يوجد أي جزائري لا يعتقد أن الصحراء يجب أن تكون جزءا من التراب للوطني" إذ أن مبدأ السيادة على الصحراء قد إعترف به أخيرا[3].

وفي هذه المحادثات قام الطرف الجزائري بطرح سؤال تمثل في ما هو موقفكم من قضية الصحراء فكان الرد، لن تكون هناك التباس في ما يتعلق بالسيادة على الصحراء إذ ما توصلت الجزائر وفرنسا إلى سياسة عامة حول التعاون.

---

[1]- الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء ...، مرجع سابق، ص298.

[2]- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، ...، مرجع سابق، ص158

[3]- الملتقى الوطني حول فصل الصحراء،...، مرجع سابق، ص299.

نستنتج من هذا اللقاء بداية تراجع فرنسي عن السيادة في الصحراء مع التمسك بإستغلال الثروات المستخرجة منها وهذا ما يعني أن مسالة التقسيم ما هي إلا مناوة لكسب هذا الهدف[1].

7-محادثات ليروس 10-18 فيفري 1962

جرت هذه المفاوضات * على الحدود السويسرية في العاشر من شهر فبراير عام 1962 حضره الجانب الجزائري كل من كريم بلقاسم، أو أحمد يزيد وزير الإعلام، رضا مالك* ...إلخ

والجانب الفرنسي نجد جوكس وRobert Bruno إلخ ويذكر لونغ أن اللقاءات كانت مقررة لثلاثة أو أربعة أيام بعيدا عن وسائل الإعلام، ولقد ناقش الطرفان في "ليروس" كل المواضيع التي بقيت إلى وقت قريب محل خلاف كبير بينهما بما في ذلك قضية الصحراء، أي أن فرنسا لم تعد تدافع عن الصحراء الفرنسية إلا أن جوكس كان قويا في انتزاع بعض الأشياء مثل الإستغلال المشترك للثروات الطبيعية والمعدنية وفي باقي مقدمتها البترول والغاز، وبقاء القاعدة العسكرية النووية بصحراء رقان مدة تحت سلطة فرنسا، وهذا نفسه ما طالبت به في لقاء بال.

وفي الأخير تم الإتفاق على مجمل النصوص والمقترحات المطروحة للنقاش بما فيها وقف القتال والقضايا العسكرية والتعاون الإقتصادي، وهكذا افترق الطرفان في 18/2 على الساعة الرابعة صباحا ويرجع الوفد الجزائري إلى تونس ليعرض ما توصل إليه على الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني[2].

---

[1]-Redha Malek, L'Algérie à Évian Histoire De Nézo, A,N,E,P, Paris, 1993, p146

*المفاوضات: هي التحادث الذي يقع بين طرفين متناقضين أو مختلفين من أجل التوصل إلى إتفاق بينهما على ما يختلفان فيه، وهي لفظة معناها الراهن غير صريح في المعاجم العربية القديمة، مما يدل على أن إخفاء الإستعمال الجديد عليها من تأثير الإستعمالات اللغوية الغربية الحديثة إذ أن التفويض في العربية هو الرد والإرجاع والمجاراة والمشاركة، أنظر عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات الثورة الجزائرية (1962-1954م)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 81.

[2]- الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء...، مرجع سابق، ص 299.

8-اتفاقيات ايفيان الثانية

في مارس التقى الوافدان الجزائري والفرنسي بصفة رسمية وعلنية وكان الوفد الجزائري متكونا من كريم بلقاسم، بن طوبال، دحلب ، بن يحي، مالك بولحروف، والعقيد بن عودة أما بالنسبة للوفد الفرنسي ويتمثل في جوكس، بورون، دي لوس بيكار، والجنرال دي كاما، دي بروفلي [1] وكانت الموضوعات التي تناولتها ايفيان الثانية هي الموضوعات التي دارت حولها المفاوضات الفرنسية الجزائرية في ايفيان الأولى ولوغران من قبل وهي شروط وقف إطلاق النار وحق تقرير المصير [2]، كذلك أهم ما اتفق عليه للوفدان في هذه المحادثات هو وقف إطلاق النار بكامل التراب الوطني إبتداء من يوم التاسع عشر مارس 1962 إضافة إلى الإعتراف بإستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أراضيها ووحدة ترابها، وتأجير قاعدة المرسى الكبير بوهران للسلطات الفرنسية لمدة 5 سنوات، ومطار عنابة وبشار ، رقان لمدة 5 سنوات من أجل إقامة تجاربها النووية، إضافة إلى التعاون في ما بينها في جميع الميادين[3].

إن هذه الإتفاقيات قد وضعت حد للحرب الإبادية التي لم يعرف التاريخ مثلها أيضا مكنت هذه الأخيرة الشعب الجزائري من استرداد سيادته كاملة مع الحفاظ على وحدته وسلامة التراب الوطني رغم كل المناورات التي لجأت إليها الحكومة الفرنسية لتقسيم البلاد أو فصل الصحراء عنها[4].

وفي الأخير نستنتج أن المفاوضات كانت صعبة وعسيرة بين الوفدين الجزائري والفرنسي، ووصلت في كثير من الأحيان إلى طريق مسدود لأن الوفد الفرنسي ظل يناظر للحصول على أقصى ما يمكن من الإمتيازات بينما كان المفاوضون الجزائريون يرفضون المساومة والتنازل عن مبدأ الوحدة الترابية للجزائر بحدودها المعروفة بما فيها الصحراء والسيادة

[1]- زهير إحدادن ،المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية، (1954-1962)، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، القبة، ط1 2007 ص ص 89-90.

[2]- محمود عبد المنعم مرتضى، الجزائر المنتصرة، كتب قومية، ص 91.

[3]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، ...، مرجع سابق، ص ص 279-280.

[4]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، 1954-1962، ج2 ، منشورات إتحاد الكتاب، العرب، 1999 ص187.

التامة في الداخل والخارج، لكن في النهاية حصل الإتفاق بين الحكومة المؤقتة ج والحكومة الفرنسية في مجمل اللقاءات التي دارت المفاوضات حولها وتم كما ذكرنا سابقا التوقيع على اتفاقيات ايفيان في 18 مارس 1962[1]، هذه بإختصار قصة المفاوضات مع فرنسا وهي قصة مليئة بالعبر والدروس وبإنتهائها أسدل الستار نهائيا على مرحلة شاقة من مراحل الصراع الدامي مع الإستعمار الفرنسي بإنتصار الجزائر في الحصول على استقلالها وتثبيت وحدة ترابها[2].

[1]– عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة نوفمبر 1954، ...، مرجع سابق، ص254.

[2]– يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، دار النعمان للطباعة والنشر، ط1، 1425هـ– 2004م، الجزائر، ص 145.

خلاصة الفصل

إن كل المساعي الفرنسية الإستعمارية الراغبة إلى زعزعة المجتمع الجزائري عموما والصحراوي خصوصا وتشتيت وحدته الوطنية والحضارية قد منيت بالفشل الذريع، وجاءت نتائجها عكسية، ومخالفة لتوقعات الإدارة الفرنسية، فقد شكلت حافزا معنويا لدى السكان في إصرارهم على التمسك بأصالتهم الحضارية وثوابتهم الوطنية والتي برزت من خلال المفاوضات بكل مباحثاتها، رافضين لفكرة الصحراء فرنسية وأنها جزءا من الجزائر والجزائر وحدة ترابية لا تتجزأ.

الفصل الثالث

ردود الفعل المختلفة من فصل

الصحراء في السياسة الاستعمارية

المبحث الأول: المواقف الوطنية من قضية فصل الصحراء

1- موقف القيادة الثورية جبهة التحرير الوطني أنموذجا.

المبحث الثاني: موقف الأعيان والزعمات المحلية من مسألة فصل الصحراء

1- رد فعل السلطة الاستعمارية على المواقف الرافضة لمشروع الفصل

المبحث الثالث: المواقف الدولية

1- الموقف الإفريقي

1-1-موقف دول الجوار (تونس والمغرب)

1-2-موقف بعض الدول الإفريقية الأخرى

2- الموقف الفرنسي

3- الموقف الأوروبي

خلاصة الفصل

المبحث الأول: المواقف الوطنية من قضية فصل الصحراء

إن مشروع فصل الصحراء الجزائرية في السياسة الإستعمارية من أهم المشاريع الفرنسية بالجنوب الجزائريوذو أهمية كبيرة في تاريخ الجزائر، جاءت به فرنسا كنتيجة حتمية لمشاريعها الإقتصادية والعسكرية سابقة الذكر بمختلف مناوراتها لكن جبهة التحرير الوطني أدركت خطورة هذا المشروع وأهدافه الرامية إلى ربط الصحراء بفرنسا لذلك اتخذت تدابير عدة لتتصدى المخاطر الناتجة عن هذا الأخير بإنتهاج سياسة متنوعة ومواقف مختلفة، منها المواقف الوطنية

1- موقف القيادة الثورية(جبهة التحرير الوطني أنموذجا)

واجهت الثورة الجزائرية المناورات الفرنسية بأسلوبين أولهما التحرك على المستوى الدبلوماسي اتجاه الإستثمارات البترولية والتي تشرف عليها الحكومة الفرنسية وثانيهما على المستوى الداخلي، أي تصعيد العمل المسلح وتجنيد الرأي العام الداخلي[1].

أ- على المستوى الدبلوماسي:

في رسالة موجهة للشركات البترولية التي أبرمت اتفاقيات مع الحكومة الفرنسية أذاع رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية على أن حقوق الشعب الجزائري ثابتة في الصحراء واعتبرت الاتفاقيات المتعلقة بإستثمار موارد الصحراء لاغية ، كذلك تحذر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الشركات المهتمة بالتفتيش عن النفط من إبرام أية اتفاقيات مع السلطات الفرنسية ليس لوجودها بالصحراء طابع شرعي ، إذ أنها لا توجد الآن هناك إلا بعنوان الإحتلال الفرنسي.[2]

وفي المؤتمر العالمي الخامس للبترول الذي انعقد في نيويورك في جوان 1959، أبان الوفد الجزائري بأن " النشاط الشرعي لجيش التحرير الوطني قد تكون به نتائج خطيرة على ممتلكات الشركات الأجنبية وعلى أرواح التقنيين الذين توظفهم، وأكدت ج.م.ج في تصريح ثان الشعب الجزائري بوحدة ترابه الوطني ، ومناهضتها بكل قوة لتقسيم التراب الوطني وأعلنت جعل

[1]- الغالي الغربي، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء،...، مرجع سابق، ص267.

[2]- أوليفي لونغ، الملف السري اتفاقيات ايفيان، مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تق، ماكس لوتيتير، أوذانييه خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص.106

يوم 5 جويلية 1961 يوما ضد التقسيم، وفي مذكرة رسمية لها ب 30 جوان 1961 موجهة للدول الإفريقية أعادت فيها رفضها لكل الطروحات والإدعاءات الفرنسية في الصحراء منه وعن الإدعاء الفرنسي القائل " بأن الصحراء تمثل مشكلة في حد ذاتها نظرا لتعقد مشكل الحدود الموجودة بين الجزائر وبعض الأقطار الإفريقية المجاورة."

وكان الرد الجزائري أي تعديل للحدود، يتم مع الدولة المحتلة لا يمكن أن يكون صحيحا لأن هذه الدولة لا تملك حق عقد اتفاقيات باسم الجزائر وسيكون من حق الشعب الجزائري أن يرفض مثل هذه الإتفاقيات.

أما بالنسبة لموقف الحكومة المؤقتة من قضية استغلال الثروات الصحراوية فيتلخص في انه لا مانع لديها في حق تعاون واسع بوضع هذه الثروات في خدمة التنمية والتطور الإقتصادي والإجتماعي ولا يتم هذا إلا بنيل السيادة الوطنية على الصحراء الجزائرية، ومن ثم تتعاون مع الأقطار المجاورة لها لتحقيق التطور بفضل الإستثمارات المشتركة بخيرات الصحراء.

ب- على المستوى الداخلي:

إن الإستراتيجية التي اعتمدتها الثورة داخل الجزائر لإفشال مشروع الفصل كانت كفيلة بتحقيق نتائج جيدة أرغمت الحكومة الفرنسية على مراجعة حساباتها، ومن الإجراءات المتخذة على الساحة العسكرية قرار الولاية السادسة وذلك من خلال مضاعفة العمل الثوري عن طريق تدعيم وتعزيز العمل الثوري في المناطق الصحراوية رغم صعوبة المهمة المتمثلة في صعوبة التنقل بين منطقة وأخرى ووضع حد للمزاعم الفرنسية القائلة أن هناك أراضي ومناطق لم يستطيع جيش التحرير أن الوصول إليها، و بدأت الجبهة في التنقل بين سلسلة الأطلس الصحراوي وجبال العصور ونواحي الأغواط واستطاعت توسيع الصفوف وتنظيم المسيرة الثورية وزيادة العمليات الهجومية بالجنوب لذلك اتخذا عناصر الجبهة من خطوط الأنابيب البترولية وطرق المواصلات ومنها السكك الحديدة التي يتم من خلالها نقل البترول إلى الموانئ مجالا هاما لهجوماتهم واستطاعوا أيضا من التوغل في كثير من المرات في أقصى الجنوب كما وقع

في 21/09/1957 بالغرب بالحدود الليبية الجزائرية عندما قامت إحدى وحدات جيش التحرير من تدمير اثنين من حاملات البترول، هذا من الناحية الجنوبية الشرقية أما من الناحية الجنوبية الغربية فقد توغلت وحدات جيش التحرير على الحدود مع المغرب، وحدثت عدة إشتبكات نتجت عنها خسائر مادية وبشرية ألحقت بالجانب الفرنسي[1].

تمثل موقف جبهة التحرير الوطني من مؤامرة الفصل التي جاءت بها فرنسا في إدراكها للخطر الذي تشكله هذه الأخيرة وضرورة العمل على مواجهته كما عملت بجدية على الصعيدين الدبلوماسي والداخلي من أجل الضغط بكل قواتها على فرنسا وكان موقفها واضحا ملخصا في أربعة إختيارات وهي :

- **الإختيار الأول:** مطلب الثورة الجزائرية إحترام وحدة التراب الجزائري ضمن الحدود القائمة والموروثة عن الإستعمار يندرج ضمن إطار ما إعتبرته كل الأقطار الإفريقية التي أحرزت على إستقلالها بكون الحدود القائمة في العهد الإستعماري هي التي تحدد ترابها الوطني، دون إعتبارها المشكلات التي خلفها الإستعمار ومطالبة هذا الأخير بتسويتها قبل إعلان الإستقلال.

- **الإختيار الثاني:** أن المسائل الحدودية هي مسائل سيادة، فلا يمكن حلها حلا نهائيا بين الأطراف المتبقية لهذه السيادة الكاملة والمعترف بها، وإذا كانت الدولة المستعمرة طرفا في وجود هذه المشاكل، فإنها لا يمكن أن تكون طرفا كفاءا في حلها، ولذا فإن قيادة الثورة تعتبر من حق الشعب الجزائري الإعتراض على أي حل يعقد بين الدولة المستعمرة ودول الحوار.

- **الإختيار الثالث:** إن حل المشكلات الحدودية التي خلفها الإستعمار سيكون يسيرا إذا لم يكن هذا الإستعمار طرفا في هذا الحل ولن يكون ذلك ممكنا إلا إذا كانت هذه المسائل محل مفاوضات بين دول إفريقية تتمتع بإستقلالها وسيادتها الكاملة.

- **الإختيار الرابع والأخير:** إن طرح مسائل الحدود بين دول الجوار في وقت تخوض فيه الجزائر معركة الإستقلال، قد تستغلها السلطات الإستعمارية ذريعة لبث الفرقة بين هذه الدول

[1]- الملتقى الوطني حول فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية،...، مرجع سابق، ص ص 267،269.

المتحاورة، مما يتطلب إختيار الوقت المناسب لتناوبها بكيفية هادئة تفاديا لإحتمال ردود فعل عاطفية من قبل الجماهير.

كما لم تكن جبهة التحرير الوطني ترتكز في الدفاع عن وحدة الجزائر الترابية على القوانين الفرنسية وحدها والتي تعتبر الجزائر بحدودها القائمة وحدة لا تتجزأ ومنها ما يسمى بالدستور الجزائري لعام 1947 بل أنها تعتمد أيضا على إعتراف البلدان الإفريقية المجاورة للجزائر بهذه الحقيقة، وبأن ما وراء حدودها النهائية أو المحتملة تعتبر ترابا جزائريا وليس بحرا داخليا وأرضا دون سيادة[1].

[1]– الحاج موسى بن عمر، البترول الصحراء بين حسابات الثورة،...، مرجع سابق، ص ص 234–236.

المبحث الثاني : موقف الأعيان والزعمات المحلية من مسألة فصل الصحراء.

لم تحقق فرنسا كل ما كانت تصبو إليه عندما إعتمدت على أساليب إدارية كإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية وإحداث وزارة للصحراء لذلك لجأت إلى أساليب أخرى كأسلوب الإغراء من خلال السعي لكسب ود الشخصيات الفاعلة في المؤتمر بمناطق الجنوب ومحاولة ضمهم إلى صفوفها وإبعادهم عن تنظيمات جبهة التحرير الوطني لأن الجبهة كان تأثيرها قويا على سكان الصحراء على غرار باقي مناطق الجزائر، وعندما قدرت المصالح الفرنسية نسبة السكان المنطويين تحت لواء الجبهة بثلثي سكان الصحراء أدركت أن نجاح المشروع قائم على مدى تبني وإعتناق سكان الصحراء أولا ولا بد من أن تولي إهتمامها لما يستحقه هذا الجانب، لذلك أصبح الإنسان الصحراوي كعامل أساسي في نجاح ذلك الأخير وأولت له سياسة خاصة، تسعى من خلالها إلى تحقيق الفصل[1].

شرعت فرنسا في تطبيق سياسة فصل الصحراء وسعت بشتى وسائل الإقناع والضغط من أجل جر أعيان المنطقة لليسر في هذا المشروع والانخراط فيه واعتبار ذلك شرطا لابد منه لأجل تحقيق نجاح مشروعها المعروف بالجمهورية الصحراوية المستقلة، ونظرا للأهمية لدى الحكومة الفرنسية، قام رئيس الحكومة الفرنسية ميشال دويري* Michal Debré واليفي فيشار المندوب العام للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بزيارات متعددة إلى المناطق الصحراوية من أجل إعطاء المشروع دفعا جديدا، ولهذا اتصل بمجموعة من الزعمات المحلية التي تتمتع بمكانة سلطوية وإجتماعية في الواحات الصحراوية، ومن بينهم نذكر السيد حمزة بوبكر أو الشيخ إبراهيم بيوض والحاج بأي أخموخ سلطان الهقار ومن هنا سنتطرق إلى كل موقف على حدى.

[1]– إبراهيم مياسي، من تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص 164.

* ميشال دوبري: ولد سنة 1912 وهو سياسي فرنسي شغل وزير أول مكلف بملف الصحراء وكان من أبرز الشخصيات الداعية لفكرة الجزائر فرنسية للمزيد أكثر أنظر httpsi/arnwikipedia.org/wiki

أ-موقف الحاج باي أخموخ *(سلطان الهقار):

حاولت السلطة الإستعمارية مساومة الحاج باي أخموخ لقبول مشروع الفصل * حيث تلقي أول عرض من الجنرال ديغول سنة 1958م وتضمن هذا العرض منح الإستقلال لمنطقة التوارق والتي كانت ستشمل على ما يبدوا منطقة الهقار حتى الحدود الليبية شرقا إضافة إلى المناطق الشمالية الأهلة بسكان التوارق** لكل من مالي والنيجر[1].

تلقى الحاج باي أخموخ عرضا ثانيا له في موضوع فصل الصحراء خلال زيارته لباريس على رأس وفد من التوارق بدعوة من الجنرال ديغول لحضور إحتفالات العيد الوطني الفرنسي في 14 جويلية 1960م، وبعد متابعة الوفد للعروض العسكرية استقبل من طرف الوزير الأول ميشال دوبري الذي عرض عليه بلهجة تجمع بين المساومة والتهديد مقترحا فصل الصحراء عن الجزائر وتنصيب الحاج باي أخموخ سلطان على الهقار مهما كان هذا الأخير إلا الإجابة التالية:

"قد لا أطالب بإستقلال الجزائر، ولكن ما أطالب به هو عدم الإستقلال عن الجزائر".

وفي نفس السنة زار الوزير الأول ميشال دويري تمنراست وأحضر معه توارق التشاد ومالي والنيجر، حيث جمعهم بالحاج باي أخموخ لمدة 07 أيام بفندق تنهينان وفيه عرض عليه أن يكون سلطانا على الصحراء غير أن هذا الأخير رفض ذلك[2].

*الحاج باي أخموخ: ولد سنة 1903 كبير زعماء التوارق بتمنراست ومن بين الأعيان الذين وقفوا في وجه المخططات الفرنسية لفصل الصحراء، توفي سنة 1975، أنظر الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين 2016 أعيان الجنوب ودورهم في الحفاظ على الوحدة التربية الوطنية، 1954-1962، ص ص 2-3.

**التوارق: هم الشعب الذين استوطنوا الصحراء الكبرى في الجنوب الجزائري وشمال مالي وشمال النيجر وجنوب ليبيا وشمال بوركينا والتوارق مسلمون ويتحدثون اللغة الطارقية وبلهجاتها الثلاث تماجق وتماشقوتماهق. للمزيد أنظر httpsi/arnwiripedia.org/wiki

[1]- رضوان شافو: **موقف الأعيان والزعمات المحلية بالجنوب الجزائري من مشروع فصل الصحراء عن الشمال**، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الوادي، ص03.

[2]- رضوان شافو: **موقف الأعيان والزعمات** ،...، مرجع سابق، ص ص 4-5.

ب-موقف حمزة بوبكر*:

كلفت السلطات الإستعمارية السيد حمزة بوبكر بالعمل على جعل العديد من الشخصيات الصحراوية يحضرون لقاءا في الأغواط وورقلة سنة 1960 وذلك من أجل إدخال مشروع الفصل حيز التطبيق، [1] واستطاع هذا الأخير تحقيق ما طلبت منه فرنسا، وتعود بداية النشاط حمزة بوبكر في خدمة هذا المشروع إلى سنة 1959 عندما وضعت بعض الأوساط الفرنسية مشروعها لبتر الجنوب تحت إسم الجمهورية الصحراوية المستقلة ، ووصل بوبكر إلى تعيين نفسه مثلا لسكان الصحراء في زيارة إلى النيجر يوم 4 ديسمبر 1961، رفقة وزير الصحراء ماكس لوجان" Max Lejeune" ، ووالي البوليس " بايلو" والمحامي "بياجي" بهدف تأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة، وحاول التحدث مع رئيس النيجر السيد " حماني ديور" وإستمالته لتأييد المشروع، لكن رئيس النيجري واجهه برفض صارم حينما صرح قائلا :" لن أعين أبدا على خلق كاطنغا صحراوية [2]."

غير أن حمزة بوبكر لم تخفه إنذارات ولا تعليمات جبهة التحرير الوطني، بل تحرك مرة أخرى من أجل جمع 54 شخصية ذات أصول صحراوية بمقر والي عمالة الواحات على هامش أشغال المجلس العام لعمالة الواحات في أفريل 1961 مع فارق واحد هذه المرة، وهو أن حمزة بوبكر اضطر لجمع هذه الشخصيات مستعينا بالبوليس الفرنسي لإلزامها على الحضور لكن هذا الإجتماع فشل لأنه برمج في نفس الوقت الذي كانت تجري فيه الإستعدادات لمفاوضات ايفيان كذلك أن الشخصيات الصحراوية عارضت فكرة تجزئة الوطن رغم مل التهديدات التي قدمها لهم بوبكر [3].

* حمزة بوبكر: هو عميد مسجد باريس من سنة 1954-1982، ابن سي حمزة، من أولاد سي الشيخ، ولد سنة 1912 نبريزينة (البيض)، إلتحق في سن الحادية عشر بداخلية ثانوية وهران، تحصل على البكالوريا وهو 16 سنة ، دخل كلية الأدب بجامعة الجزائر، تحصل على شهادة الكفاءة المهنية للتعليم الثانوي بسكيكدة، أستاذ جامعي اشرف على غدارة مجلة السلام بالجزائر العاصمة ، انظر شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية،...، مرجع سابق، ص82.

[1]- الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية، ...، مرجع سابق، ص ص 133.

[2]- ديدي محمد السعيد، **أعيان الجنوب ودورهم في الحفاظ على الوحدة الترابية الوطنية**، ص1.

[3]- الحاج موسى بن عمر، السياسة الفرنسية، ...، مرجع سابق، ص53.

ج-موقف الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض * (وادي ميزاب)

يعتبر الشيخ إبراهيم بيوض من أهم الشخصيات الصحراوية التي لعبت دورا بارزا في التصدي لمشروع الفصل، حاولت السلطة الإستعمارية مساومته عدة مرات من خلال اللقاءات والإتصالات التي جرت بينه وبين بعض الشخصيات المحسوبة على الإدارة الإستعمارية بهدف حبس النبض حول رأيه في قضية الصحراء [1] والمتمثل في وقوفه بموقف حاسم وقوي ضد محاولات فرنسا فصل الصحراء عن شمالها، وحارب كل المخططات التي أعدها الإستعمار في هذا السبيل بل أجهض أيضا كل المناورات التي حبكتها فرنسا لتحقيق ما خططت له.

قام إبراهيم بيوض بعدة لقاءات وإتصالات مختلفة من سكان الصحراء ، وقام بجولات عديدة متنقلا بين مناطق الصحراء الكثيرة، وشرح حقيقة المخطط الخطير الذي أعده الإحتلال على مستقبل الوطن الجزائري، وطلب من الجميع اليقضة والتجنيد لإجهاض كل المحاولات الهادفة إلى تفتيت البلاد[2].

من أهم اللقاءات التي جرت معه اللقاء الذي جمعه مع " اليفي فيشار O.Guichar " المندوب العام للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، ومما حاء فيه مخاطب الشيخ بيوض: "إني مبعوثا إليك من طرف رئيس الجمهورية الجنرال ديغول للتفاوض معك في شأن مستقبل الصحراء واستقلالها فهي تملك الموارد الضخمة من الغاز والبترول وهي متاخمة لموريطانيا الجمهورية الإسلامية المستقلة وبذلك تكون جارة وصديقة لها ونحن في عونكم جميعا، وأخبرك بأن الجنرال ديغول خط هاتفه مفتوح في الإليزي ينتظر الجواب "[3] غير أن الشيخ إبراهيم بيوض

* إبراهيم بيوض: (1899-1981) ولد الشيخ بيوض في قرارة (منطقة ميزاب)، كان رجل التصارع بين السنة الإباضية ونائب أمين مثل جمعية العلماء وعضوا في المجلس الجزائري (1951) ثم مندوبا للشؤون الثقافية (بين مارس وسبتمبر 1962) ألف كتب تتعلق بتفسير القرآن، توفي جانفي 1981 ، أنظر محمد حربي ،الثورة الجزائرية (سنوات المخاض) ،تر ، نجيب عياد صالح المثلوني، سلسلة صاد ،د.م، 1994، ص 181.

[1]-إبراهيم بن عمر بيوض، أعمالي في الثورة، منشورات جمعية التراث، القرارة، غرداية، 1990، ص64.

[2]-مقال محمد بن قاسم ناصر بوحجام، **نضال الشيخ بيوض للإحتفاظ بالجزائر موحدا**، جريدة الرؤية العمانية الجزائر، 03 أكتوبر،2017، ص1.

[3]-إبراهيم بن عمر بيوض، أعمالي في الثورة...، مصدر سابق، ص64.

حاول إجهاض العملية، واتصل بالحكومة المؤقتة الجزائرية يحيطها علما بتفاصيل المشروع وسيتصدر الأوامر اللازمة لإفشال مساعي التقسيم، وبالفعل فإن جبهة التحرير الوطني قد وجهت إنذارا لجميع الشخصيات المعنية وجعلتها تبدي رفضها ومعارضتها لمحاولة التجزئة وذلك عندما انعقد الإجتماع الثاني في حي " سانتوحان" بالجزائر العاصمة سنة 1960م وهو ما يؤكده المجاهد محمد شنوفي *في قوله:" ... منذ مجيء ديغول إلى الحكم كثفت الثورة وقيادة الدولة الثالثة من جهود خاصة ومعتبرة لتعبئة الشعب وتوعيته خاصة توعية الشباب المعزز بهم في الإدارات المحلية، حيث استغلتهم فرنسا في إطار المخطط الذي يعرفه الإخوان المجاهدين، وهذا حتى يحتاطوا من التوجيه الجهنمي الإستعماري الذي قامت به فرنسا من اجل فصل الصحراء عن الجزائر[1]". زيادة على ذلك عملت قيادة الولاية السادسة على توزيع مجموعةالمناشير الدعائية لإفشال مؤامرة الفصل، بل تعدى الأمر إلى القيام بعمليات سياسية تمثلت في الإتصال بالجماهير وتوعيتهم بضرورة مقاطعة ونبذ أولئك الذين أرادت فرنسا أن تجعلهم إما قوة ثالثة، أو هيئة تتكفل بالصحراء[2].

أشار الشيخ بيوض في مذكراته لقاءه بالسيد حمزة بوبكر من خلال الدعوى التي تلقاها منه وذلك للإجتماع به في الأغواط وتحدث معه رأست الرأس حول قضية الصحراء ومن هذا الإجتماع يقول بيوض :" وكان في حديثه غموض ولف ودوران، فصارحته بالحقيقة التي لا هروب عنها وهي أننا جزائريون ومصير الجزائر هو مصيرنا، وكفى لا نريد بديلا مهما كان الثمن، ويضيف أيضا قائلا :" لقد علمت أنه إجتمع بآخرين لكنني لم أعلم ما دار بينهم فعدت

* محمد شنوفي: من مدينة باتنة في 18 نوفمبر 1934 إلتحق بصفوف الجيش الوطني، أشرف على المظاهرات التي اندلعت بورقلة وتقرت في 27 فيفري 1962 أوكلت له قيادة الناحية الثانية جنوب شرقي الصحراء، توفي في 30 نوفمبر 2014، أنظر السعيد عقبة، قراءة تحليلية لمقال الضابط في الجيش الوطني محمد شنوفي، التصدي لمؤامرة فصل الصحراء جامعة الوادي ص2

[1]– محمد العربي الزبيري، ديغول والصحراء، الملتقى الوطني، د.ب...، مرجع سابق، ص 202.

[2]–شهادة المجاهد محمد شنوفي، **ضابط بالولاية السادسة التاريخية ، أعمال الملتقى الوطني الأول بورقلة حول فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1998 -1914، ص327.

أدراجي لميزاب وتركته بالأغواط [1]، كما أشار أيضا هذا الأخير إلى أنه جمعته لقاءات سرية مع بعض الشخصيات المدنية والعسكرية بطلب منهم لإستطلاعه في قضية الصحراء بقوله :" ... وكانت أساليبهم مختلفة جدا في عرض القضية وفي طلب الرأي وفي طريقة محاولة إقناعي لفائدة انفصال الصحراء عن الجزائر، وارتباطها بفرنسا وجعلها جمهورية مستقلة تحميها فرنسا وتحتضنها[2].

كان لهذا الأخير اتصالات أخرى مع أعضاء الحكومة المؤقتة في تونس الذين طلبوا منه مواصلة العمل والنضال من أجل منع فرنسا من تنفيذ مشروعها التدميري وقالوا له :" نحن نعتمد عليك في الدرجة الأولى في مناهضة كل مخططات المستعمر والإحتفاظ بالجزائر وطنا موحدا"، كما ترافع الشيخ إبراهيم بيوض في اجتماعات المجلس الإقتصادي بورقلة أمام المسؤولين الفرنسيين في القضية، ورد على طلبات الجنرال ديغول المتكررة بالقبول بالفصل، أنه رافضا لكل إغراءاته التي منها توفير حياة رغيدة ومستقبل زاهر للصحراء إذا قبل مشروع الفصل[3].

ومن جملة ما قام به أيضا إبراهيم بيوض لإحباط مؤامرة الفصل هو القيام بجولة بين ورقلة وتقرت انطلاقا من وادي ميزاب* وفي ذلك يقول :" في ربيع وصيف 1960 كثرت الإجتماعات وكثر الحديث عن فصل الصحراء بين الحكام الإداريين والعسكريين وكذلك المدنيين وبين النواب والأعيان منها كانت سرية متكتمة، فإشتد خوفي من جعلنا أمام الأمر الواقع، فاكتريت سيارة من القرارة ... وذهبت إلى ورقلة ثم إلى دار القائد العيد الذي أثق بوطنيته فوصلت الدار في الثانية بعد الزوال ، فقيل لي انه نائم فقلت أيقضوه لأن الأمر

[1]–إبراهيم بيوض، أعمالي في الجزائر... مصدر سابق، ص151.

[2]–إبراهيم مياسي، قبسات من تاريخ ... مرجع سابق، ص168.

[3]–محمد بن قاسم ناصر بوحجام، نضال الشيخ بيوض... مرجع سابق، ص2.

* بنو ميزاب: بنو مزاب وسط سكان الصحراء أمة لوحدهم تختلف بعاداتها المتشددة ولهجتها الخاصة احتمالها الذي يضرب به المثل وبعض الإختلاف في تطبيق العبادات رغم أن دينها هو الإسلام وقال أحد شيوخ اليهود بأن بني مزاب يزعمون أنهم من سلالة المرابطين ... للمزيد أكثر أنظر دوك دي دوماس، الصحراء الجزائرية، تر، السيدة قندوز عباد فوزية، منشورات م،و،د،ر،ب،ح،و ، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص75..

مستعجل فقام إلي فحدثته عن خطورة الوضع في قضية فصل الصحراء فعاهدني على انه سيقف بجانبي ضد الفصل وقال :" قل ما شئت واكتب ما شئت فإني أمضيه دون أي تردد"... ومن قوله هذا عدت مباشرة من ورقلة إلى زاوية تماسين كلمت الشيخ (حفظ الله) وأجابني بما أجاب القائد العيد بوسعيد* وتعاهدنا ثلاثتنا على التصلب في موقفنا ولو كلفنا حياتنا وعلى إفساد مناورات الإنفصال[1] ..."

أظهر الشيخ بيوض شجاعة كبيرة في إبطال مشروع فرنسا، وسجل في تاريخ نضاله صفحة بيضاء ، لإنقاذه سيادة الجزائر من أيدي الأعداء، ومن الشهادات التي سحلت هذا الموقف المشرف الشجاع الجريء في القضية " إعتراف أعضاء من قيادة الولاية السادسة في الثورة التحريرية، الذين أوفدتهم القيادة إلى منطقة وادي ميزاب سنة 1961م، وهم أحمد طالبي و رشيد الصائم وسعيد عباد وعمان حامدي، فقد أدلوا شهادتهم التي تضمنت تسجيل نضال الشيخ إبراهيم بيوض في القضية ودفاعه عن وحدة التراب الوطني الجزائري[2].

وعليه يمكننا القول بأن موقف الأعيان الثلاثة موقف موحد في الإجتماع الذي عقده حمزة بوبكر بخصوص قضية فصل الصحراء في خريف 1960، ضمن أعمال دورة مجلس عمالة الراحات في ورقلة وهم الشيخ احمد التجاني تمثل عن وادي ريغ والشيخ إبراهيم بيوض ممثلا عن وادي ميزاب والقائد العيد بوسعيد ممثلا عن ورقلة، حيث تم الرد على حمزة وبكل جرأة على لسان الشيخ إبراهيم بيوض قائلا :" ... سيدي الرئيس إن مجلسنا مجلس إقتصادي بحيث ينظر في ميزانية العمالة فإختصاصنا لا يخرج عن دائرة المكاتب والمياه والطرقات والمواصلات وما أشبهها ولاحق بنا مطلقا في التكلم بإسم الأمة في أمر سياسي هام خطير

* العيد بوسعيد: ولد خلال 1913 بعين البيضاء (ورقلة) عاش في أسرة بدوية ميسورة الحال، تلقى تعليمه في المدارس الفرنسية، طلب العلم في جامع الزيتونة، كان من الرجال الذين وقفوا بحزم وحكمة ضد المشروع الإستعماري، فصل الصحراء وهو من أخرج سر الإجتماع الخطير الذي انعقد بورقلة مع الأعيان يوم 1968/02/23...، توفي سنة 1992 ودفن بورقلة أنظر الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، أعيان الجنوب، ودورهم في...، مرجع سابق، ص02

[1]– إبراهيم بن عمر بيوض، أعمالي في الجزائر،...، مصدر سابق، ص328.

[2]– محمد بن قاسم ناصر بوحجام، نضال الشيخ بيوض، ...، مرجع سابق، ص2.

الحق فيه للأمة بأسرها، ثم من جهة أخرى سيدي الرئيس :" إن فرنسا لم تستشرنا في سياستنا في هذه البلاد، فلم تستشرنا يوم قطعت الصحراء وجعلت لها نظام التراب الجنوبي ،ولم تستشرنا يوم فصلت أجزاء من الشمال سمتها أجواز ممتزجة، فهي تصل وتفصل وتتحكم كما تريد بل أكثر من هذا كنا نطلب أشياء من حقنا ونزوع أصوابنا بها، فلا تسمعنا حتى في تطبيق قوانين سنتها هي، ولا يخفاكم مواقفنا في المجلس الجزائري في المطالبة بتطبيق دستوره... إلخ، فإذا أرادت فرنسا اليوم أن تستشير فلتستشر صاحب الحق وهو الشعب الجزائري كله..." وعليه كانت هذه الضربة قاضية للفصل[1].

د- موقف الشيخ أحمد التيجاني*:

يعد الشيخ أحمد التيجاني من أبرز شيوخ الزاوية التجانية ** يتماسين *** حيث أن هذه الزاوية كان لها موقفا من الإستعمار الفرنسي وعدة آراء متضاربة بين التأييد والمولاة من جهة المعارضة والمقاومة من جهة أخرى، إلا أنه خلال الثورة الجزائرية أثبتت الشهادات الحية للمجاهدين وبعض الوثائق الأرشيفية على أن شيخ الزاوية التيجانية السيد أحمد التيجاني كانت له مواقف إيجابية ومشرفة لزاويته تماسين خلال هذه الفترة منها مساهمته في تشكيل لجان شعبية سنة 1955م وذلك من اجل دعم وتموين الثورة، واستغلال علاقته بالسلطة الإستعمارية لخدمة أهالي المنطقة والثورة الجزائرية.

---

[1]- رضوان شافو، موقف الأعيان...مرجع سابق، ص5.

* أحمد التيجاني التماسيني: (1898-1978) هو أحمد بن الخليفة الشيخ سيدي محمد حمة التماسيني ولد سنة 1898 حفظ القرآن الكريم على يد الطالب سي أحمد تلقى تعليمه الفقهي واللغوي على يد علماء الزاوية التجانية بتماسين أمثال أمبارك وعبد الرؤوف المهر، شارك في الأعمال الخيرية والعلمية ودعم جمعية العلماء المسلمين وجمعية الإغاثة بتوزر والمعهد الإسلامي بالوادي قدم مشروع لائحة ضد فصل الصحراء عن الجزائر سنة 1952... وتوفي سنة 1978، أنظر الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، 2016، أعيان الجنوب ودورهم في الحفاظ على الوحدة الترابية... مرجع سابق ، ص 1.

** الزاوية التجانية: من أهم أكبر الزوايا التجانية بالعالم وذلك لدورها المحوري الكبير والهام الذي قامت به منذ تأسيسها سنة 1217هـ 1803م على يد الشيخ سيد الحاج علي التماسيني، أنظر إلى السعيد عقبة، **قراءة تحليلية لمقال الضابط في جيش التحرير الوطني**، محمد شنوفي لمؤامرة فصل الصحراء، ص2 .

*** تماسين: من الزوايا الكبرى للطريقة التجانية في العالم وهي بلدية ودائرة من ولاية ورقلة تقع على بعد 12 عن مدينة تقرت.

أما بالنسبة لموقفه من مشروع فصل الصحراء عن الشمال فقد كان له ثلاثة مواقف أولهما كان خلال زيارة جاك سوستال Jak Soustelle نائب وزير مجلس الوزراء (الوزير الأول) إلى ورقلة وتقرت في أول فيفري 1959م، حيث وصل إلى ورقلة على الساعة الحادية عشر صباحا قادما من تمنراست حيث زار برح "فلاترس" أين التقى بمجموعة من الأهالي، ثم انتقل إلى إحدى السكنات العسكرية وقام فيها بتكريم بعض الضباط العسكريين بتسليمهم أوسمة شرف، مع إلقاء كلمة مقتضية أكد من خلالها على استمرارية تواجد الفرنسيين بالصحراء وبعدها اجتمع في فندق المدينة بمختلف رؤساء المصالح الإدارية لمناقشة موضوع الجمهورية الصحراوية، لينتقل بعدها في المساء إلى مدينة تقرت التي وصلها على الساعة الثالثة ونصف حيث كان في استقباله القائد العسكري لإقليم تقرت، ومندوبين من مختلف القطاعات الإدارية بالمنطقة، ورؤساء الملاحق التابعة لإقليم تقرت أين قدم له استعراض عسكري من قبل عناصر الجيش الجوي، وبعدها ألقى الشيخ أحمد التيجاني خطابا مطولا حول بعض المشاكل التي يعاني منها سكان الصحراء وخصوصا وادي ريغ ووداي سوف، وفي مقدمتها نقص المياه ومشكلة تسويق التمور والضرائب المتزايدة ...إلخ، كما طالب بهذا الأخير في هذا الخطاب التوقف عن القتال وحقن الدماء بين الفرنسيين والحزائريين، حتى يتحقق السلام بين الأفراد وبعد سماع حاك سوستال إلى خطاب أحمد التيجاني عقد جلسة عمل من أجل دراسة المطالب التي جاءت في خطابه[1].

تحدث الشيخ أحمد التجاني خلال دورة المجلس العمالي بورقلة والتي انعقدت في خريف 1960 حينما طلب والي العمالة حمزة بوبكر أي أحمد تيجاني حول قضية الصحراء بكلام حسن شرح فيه باختصار خطورة الموقف وأنه لا ضمان لنا ولا آمان من تطورات الأحوال وضرب المثل بقصة المغرب والسلطان محمد الخامس وقضية بن عرفة وما آل إليه أمر المغرب وهذا يدل على شيئ، فإنما يدل على رفض الشيخ أحمد التيجاني مشروع الفصل[2].

[1]– رضوان شافو، موقف الأعيان...مرجع سابق، ص5.

[2]–الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين،... مرجع سابق، ص1.

و-موقف باسعيد عدون (من منطقة بني ميزاب)

قامت السلطات الفرنسية بعدة محاولات سرية وغير رسمية تمثلت في تكليف شخصية "باسعيد عدون" والذي وصفه السيد حمو محمد عيسى النوري في كتابه دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا، بالشخصية المنبوذة في مجتمعها حيث ذكر :" أقول كلفت من قبل الفرنسيين بمهمة القيام بمساعي لدى بعض الشخصيات المحلية والأعيان لإقناعها والحصول على أغلاطها في المشروع الفرنسي لفصل الصحراء، وقد قامت هذه الشخصية بإجراء اتصالات مباشرة مع كل من ابن قانة بمنطقة الزيبان ومع الشيخ بيوض بالقرارة ولكنها لم تظفر بسيئ.

بالإضافة إلى أن أعضاء المجلس العام لعمالة الواحات في إطار المفاوضات الجزائرية الفرنسية كانوا يتابعون مجريات التفاوض بين الوفدين الجزائري والفرنسي، وكانوا في حالة من الترقب والإنتظار لما ستسفر عنه مفاوضات لورسان التي جرت بسويسرا ما بين 20 فيفري إلى غاية مارس 1961 م، والتي انتهت بالفشل نظرا لتشبث الوفد الجزائري بمبدأ السيادة الجزائرية على كامل التراب الوطني، ومباشرة بعد انتهاء هذه المفاوضات عقد أعضاء المجلس العام لعمالة الواحات جلسة استثنائية خلال يومي 16 و 17 جوان 1961.

وخلص المجتمعون في المفاوضات إلى الإلتزام بعدم إبداء أي موقف طالما بقيت الحكومة الفرنسية متمسكة بموقفها في موضوع الفصل[1].

1- رد فعل السلطة الإستعمارية على المواقف الرافضة لمشروع الفصل

أمام هذه المواقف الوطنية الرافضة للسياسة الفرنسية الداعية إلى تمزيق التراب الوطني وتشتيت وحدة الصف الوطني، وبرهنة سكان الصحراء على ولائهم وتأييدهم لجبهة التحرير الوطني، عمدت السلطة الفرنسية إلى بث روح الفتنة والفرقة المنتهجة، وكذلك إحياء الثغرات الطائفية بين أبناء الشعب لأجل تكريس وجودها الإستعماري، فمثلا في سبتمبر 1960م

[1]-رضوان شافو، موقف الأعيان، ... مرجع سابق، ص6-7.

حرضت السلطة الإستعمارية بعض الأشخاص بورقلة بالسطو على دكاكين الميزابيين وممتلكاتهم وبساتينهم إضافة إلى أنهم أثاروا غوغاء العامة ممن لا خلاف لهم وقتلوا وجرحوا نهبوا وأشعلوا النار، كذلك أفشدوا محاصيل النخيل وظهور السلطة الفرنسية بمظهر النصح والتعاطف مع الميزابيين وذلك من أجل تذكيرهم أفسدوا بأن هذا ما سيفعله بهم العرب بعد حصولهم على إستقلالهم في حالة إذا تخلوا عنهم[1].

وجهت أيضا فرنسا في 5 سبتمبر 1961 نفرا من جنود الحركة إلى مسجد من مساجد ورقلة وحرضتهم فداسوا حرمته ومزقوا المصاحف القرآنية والكتب الموجودة بمكتبته وبعدها قاموا بالترويج لكون العملية من تدبير جمع من الميزابيين الإباضيين، غير أن بعض العقلاء تفطنوا للمكيدة وأطفئوا الفتنة في مهدها بعد أن كادت تأخذ حجما خطيرا خصوصا وأن الأمر يمس مقدسات الشعب الجزائري وحرمة دينه، كما لجأت أيضا هذه السلطة الفرنسية للقمع المباشر والتهديد عندما قامت بمحاولة القبض على أحد رؤساء الزاوية التجانية إضافة إلى نقل ما لا يقل عن 1500 عامل من العمال في قطاع البترول في منطقة ورقلة للمحتسات بالشمال الجزائري ، هذا أيضا إلى جانب أن رئيس بلدية ورقلة عمل على سجن كل للشخصيات الصحراوية وكذا إنتزاع أملاكهم[2].

إضافة إلى كل هذا لجأت فرنسا إلى الضغط المالي على التجار الصحراويين المستقرين بالشمال، إذ تولى الإشراف على العملية مدير بنك الجزائر، وقام بتهديدهم بالإفلاس إن رفضوا مشروع الفصل، كما ضيق مدير البنك أيضا الخناق على تعاملاتهم المالية ثم أشهر إفلاسهم بذلك، حيث صدرت الأوامر إلى المحاكم أن تحكم بإفلاس التجار الصحراويين وخاصة أبناء وادي ميزاب، وفي نفس الوقت كانت البنوك ترفض إعطائهم الشهيلات الإدارية، وتطالبهم

[1]–أحمد غريسي، محاضرات سياسات الثورة الجزائرية للحفاظ على الوحدة الترابية الوطنية، مطبعة جامعة الشهيد حمه، جامعة الوادي، الجزائر، 2012، ص154.

[2]– رضوان شافوا، موقف الأعيان والزعمات المحلية... مرجع سابق، ص06.

بتسديد الديون في الحال، وكذا قامت منظمة الجيش السري بنسف 90 متجرا بالعاصمة كان أصحابها من الجنوب.

وما يمكن إستخلاصه هنا هو فشل السياسة الديغولية في تحقيق مشروعها الإستعماري بالصحراء الجزائرية وذلك من خلال مواقفهم الوطنية الإجابية والمشرفة لبعض الأعيان والزعمات المحلية الرافضة لمؤامرة الفصل، إضافة إلى برهنتهم على ذلك من خلال مواقفهم الوطنية على أنهم علما بما كان يحاك من مؤامرات ديسة ضد الجزائر، كما أكدوا أيضا على أنهم لن يتم إغرائهم بمغريات الإدارة الإستعمارية، ولن ينساقوا وراء أ مشروع إستعماري يسعى إلى سلخهم عن هويتهم الوطنية وحضارتهم الإسلامية ويقضي على تخليهم عن الثورة، بل اعترفوا أنهم دائما وأبدا مع ثورة التحرير الوطني ووحدة الجزائر الترابية[1].

[1]– أحمد غريسي، محاضرات سياسات الثورة الجزائرية ،...، مرجع سابق، ص160.

المبحث الثالث: المواقف الدولية

1-الموقف الإفريقي

بعد فشل فرنسا في عدة محاولات من أجل الإستفراد بثروات الصحراء الجزائرية أدرك ديغول أن لا بد من محاولة أخرى أو منفذ يحقق من خلاله أهدافه في الحفاظ على هذه الأخيرة، وتمثلت هذه المحاولة في إنشاء فكرة الصحراء مشتركة اي أنها تشترك فيها عدة دول إفريقية وإغراء هذه الدول بما تحتويه من ثروات كثيرة، وكان ذلك عن طريق الدعاية التي بدأت فرنسا تبثها حول موضوع سيادة الصحراء، والتي ترى بأنها تعود في الحقيقة لجميع الدول المجاورة للجزائر وذلك قصد تفكيك التضامن الإفريقي الذي إن بقي سيكون مصير فرنسا الخروج من المنطقة وضياع كل طموحاتها في الإستحواذ عليها، وكانت لهذه الدول مواقف مختلفة من فكرة الصحراء بحر مشترك وبرز أهمها دول الجوار المغرب وتونس وبعض الدول الإفريقية الأخرى.

1-1- موقف دول الجوار:

على الرغم من التأييد والدعم الذي عرفته الجزائر من قبل كل من تونس والمغرب الأقصى أثناء ثورتها، إلا أن مسألة الصحراء والسياسة الإغرائية التي استخدمتها فرنسا تسببت في توتر العلاقات المغاربية، فما إن ظهرت علامات تفوق الثورة الجزائرية على الإستعمار حتى أخذت كل من المغرب وتونس بالإفصاح عن مطالبها الإقليمية بعد ترويج فرنسا للفكرة المذكورة أعلاه بأن الصحراء بحر مشترك بين عدد كبير من الدول الإفريقية وأنها على إستعداد بعقد شراكة معهم لأجل إستثمار ما فيها من ثروات[1].

أ- موقف المغرب الأقصى:

أظهر المغرب الأقصى خلال المرحلة الأخيرة من تاريخ الثورة التحريرية مساندة ومؤازرة القضية الجزائرية، تجلت في مظاهر متنوعة وأخذت أبعادا مختلفة ويرجع البعض ذلك إلى إدراك المغرب دنو إستقلال الجزائر وإمكانية تحقيق ذلك عن طريق الحل السياسي لذلك أبدا

[1]- نحن والصحراء والبلاد المجاورة،...، مرجع سابق، ص03.

المغرب مؤازرته للثورة الجزائرية، وإلى جانب ذلك فإن تجاوب الشعب المغربي مع الثورة الجزائرية شكل ضغطا كبير على مواقف المغرب ودفعه إظهار تأييد أكبر للثورة الجزائرية خاصة وأن القصر الملكي كان يخشى في هذه الفترة من تزايد نفوذ الجناح اليساري المنشق عن حزب الإستقلال وإمكانية تحالفه مع الثورة الجزائرية.

ونظرا لخطورة سياسة المناورات الفرنسية في إفريقيا تم عقد المؤتمر الأول للدول الإفريقية بالدار البيضاء، في مطلع شهر جانفي 1961، وكان هذا المؤتمر تأكيد على دعم المغرب للثورة [1] كذلك رفض المغرب مسألة الإستثمار المشترك للصحراء التي طرحتها فرنسا في 1957 أي أنه رغم كل الإغراءات الفرنسية ظل المغرب داعما لمطالب ج.ت كما لا ننسى رفضه أيضا الإنضمام إلى المنظمة المشتركة لإستغلال المناطق الصحراوية إلا أنه في ما بعد تذبذب الموقف المغربي وتغير تجاه السياسة الفرنسية في الصحراء وطالب هو الآخر بأجزاء من الصحراء الجزائرية نتيجة أطماعه في ثرواتها وقد تسببت مساعيه هذه إلى توتر العلاقة بينه و بين ج.ت وسنة 1958 إثر قيامه بالضغط والتأثير على بعض القبائل الحدودية الجزائريةوتحسنت هذه العلاقة إلا بعد إنعقاد مؤتمر طنجة[2] من 27 إلى 30 أفريل 1958 والذي مثل حدثا مهما في تاريخ الثورة الجزائرية، ومحطة حاسمة في مشروع وحدة المغرب العربي، وقد أقرت خلاله الأحزاب المغاربية الرئيسية خطة مشتركة للتضامن مع الجزائر ولبناء وحدة مغاربية، [3] إلا أنه سرعان ما كشف الزمن حقيقة أهدافه حيث أن زعيم حزب الإستقلال علال فارس الذي يعد من المشاركين في المؤتمر، كانت له طموحات أخرى من وراء عقد هذا الأخير، وأهمها إستحواذ المغرب على الأراضي الصحراوية فيما يعرف بالمغرب الكبير أو المغرب التاريخي والذي يضم إقليم الساورة وتندوف وغيرها [4] ومنه نستطيع القول بأن المؤتمر

[1]– محمد ودوع، مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية، ...، مرجع سابق، ص ص 137–138.

[2]– عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية، (مؤسسات ومواثيق) ط1، دار هومة، الجزائر، 2005، ص32.

[3]– عبد الله مقلاتي، أبحاث ودراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، ج9، ص387.

[4]– عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية (1954–1962)، اش عبد الكريم بوصفطافأطروحة دكتوراه، قسم التاريخ والآثار، جامعة متنوري، قسنطينة، 2007–2008، ص284

تجلت فيه وبشكل واضح اعتقاد الجارتين المغرب وتونس أن لهما الحق في الصحراء الجزائرية و أوضح مطامعهما القطرية التي عرضت فيما بعد قيادة الثورة إلى ضغوطات كبيرة إزدات مع شروعها في المفاوضات مع فرنسا.[1] ورغم الحذر الذي بدأته الحكومة الجزائرية على لسان فرحات عباس من سياسة فرنسا في هذه المنطقة وخطورة مناوراتها اصطدمت مرة أخرى بموقف المغرب المطالب بموريتانيا إلا أنها تعاطفت بالإيجابية نحو هذا المطلب وهذا ما أجل تجنب بعض المشاكل معها لكن استقلال موريتانيا و وقوف هذه الأخيرة إلى جانب الجزائر في قضية الصحراء جعل المغرب يعود إلى نقطة الصفر في موقفه من الحدود، لذلك لما بدأت المفاوضات بين الطرف الفرنسي والجزائري أبان المغرب عن تمسكه بمطامعه التربية ، ورغم حساسية الموقف المغربي في هذا الجانب وتأثيره على مسار الثورة إلا أنه تعاطي مع الصراع الفرنسي الذي كان يعول على ضغط الدول المغربية على الوفد الجزائري المفاوض[2].

ب- موقف تونس:

كانت لتونس أطماع في الحصول على جزء من الصحراء الجزائرية، حين صرح الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة والذي تعود وقائعه إلى سنة 1958 بأنه سيوقع على اتفاق مع فرنسا حول مد أنبوب لنقل بترول الصحراء الجزائرية على أرضه مما سبب أزمة بين الحكومتين التونسية و ح.ج.م والتي عرفت بأزمة إيجلي.[3]

وإثر هذا الإتفاق أرسلت جبهة التحرير الوطني عن طريق لجنة التنسيق والتنفيذ برقية للحكومة التونسية توضح فيها التأثيرات الخطيرة والعواقب الوخيمة لهذه الإتفاقية على الجزائر والتي ستعترف من خلالها بحق فرنسا في إستغلال ثروات الجزائر وخسارة الشعب الجزائري معركة الصحراء وإتمام هذا المشروع يعد مخالفة واضحة لما جاء في مقررات مؤتمر طنجة من طرف الحكومة التونسية والذي أكد العمل على إزاحة فرنسا من كامل بلدان المغرب العربي وأن

[1]- عبد الحميد زوزو، المرجعيات ...، مرجع سابق، ص ص 37-38.

[2]- محمد ودوع، مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية، ...، مرجع سابق، ص ص139-140.

- محمد الميلي، مواقف جزائرية، م.و.ك، الجزائر، 1984، ص107. (أنظر الملحق رقم 08)

دون التكتل المغاربي ستصبح الجزائر وحدها في وجه فرنسا، وبذلك تكون تضحيات أعظم لأن البترول الجزائري سيغذي الحرب ويدعم الإستعمار الفرنسي لتواصل حربها دون أي ضغوطات من خلال مساهمته في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية[1].

رغم تحذيرات جبهة التحرير من ذلك الإتفاق وما ترتب عنه من مخاطر لم يسمح الطرف التونسي لذلك ولم يتفهم الموقف بل ذهب ينفذ السياسة الديغولية دون أي تفكير في ما سيحدث للجزائريين متحججا بالظروف الإقتصادية المتدنية بتونس، والتي لابد من تحسينها من خلال فرصة إنجاز مشروع أنبوب إيجلي الذي سيقدم لها فرص جيدة للعمل والإستثمار، لكن جراء قضية إيجلي المذكورة حدثت القطيعة بين كل من ح.ج.م و ح.ج.ت، إلا أن تونس لم تسمح لهذه العداوة أن تحدث من خلال معالجتها للوضع بشكل يرضيها ويرضي ح.ج.م بتعهدها من عدم تشغيل الأنبوب إلى بعد نيل الجزائر إستقلالها وبذلك يكون إستغلال البترول لصالح كل من الجزائر وتونس معا[2].

وإثر أحداث نبرزت التي وقعت في 2 جويلية 1961 والتي راح ضحيتها مئات التونسيين لصدامهم مع قوات الإحتلال الفرنسي إثر محاولتهم إسترجاع قاعدة نبزرت وإحلا القوات الفرنسية منها، حاول الرئيس لحبيب بورقيبة إستغلالها للمطالبة بتعديل الحدود التونسية بحجة أن تونس لا تملك امتدا صحراويا مثلها مثل جيرانها وأن مساحتها صغيرة مقارنة بالجزائر مثلالذلك طالب هذا الأخير بإعادة رسم حدود عند نقطة الكيلومتر 233، [3] و وافقت فرنسا عليه لأنها كانت تدرك حقيقة أطماع بورقيبة في بترول الصحراء، وأن تونس رأت نفسها محرومة من المناطق النفطية التي استفادت منها ليبيا والجزائر كما كانت تظن، وبرزت الأطماع التونسية في تصريح أحد المسؤولين التونسيين أثناء لقاءه مع بعض مسؤولي جبهة

[1]– المجاهد من جبهة التحرير إلى الحكومة التونسية، ع27، 1958/7/22، ص3.

[2]– عبد الحميد زوزو، المرجعيات ...، مرجع سابق، ص 41.

[3]– عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية،...، مرجع سابق، ص284.

التحرير الوطني بقوله " نحن نطرح عليكم المشكلة اليوم طالما أعناقكم تخت السكين، فأنتم شعب صعب وقد يفوت الأوان غدا ."..

قامت ح.م.ج.ج بإرسال مذكرة إلى الدول الإفريقية وبإطلاع ح.ت على هذه المذكرة عقدت اجتماع مع أعضاء ح.م.ج وفيه طلب فرحات عباس دعما تونسيا لضحد المزاعم الفرنسية وبعد نقاش في ما بينهما اتفقا الطرفان على أن ترسل الحكومة التونسية إلى الحكومة الفرنسية مذكرة أكد من خلالها أن مسألة الحدود مشكلة جزائرية تونسية ونسخة أخرى للحكومة م.ج. لحل المشكلة بين الطرفين بعد الإستقلال[1].

وفي الأخير يمكننا القول أن مواقف كل من تونس والمغرب جاءت وفق ما تمنته السلطات الفرنسية بحيث اتهمت بعض الأطراف المغربية جبهة التحرير الوطني بوضع العراقيل في وجه المفاوضات سواء بمواقفها المتصلبة في المفاوضات أو بتمسكها بمطالبها حول الوحدة الترابية والصحراء وطلبت من الجبهة أن تكون أكثر واقعية سياسيا وكانت ترى أن الحل يفرض على الجبهة التنازل، ونفس الشيء نجده في موقف الحكومة التونسية التي نصحت جبهة التحرير الوطني بإستلام ما يقدم لها لمواصلة الكفاح من أجل الأهداف الأخرى بالطرق السلمية واعتبرت موقف الجبهة متطرفا بينما جاء موقف جبهة التحرير الوطني من سياسة فرنسا في الصحراء رافضا لما ذهب إليه كل من المغرب وتونس، وقالت بأنه لا يوجد ولن يوجد وفد جزائري واحظ يستطيع على التخلي على شبر واحد من التراب الوطني، لا يمكن الحديث عن التنازل في أي ميدان من الميادين بعد سبع سنوات من الكفاح، وقد أوضح فرحات عباس موقف ح.م.ج.ج وقال بأن "القضية ليست مسألة صحراء قاحلة أو ثروات إقتصادية إنما هي قضية مبادئ سيطرتها الثورة منذ انطلاقتها ولا مجال للمساومة في المبادئ ... نعم إننا نحارب من اجل البترول ولكننا نحارب من أجل الرمال أيضا، وجب انتزاعه من الإستعمار فإننا نفعل ذلك[2].

[1]– رضا مالك، الجزائر في ايفيان،...، مصدر سابق، ص ص 198–199.

[2]– محمد ودوع، مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية، ...، مرجع سابق، ص ص 140–141.

1-2- موقف بعض الدول الإفريقية الأخرى:

إلى جانب الموقف المغربي والموقف التونسي من سياسة فصل الصحراء اللذان تم إغرائهما من طرف فرنسا نجد هناك ردا فعل الليبي الذي كان مخالفا لما قام به كل من المغرب وتونس ونرى ذلك من خلال ما قدمته ليبيا للشعب الجزائري إنطلاقا من إيمان قادتها وشعبها الراسخ في الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري أيام محنه ودعم ثورته معنويا، وقد تجسد هذا الموقف منذ اندلاع الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954 إلى غاية إستقلال الجزائر في 5 جويلية عام 1962،[1] كذلك ضلت تساعده بما أمكنها من إمكانيات و لم تكن تضغط على جبهة التحرير لتواجد بعض مصالحها على التراب الليبي، كما كانت تفعل تونس والمغرب بل كانت هذه المصالح تحمي وتجيرها، حيث أن هذه الأخيرة عندما عرضت عليها فرنسا مشروع مد الأنابيب التي تنقل المحروقات الجزائرية إلى أوروبا قبل حتى أن يعرض على تونس رفضت إمكانية إنجاز هذا المشروع لأن شعبها ثار و رفض هذا بشكل نهائي بالرغم من ما سيوفر لهم من أرباح طائلة، وهذا يدل على أن الحكومة الليبية بفضل الضغط الشعبي مكنها من دعم النضال الجزائري ورفض فكرة الفصل الجنوبي مؤكدة أنها لن تعترف بسيادة أي دولة على الصحراء كونها جزائرية وملك الجزائر فقط وأن الشعب الجزائري وحده من يملك السيادة على هذه المنطقة[2].

تمثل الموقف النيجيري على لسان جيميوابا كاري " نائب رئيس مجلس النيجر، والذي خيب آمال الحكومة الفرنسية، في تصريح له لجريدة (لومند) في عددها الصادر في 19 نوفمبر 1957 حيث قال :" ... إن مساهمة الأقطار الإفريقية الغربية في المنظمة المشتركة متوقفة قبل كل شيئ على قبول ممثلي الجزائر الحقيقيين بالمساهمة في هذه المنظمة".

[1]- مريم الصغير، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية، 1955م-1962م، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة 2009م، ص55.

[2]- محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة التحريرية، ...، مرجع سابق، ص ص 239، 247.

أما بالنسبة للسنغال برز موقفها حين سئل السيد " ليوبولد سانغور" رئيث جمهورية السنغال عن موقفه من الصحراء الجزائرية ورد بقوله :" ... نظريتنا كانت دائما هي أن حدود البلد المستقل يجب أن تكون هي حدوده وبهذا، الإعتبار نجد أن هناك صحراء جزائرية وصحراء يجب أن تكون ملكا للجزائر على أن الخلاف في رأي خلاف لفظي وفي نظري أن الحكومة الفرنسية عندما تبتدئ المفاوضات الحقيقية ستعترف بالسيادة الجزائرية على الصحراء..."[1].

أما بالنسبة للموقف الموريتاني فإن الموريتانيين رفضوا الخوض في النقاش مع الفرنسيين حول الصحراء وأعربوا عن تحفظهم من أية حلول فردية لهذه القضية رغم أن هذا الموقف لم يوضح نظرتهم بشكل كامل في القضية إلا أن ما وضح رفضهم للحلول الفرنسية هو رفضهم إستقبال المسؤولين الفرنسيين كانوا يريدون التباحث في هذه النقطة[2].

وأخيرا موقف مالي الدولة المستقلة حديثا نجدها وقفت موقفا يختلف تمام عن مواقف الدولة الإفريقية الأخرى المنضوبة تحت لواء فرنسا، فرئيسها المعروف بميوله الإشتراكية، أيد الجزائر تأيدا كاملا في سعيها للحصول على الإستقلال، حتى و لو كان الثمن حرمان مالي من موارد الصحراء الكبرى، وهذا الرئيس لغي من بلده عقابا له لموقفه، وكانت صحيفة اسبانية اتهمته بدون دليل بأنه يعارض أي اتفاق مباشر بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية[3].

2- الموقف الشعبي الفرنسي

كان الموقف الفرنسي في فصل الصحراء الجزائرية يستند إلى مبدأ أساسي وهو أنه لا يمكن ترك الصحراء وثرواتها الهائلة تحت تصرف بلد واحد (الجزائر) وذلك لأن فرنسا كانت تدرك أن من الجائز أن يقوم خلاف سياسي وإقتصادي في وقت من الأوقات ، بينها وبين الجزائر المستقلة، وفي هذا الحال سيقضي ذلك إلى حرمانها من ثروات الصحراء، وإنقطاع عنها وإرداتها من البترول والغاز وعندئذ ستصبح تحت رحمة الحكومة الجزائرية، وحتى تتجنب

[1]- الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء، ...، مرجع سابق، ص 272.

[2]- محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة التحريرية، ...، مرجع سابق، ص 244.

[3]- الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا،...، مرجع سابق، ص451.

هذه الأخيرة تلك المصاعب المحتملة، أوجدت حلا يتمثل في إنضمام أكبر عدد ممكن من الدول الإفريقية المجاورة للجزائر إلى إستثمار ثروات الصحراء، بحيث لا تبقى مسألتهم فرنسا والجزائر فقط وإنما الغرض من ذلك هو ضمان إستمرار إستغلالها لما تملكه تلك المنطقة من جهة ومنع أي دولة من الدول المستثمرة للصحراء من محاولة الإستيلاء عليها وقطع العلاقات بين كل من فرنسا والجزائر[1].

إلا أنه إسطدمت فرنسا برد فعل الرأي العام الفرنسي الذي بدأ يشعر بالتضحيات الجسمية التي ألحقت بها إقتصاديا وبشريا من جراء الإستمرار في خوض غمار حرب إستعمارية، وكذلك أدرك له بأنه لا محالة من ذلك وأنها ستنتهي في الأخير بإستقلال الجزائر عن فرنسا.

ورغم الحماس الكبير الذي أظهره ديغول و ي.لوفرييه وجاك سوستال لإقناع الرأي العام الفرنسي من خلال إجتماعاتهم وخطبهم لإبراز أهمية الإحتفاظ بالجزائر وأنه لا بد من الحرب لأجل تحقيق ذلك إلا ان الحكومة الفرنسية نفسها محاصرة بضغوطات الشارع الفرنسي الذي كان يطالب بضرورة نجاح المفاوضات بين الطرفين الفرنسي والجزائري، ومن أهم التظاهرات التي أظهر فيها الشعب الفرنسي موقفه في القضية الجزائرية مان يوم 23/24/25 جوان عندما عقدت جمعية المحافظة على المؤسسات القانونية والدفاع عن الحريات الشخصية ندوة بمدينة ليل للبحث عن المشاكل التي تتعرض لها فرنسا، ومن بينها مشكلة الجزائر.

وقد إنتهى بإتفاق الجميع على إحترام وحدة التراب الجزائري، و من ضمنه الصحراء، وقد شارك في هذا التجمع كل من فرانسوا مبتران، موريس دي فرجي، أدغار مور، ماناديس فرنسي وتفاقمت الأمور داخل فرنسا بتمرد المجندين الفرنسيين في الجزائر في أفريل 1961 وتكررت المظاهرات والمسيرات الشعبية المتحدة بالحرب، شاركت بينها المنظمات الطلابية والنسائية والعمال والمثقفين، وقد اتفقت اغلب الحركات النقابية والطلابية والهيئات السياسية على جعل يوم 28 جوان 1960 يوم العمل من أجل السلام في الجزائر[2].

[1]–محمد ودوع، مواقف المغرب العربي تجاه الثورة الجزائرية،...، مرجع سابق، ص137.

[2]–الملتقى الوطني حول فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية،...، مرجع سابق، ص ص 273–274.

3-الموقف الأوروبي

عرف مشروع فصل الصحراء تطورا كبيرا عند استلام الجنرال ديغول الحكم الذي إعتبر الصحراء مستقبل فرنسا و أوروبا معا، لذلك شرع في دراسة ملفها لإقناع العالم بأحقيتهم في هذا الإقليم وعرضها على دول العالم بتقديمه مذكرات مرفقة بخرائط يدعوهم تأييد فكرة أن الصحراء منفصلة عن الجزائر، وأن الإحتفاظ بها سيضمن بقاء القارة الإفريقية تحت وصاية فرنسا وبالتالي بقاءها في خدمة أوروبا جمعاء [1] إضافة إلى محاولته إقناع الدول الأخرى من خلال قوله بأن سكان الصحراء متصلون بفرنسا ومتشبثون ببقائهم جزءا لا يتجزأ من الأمة الفرنسية خاصة مع الإنجازات الحضارية التي تمت في المنطقة ومنها إحترام عقيدة السكان ... إلخ.

بدأت فرنسا لجذب أنظار القوى الكبرى وتأييدها في سياستها المتبعة تجاه الصحراء الجزائرية بتنظيم حملة دعائية ضخمة محاولة إثبات أن هذه الأرض من حقها كونها هي إكتشفها والعمل على إقناع الرأي العام العالمي وإغرائه بثروات هذه الأخيرة والإمكانيات التي ستصبح متاحة أمامها وأمام حلفائها إن قاموا بدعمها للحفاظ على هذه الأرض الغنية ألا وهي الصحراء الجزائرية لكن الدول الأوروبية أظهرت ترددا في الإنسياق وراء المناورة الفرنسية[2].

بذلت الحكومة الفرنسية أقصى مجهوداتها المركزة بأدبيات تتميز بالوفرة والتنوع بعروض سخية لإستقطاب رؤوس أموال الشركات الأجنبية للإستثمار في الصحراء [3] لكن إستمرار الثورة الجزائرية جعلها تتروى في دخول المغامرة، وقد عبرت عن هذا الموقف جامعة النقابات العالمية الحرة التي نصت على أنه لا يمكن التفكير في إستغلال الصحراء إلا بموافقة الجزائريين أنفسهم.

كيف لا وأن الشركات البترولية شاهدت كيف توقفت أشغال الحفر والتنقيب عن البترول في تندوف وكولب بشار وفي وضع جميع النواحي الواقفة شمال الصحراء مما أرغم بالحكومة

[1]- المجاهد، الصحراء والبلاد المجاورة لنا،...، مصدر سابق، ص03.

[2]- الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء، ...، مرجع سابق، ص 274.

[3]- الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا...، مرجع سابق، ص147.

الفرنسية إلى إخفاء الهجومات التي نظمها جيش التحرير على الفرق المكلفة بحراسة أشغال وضع الأنابيب.

كما حاولت فرنسا أيضا إنتزاع إعتراف دولي بأحقيتها في الصحراء الجزائرية أثناء زيارة الرئيس السوفياتي نيكيتا خروتشوف بباريس بقوله زيارة حاسي مسعود حيث أن بهذه الزيارة يكون قد إعترف ضمنيا أن الصحراء الجزائرية أرض فرنسية إلا أن المحاولة الفرنسية فشلت بعد أن رفض الرئيس السوفياتي في تلبية الطلب الفرنسي بالقيام بهذه الزيارة.[1]

وقد أوجز الرئيس السوفياتي خروتشوف* موقفه من قضية الصحراء في هذا القول ..."

إن إستثمار الصحراء ذريعة لمواصلة الحرب، إن الصحراء تكون إثرا مشترك بين أمم الشمال الإفريقي المستقلة، بما فيها الجزائريين وفرنسا، لكن سياسة فرنسا الحالية على العكس من ذلك قائمة على خلط من الأنانية العمياء والتبذير أننا مادمنا لم نتفق مع الشعوب التي يهمها الأمر فإننا نعرض هذه الثروات للأطماع العالمية أطماع لن تنجح في تهدئتها بإستدعاء بعض أثرياء الشركات لإستغلال مشروع فاسد[2]..."

[1]– الملتقى الأول الوطني،...، مرجع سابق، ص274.

*خروتشوف: إسمه الكامل نيكتا سير غيفيش خرتشوف ولد عام 1894 في كالينوكوفا بمقاطعة كورسك الواقعة على الحدود الفاصلة بين روسيا و أوكرانيا من عائلة يعمل في المناجم انتسب إلى الغرب الشيوعي عام 1918، بعد إنهاء دراسته الجامعية العمالية تفرغ للعمل السياسي في الحزب الشيوعي الأوكراني، وفي عام 1929 أوفد إلى موسكو للدراسة في أكاديميتها الصناعية وبقي فيها حتى 1931، وبدأ يتسلق أعلى المناصب الحزبية بعد عودته إلى أوكرانيا إلى أن أصبح رجل دولة سوفياتي، حكم من 1964–1953، ...توفي عام 1971 لمزيد من المعلومات أنظر Http/mousou3a.educadz.com

[2]– الملتقى الوطني الأول فصل الصحراء ،...، مرجع سابق، ص ص 274–275.

خلاصة الفصل

- قام ديغول في إطار مساعيه للإستفادة والإستثمار بثروات الصحراء الجزائرية، بطرح فكرة البحر الداخلي الذي تشترك فيه عدة دول سواء الدول الإفريقية أو الأوروبية وكذلك الجزائر كونها تعتبر واحدة من هذه الدول من أجل محاولته لخلق سياسة إغرائية جديدة متمثلة في حجة أن كل ما تحتويه وتملكه الصحراء يمكن لهذه الدول إستثمارها والإستفادة منها، وإنطلاقا من هنا تباينت عدة مواقف من مشروعها المتمثل في فصل الصحراء.
- وجد ديغول من يؤيد مشروعه الإنفصالي مثل كل من تونس والمغرب في حين لم يستطيع الوصول إلى تأييد من بعض الدول الإفريقية الأخرى.
- إن جبهة التحرير الوطني عانت ضغط كبيرا حيث كانت من جهة تحاول القضاء على مطامع فرنسا في الجزائر بصفة عامة والصحراء بصفة خاصة من أجل تحقيق الوحدة الترابية والحصول على إستقلالها ومن جهة أخرى تتصدى للمطامع الإقليمية خاصة جارتها تونس والمغرب.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع مسألة قضية فصل الصحراء في السياسة الفرنسية الإستعمارية والتعمق فيه توصلنا إلى إستخلاص جملة من الإستنتاجات التاريخية يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- إن الطابع الطبيعي والجغرافي المعقد التي تتسم به منطقة الصحراء عاملا أساسا في رفض سكانها لأي شكل من أشكال الهيمنة الفرنسية التي توالت على المنطقة منذ أمد بعيد من منطلق تعلق الفرد الجزائري بأرضه واستعداده من أجل الدفاع عنها بكل ما لديه من إمكانيات وقوة وكذلك ضمان استمراريتها تأكيدا منه على تطلعه للحرية ، وهو ما يتجلى ميدانيا في التصدي لمختلف السياسات الفرنسية الإستعمارية التي حاولت السيطرة على منطقة الصحراء الجزائرية.
- إن الصحراء الجزائرية بفضل أهميتها الجيوسياسية وتمتعها بالموقع الإستراتيجي الهام، وكذا إمكانية إجراء تجاربها النووية بها كانت أحد أهم دوافع فرنسا في التمسك بهذه الأرض.
- إن من أهم وأولى اهتمامات فرنسا في قضية الصحراء الجزائرية هي محاولتها لإستثمار ثروات هذه الأخيرة في مجالاتها الإقتصادية والعسكرية وذلك نتيجة لتفطنها بأن هذه المنطقة ذات أهمية بارزة لتنمية إقتصادها وتحقيق نجاحاتها من خلال إكتشافها للغاز الطبيعي بداية في جبل برقة جنوب مدينة عين صالح سنة 1954 وكذلك البترول بمنطقة حاسي مسعود في شهر جانفي من سنة 1956 بالإضافة إلى معادن أخرى كالحديد الذي تم إكتشاف أهم منجما له عام 1953 بغار جبيلات، والزنك ، الرصاص والرخام،...إلخ، أيضا المعادن الثمينة كالذهب والألماس.
- إن فكرة فصل الصحراء لدى فرنسا لم تظهر إلا بعد إكتشاف البترول والذي أسال لعابهم.

- كانت الصحراء الجزائرية بمثابة جسر يربط أجزاء مختلفة شمالا وجنوبا شرقا وغربا مكنها من نيل اهتمامات عديدة لدى الكثير من الدول، وكان أول من قام بالتوسع الإستعماري فيها والإهتمام بها هم الإنجليز، حيث جندت هذه الأخيرة عدة مغامرين عام 1786 من أجل كشف أسرارها وأغوارها أمثال المغامر جون لديار، وبعدها بدا الفرنسيون إهتماماتهم بها انطلاقا من ما تركه هؤلاء الرحالة الإنجليز من الخرائط و...إلخ.
- بدأ التوسع الفرنسي الإستعماري في الصحراء من خلال مرحلتين أساسيتين كانت المرحلة الأولى 1844-1900 بداية التوغل الفرنسي في الصحراء، مصحوبة بمقاومات أبرزها الأمير عبد القادر واحتلال بسكرة والأغوط سنة 1844 أما المرحلة الثانية 1900 إلى 1914 كان التوسع الإستعماري فيها بداية بإحتلال عين صالح لأجل ضمها إليها، كذلك احتلال الهقار، عين غار في 5 أفريل 1900 ... إلخ.
- الغاية الإستراتيجية التجارية من توسيع الإحتلال نحو الجنوب، التعرف على خباياه وغارات الطرق الصحراوية ومسالك القوافل، وإذا كان لا بد من تجسيد هذه الطموحات فإن واحة الزعاطشة كانت أحد أهم ضحايا هذا التوسع.
- وضعت فرنسا مخططا توسعيا شمل محاور أساسية كبرى تمثلت في وضع مراكز عسكرية بمثابة حزام أمني، ومراكز تمويل للبعثات التي تتوغل في الصحراء، ووضع المنطقة كلها تحت إشراف وزير مكلف بشؤون الصحراء منذ 1957.
- إن قضية فصل الصحراء الجزائرية عن شمالها ما هي في الحقيقة إلا فصل من فصول محاولات فرنسا لتصفية الثورة الجزائرية والقضاء عليها، كما لم تأتي بمحض الصدفة بل وليدة العديد من المخططات المتمثلة في مشاريع إغرائية عديدة أهمها إقامة منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية لموجب قانون 27/57 ل 10/01/1957 كان من أهم أهدافها توريط البلاد الإفريقية المجاورة للجزائر في عملية فصل الصحراء تحت ستار وتنظيم استغلال الثروات الصحراوية لكن لم تتطور هذه الأخيرة وإلى جانب هذه المنظمة

أنشئت وزارة الصحراء في 10 جوان 1957 بقرار من مجلس الوزراء برئاسة لورجيس مونوري من أجل سد الفراغ الإداري الناجم عن إلغاء نظام أقاليم المنطقة سنة 1947 حيث عين ماكس لوجان كأول وزيرا على رأسها.

- دخلت فرنسا نادي السلاح النووي بهدف السباق مع غيرها من الدول المالكة للسلاح لأن ذلك يوفر لها الأمن ويدخلها إلى عالم الكبار من بابه الواسع، وقامت بتفجيرات نووية التي لم تكن تحارب و إنما جرائم في حق السكان والبيئة، فاختارت مثلا منطقة رقان لإقامة تجاربها نظرا لبعدها عن أنظار الصحافة وكذلك شساعة مساحتها بالإضافة إلى منطقة عين إيكر هي الأخرى لنفس الأسباب، وكانت لهذه التجارب عدة آثار سلبية على السكان كالتسبب في عدة أمراض مثل السرطان، مرض العيون، القلب... وعلى الطبيعة وما لحق بها من إشعاع نووي مميت أدى إلى إنخفاض سريع في الثروة الحيوانات واختفاء العديد من السلالات حيث أن الآثار لا تزال لحد الآن يعاني منها السكان
- كانت قضية فصل الصحراء في المفاوضات محل خلاف كبير بين كل من الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية في فترة ما بين شهري ماي وجويلية 1961 سببا مباشرا في فشلها، لأن فرنسا أرادت الإحتفاظ بالصحراء الجزائرية ولم تستطيع حتى أنها طرحت فكرة جعلها مياه دولية مشتركة، غير ان الحكومة المؤقتة الجزائرية والمتمثلة في ج.ت.و رفضت هذين الطرحين وتمسكت بشرط الوحدة الترابية، وأن الجزائر لا تتجزأ.
- عندما تأكد ديغول من أن القضية الجزائرية الأولى تحل، إلا إذا اعترف بجزائرية الصحراء أعرب عن قناعته هذه في 15 سبتمبر 1961 مؤكدا على أننا لم نتعرض إلى قضية سيادة الصحراء أثناء المباحثات الفرنسية الجزائرية، ولكننا بحاجة إلى مشاركة تضمن لنا مصالحنا، وإذا تعذر تحقيق وتنفيذ هذا الضمان، وجب علينا أن نجعل من الصحراء ومن رمالها شيئا خاصا.

ومن هذا المنطلق ووفق لإتفاقية إيفيان الثانية تم التوقيع عليها وكسب الجزائريين المفاوضات وتكنوا من الوصول إلى تحقيق الوحدة الترابية التي تعتبر مبدأ من مبادئ الثورة الجزائرية.

- كما عملت السلطة الفرنسية أيضا على استمالة كل من القيادة الثورية وأعيان الصحراء وبعض الدول المجاورة لأجل كسب تأييدا منهم مشروعها على فصل الصحراء عن الجزائر مع الرغبة في إغرائهم بأن الصحراء بحر داخلي مشترك يمكنهم الإستفادة من ثرواتها إلا أن جبهة التحرير الوطني إستنادا إلى ما اقره بيان أول نوفمبر وأكدت عليه قرارات مؤتمر الصومام رفضت كل محاولة بفصل الصحراء عن شمالها مؤكدة على أن الجزائر وحدة لا تتحزأ وأنها لا ترضح لأي إحتلال، وبالرغم من انسياق بعض الدول الإفريقية إلى سياسة الإغرائية إلا أنه في نهاية المطاف تبخر حلم ديغول وماكس لوجان وغيره ....، وفلتت الصحراء من أيديهم وعادت إلى أصلها من أبناء الجزائر وضاعت كل مجهوداتهم سدا نتيجة إيمان الشعب الجزائري بقضيته.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا ولو بشكل يسير في توضيح صورة السياسة الفرنسية التي انتهجتها لفصل الصحراء عن الجزائر وكذا تبيان رد فعل القيادة الثورية من مشروع الفصل.

الملاحق

الملحق رقم 01 : تضاريس صحراء الجزائر

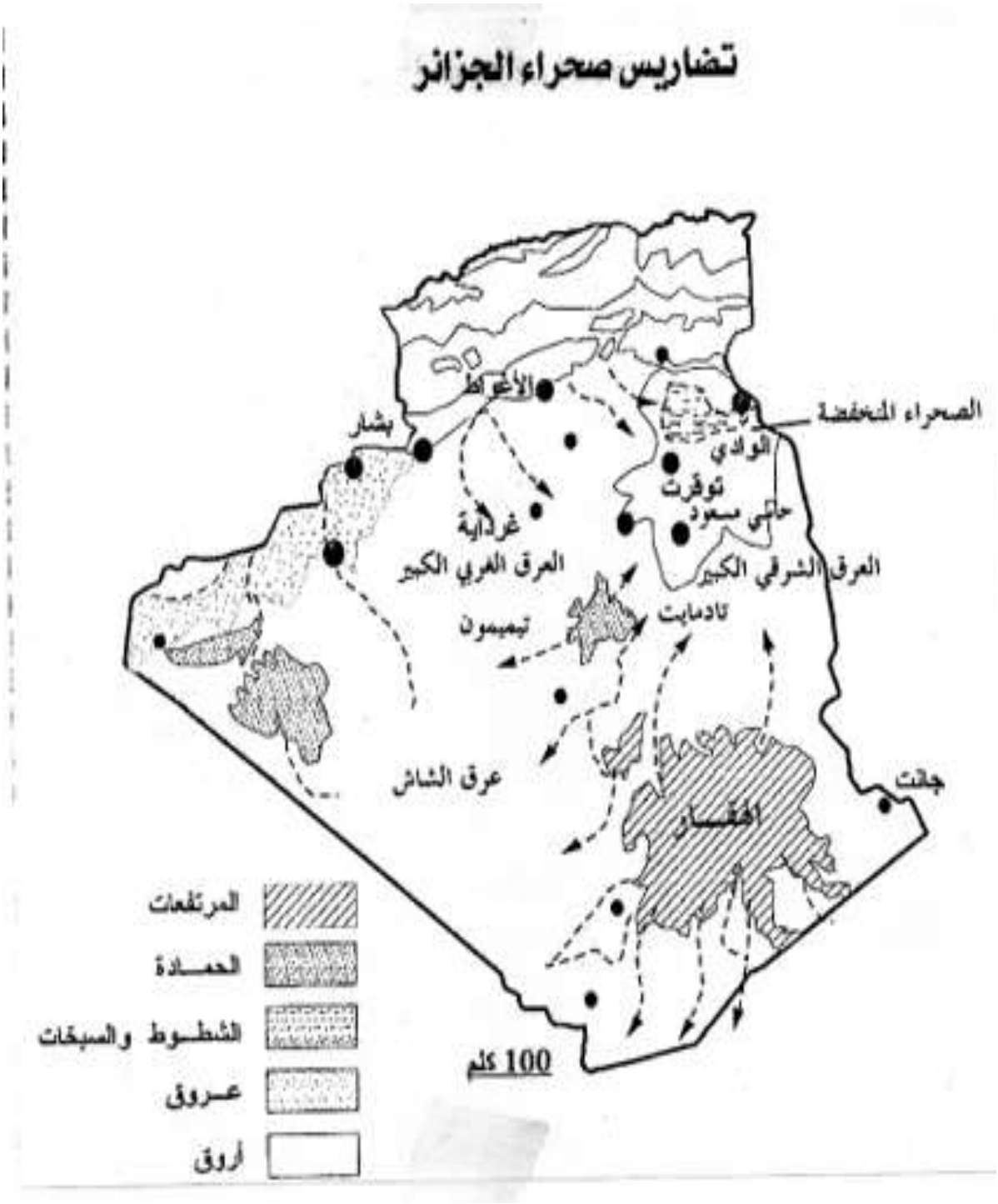

حميدة عميراوي ، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ...مرجع سابق، د.ص.

الملحق رقم 02: منافذ توغل الاستعمار الفرنسي في الصحراء الجزائرية .

حميدة عميراوي ، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ...مرجع سابق، د.ص.

الملحق رقم 03: الولاية السادسة

بلقاسم زروال، فرسان ... في الخطوط الأولى ، صفحات من رحلة الجهاد في الأوراس والصحراء، دار الأوراسية، د.س، ص 92.

الملحق رقم 04: البترول الصحراوي وتسوية القضية الصحراوية

البترول الصحراوي وتسوية القضية الصحراوية

BULLETIN DU CLUB

Jean Moulin

Le pétrole saharien
et le règlement de l'affaire algérienne

الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات ... مرجع سابق، ص 303.

الملحق رقم 05: الاستثمارات الاجنبية في الصحراء الجزائرية

الاستثمارات الأجنبية في الصحراء

حسب رئيس قسم المناجم والطاقة للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية

février 1959

- LES INVESTISSEMENTS ETRANGERS AU SAHARA

Certaines études parues dans la presse hebdomadaire ont laissé entendre que le Gouvernement français cherchait internationaliser le pétrole saharien. L'interview qui suit accordée le 27 janvier 1959 à Europe n° 1 par M. PEYRAFFE, Chef de la Division des Mines et de l'Energie de l'O.C.R.S., montrera à une fois vivante à nos correspondants combien les études en question tournent le dos à la vérité...

M. PEYRAFFE " Lorsque vous vous le dire, il convient de distinguer nettement la phase de recherche et la phase d'exploitation ultérieure. La part, dans la recherche, des Sociétés étrangères est actuellement de l'ordre de 25% de la surface qui fait l'objet de permis. En ce qui concerne l'exploitation, les gisements d'Hassi Messaoud sont exploités par la CREPS qui comprend 35 capitaux d'origine étrangère. Quant aux gisements de pétrole d'Hassi Messaoud et de gaz d'Hassi R'Mel, ils sont et continueront à être exploités par des Sociétés à 100% françaises qui sont d'ailleurs les Sociétés qui ont découvert ces gisements. Il en serait de même d'ailleurs pour les gisements de Bordj Nili et d'El Gassi si les travaux actuellement en cours démontraient l'existence de gisements exploitables.

En somme, on peut dire que la totalité des gisements actuellement découverts ont, et continueront d'être, exploités par des Sociétés à 100% françaises ou faisant l'objet d'une notre majorité française.

Question Etant donné qu'il y a une différenciation entre le permis de recherches et le permis d'exploitation, je voudrais savoir si les Sociétés qui ont un permis de recherches et qui ont découvert un gisement ont un droit de priorité absolu pour l'exploitation de ce gisement ?

M. PEYRAFFE Elles ont bien un droit absolu à l'obtention d'une concession sur le gisement qu'elles ont découvert pendant la phase de recherches; ceci est un principe absolu en droit français et d'ailleurs de la plupart des droits nationaux.

Question Il n'y a pas un délai de fixé pour l'exploitation de ce gisement ?

M. PEYRAFFE Si, la durée de la concession d'exploitation est de 50 ans.

الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات ... مرجع سابق، ص 296.

الملحق رقم 06: ميزانية المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية

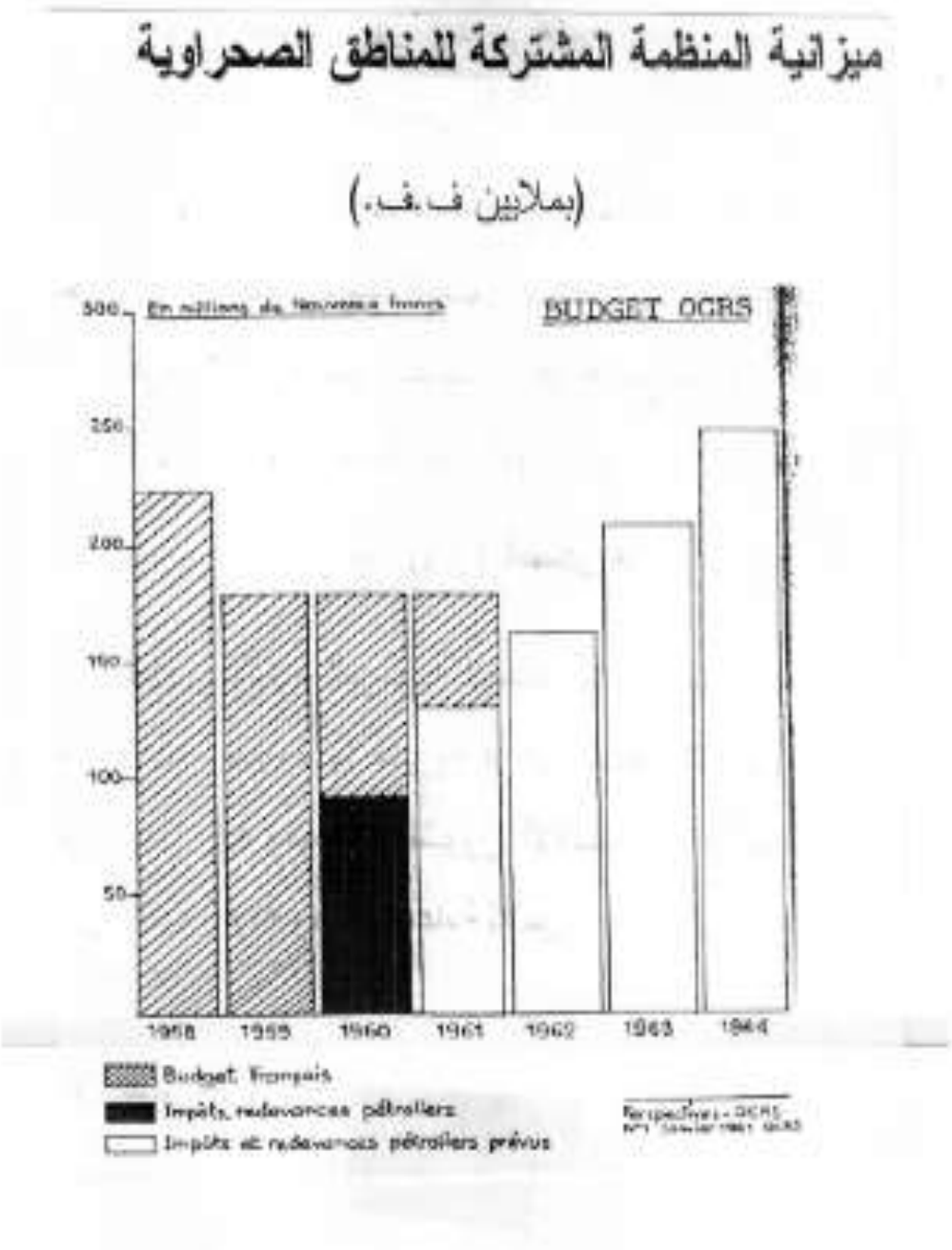

الحاج موسى بن عمر، السياسية النفطية الفرنسية في الجزائر ... مرجع سابق، ص 118.

الملحق رقم 07: شهود عيان يتذكرون جرائم الاستعمار.

شهود عيان يتذكرون جرائم الإستعمار..

إنتشار العاهات الجسدية وأمراض القلب والكلى والعمى

تفجير الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري يوم 13 فبراير من عام 1960 كيوم أسود مسجل بقيام السلطات الفرنسية بتفجير أول قنبلة نووية بركان بالجنوب الجزائري، عهدا التفجير الإجرامي للإستعمار بدخل ضمن التجارب النووية الفرنسية بحيث كانت فرنسا «تجعجعه» تخبر له مع وجولها إلى صحراء رقان في عام 1957 وحد اشائها لقاعدتها العسكرية بالمنطقة

الشيخ عبد الله

صيحة التفجير عادرنا عارلنا ووضعنا الأغطية على وجوهنا

بادعي

بعد التفجير الإجرامي تدهورت أحوال المنطقة وانتشرت الأمراض

محمد الزكاي

العملية تمت بحضور الجنرال «ديغول»

أول نوفمبر، العدد: 151/152، ص

مجلة أول نوفمبر، التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية ... مرجع سابق، د.ص

الملحق رقم 08: قضية أنبوب البترول بين اجلي وقابس.

نصف الشهر السياسي

قضية انبوب البترول بين ايجلي وقابس

نشرت صحيفة « لادبيش توتيزيان » اليومية الصادرة بتونس خبرا مفاده ان الحكومة الفرنسية ستوقع في الايام القليلة القادمة قرارا في قضية انشاء انبوب للبترول بين آبار ايجلي الواقعة على الحدود الجزائرية الليبية وبين ميناء قابس التونسي واشارت الى ان السلطات الفرنسية ستطلب من الحكومة التونسية ضمان امن هذا الانبوب وليس هذا الخبر الصادر عن الاوساط الفرنسية الا امتدادا للخبر الذي نشرته منذ ثلاثة اسابيع صحيفة « لاكسبون » التي تصدر باللغة الفرنسية في تونس وفي هذا الصدد وجه «مكتب الصحافة والنشر التابعة لجبهة التحرير الوطني نص الايضاح التالي الى جريدتي لاكسبون والعمل لسان الحزب الحر الدستوري التونسي

ايضاح

اعلنت جريدة « لاكسبون في عددها الصادر يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٧ ان كلا من شركة « كريبس » التي تنقب وتستثمر منبع النفط « ايجلي وفرعها وهي شركة النفل بواسطة من الانابيب في الصحراء وقد جرت مفاوضات مع الحكومة التونسية وان تلك المفاوضات اسفرت عن القبول بمبدأ مرور انبوب بترول ايجلي عبر تراب الجمهورية التونسية وينقل غاز حاسي مسعود عن طريق تونس .

ثم رجعت « لاكسبون » في عددها الصادر يوم ١٩٥٧/١٢/٣٠ الى الموضوع من جديد فاكدت مجددا مع التنصيص على ان الاوساط الحاكمة الفرنسية تعتبر هذا الخبر بمثابة اشاعة لجس النبض .

ان لنا كهذا يثير مسالة لها اهمية بالغة . فسواء كان الامر يتعلق بايجلي او بحاسي مسعود، فان هذه المنابع تتوجد بالجزائر لان عبارة الاقليم الصحراوي التي تستعملها الصحف الفرنسية ليست الا خرافة لا يعرف سرها الا الحكومة الفرنسية . ان جبهة التحرير الوطني قد نددت منذ مدة طويلة باعمال عدوان المراقبة والمضاربات اذ انه من المعلوم ان التنازلات التي تسمح بها الحكومة الفرنسية للشركات التي توجه نحو الحكومة الفرنسية نشاطها . تعتبر لاغية وغير مقبولة .

هذا واننا نستطيع ان نؤكد ان جس النبض لن يغير بوجه من الوجوه الموقف الواضح النهائي الذي اتخذته جبهة التحرير الوطني .

ولهذا فاننا نقدر بصفة خاصة التعديل الذي اوردته « جريدة العمل » فيما يخص الاتفاقيات التي اشيع ان الحكومة التونسية قد عقدتها وذلك في عددها الصادر يوم ١٩٥٧/١٢/٢٤ الى نصه يوم واحد فقط من صدور « لاكسبون » .

فقد كتب لسان الحزب الحر الدستوري التونسي

ان الاوساط المأذونة في تونس تعتبر بان قضية مد انابيب لنقل نفط الصحراء الى ميناء يقع جنوبي على شواطىء البحر الابيض المتوسط قضية اثيرت يمكن الاستنتاج من اقوال الصحف ان الحكومة التونسية قد ابدت مواقفها المبدئية بعد بخصوص هذه المسالة وان كانت قد عرضت عليها شركة خاصة مشروع اتفاق في هذا الغرض .

وتؤكد الاوساط المأذونة بتونس ان هذه المسالة محل درس عميق يحتاج الى اجل طويل وكل خبر له مساس بها يعتبر الان سابقا لاوانه .

اما نحن الجزائريين فاننا على يقين ان الحكومة التونسية ستراعي الاهمية الحيوية التي تكتسيها هذه القضية بالنسبة للشعب الجزائري الذي تتضامن مصالحه مع مصالح الشعب التونسي .

المصدر:

جريدة المجاهد، ج4/ 22 / 05/ 1961

قائمة المصادر

والمراجع

1- المصادر

أ- باللغة العربية

1-الأشراف مصطفى ، الجزائر الأمة والمجتمع، تر حنفي بن عيسى، م، و، ك، بالجزائر ، 1983.

2-أوليغي لونغ، الملف السري، اتفقيات ايفيان، مهمة سرية للسلم في الجزائر، تق، ماكس لوجان لويتير أوذانيه، تحليل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

3-أيف لاكوست وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

4-بجاوي محمد ، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961 ، ط2 ، الجزائر، دار الرائد 2005.

5-بن خدة بن يوسف ، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تع لحسن زغدار، مر، عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت.

6-بن خدةيوسف ، شهادات ومواقف، دار النعمان للطباعة والنشر، ط1، 1425هـ-2004م، الجزائر.

7-بيوض إبراهيم بن عمر ، أعمالي في الثورة، منشورات جمعية التراث، القرارة، غرداية 1990.

8-حربي محمد،الثورة الجزائرية (سنوات المخاض) ،تر ، نجيب عياد، صالح المثلوني سلسلة صاد ،د.م، 1994.

9-دحلب سعد ، المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر، منشورات لحلب الجزائر 2007.

10- دوك دي دوماس، الصحراء الجزائرية، تر، السيدة قندوز عباد فوزية منشوراتم،و،د،ر،ب،ح،و ، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

11- ديغول شارل ، مذكرات الأمل و التجديد، ج4، 1958-1962، تر سموحي فوف العادة، مراجعة أحمد عويداتّ، منشورات عويدات، دمشق، سوريا، 1984.

12- فيرون ريمون ، الصحراء الكبرى، الجوانب الجيولوجية، - مصادر الثروة المعدنية- استغلالها، تر جمال الدين الرناصوري، الإدارة العامة للثقافة بوزارة التعليم العالي، مؤسسة سجل العرب القاهرة، 1963.

13- كافي علي ، مذكرات الرئيس علي كافي من مناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

14- مالكرضا ، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية، 1956-1962 ترفارس غصوب دار النارابي، بيروت، لبنان، 2003.

15- المدني أحمد توفيق ، هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، إهداءات 2001.

16- ملاح عمار ، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر، ج1، عين مليلة، الجزائر،2012.

17- مياسي إبراهيم ، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، تع الجيلالي إبراهيم العوامر ، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2007.

ب- باللغة الأجنبية:

1-Ben khadda ben yousef, les Accords dEvian, office publication universitaires, 2002.

2-Degaulle Charles, Mémoires D'espoire,(le renouveau 1958-1962), librairie, plan paris, 1970.

3-Redha Malek, L'Algérie à Évian Histoire De Nézo, A,N,E,P, Paris, 1993…

جـ - الجرائد

1-المجاهد الخفايا العسكرية لتشبث الفرنسيين بالصحراء، **أخطر من البترول**، العدد 8،14،102. 1961م.

2-المجاهد شعبنا ينقسم وأرضنا لن تتحزأ، لسان حال جبهة التحرير الوطني الجزائري عدد 97، 05 جوان 1961.

3- المجاهد من جبهة التحرير إلى الحكومة التونسية، ع27، 19581/7/22-

4-المجاهد مؤامرة الإستعمار على صحرائنا ، العدد 91، 1961/03/13.

5-المجاهد، الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى ديغول، العدد 93، الجزء 4 . 10/04/1961

6-المجاهد، تفجير القنبلة الذرية الفرنسية، 1960/02/22 الجزائر.

7-المجاهد، نحن والصحراء والبلاد المجاورة لنا، 1961/07/17.

8-المجاهد، أهداف الإستعمار في الصحراء، العدد 98، الصادر في 4 جوان 1961.

2- المراجع

أ- باللغة العربية:

1-أبو حجر آمنة ، المعجم الجغرافي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان 2009.

2-إحدادن زهير،المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية، (1954-1962)، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، القبة، ط1، 2007.

3-ازغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

4-بديدة لزهر ، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، الجزائر وزارة الثقافة.

5-بشار قويدر ، إستراتيجية فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية من خلال مذكرات الجنرال ديغول، سلسلة الملتقيات.

6-بن حمودة بوعلام ، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر ، 2012.

7-بن عمر الحاج موسى ، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962، إيفي ميديا للنشر والتوزيع، القرارة 2013، الجزائر 2013.

8-بن عمر الحاج موسى ، بترول الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.

9-بوعزيزيحي ، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

10- بومهلة تواتي ، الإحتلال الفرنسي في الصحراء الجزائرية، 1837، 1934، ط1 الجزائر، دار المعرفة، 2012.

11- تواتي دحمان وآخرون، الثورة التحريرية، في إقليم توات ، 1956-1962منشورات جمعية مولاي سليمان بن علي لحماية مآثر الثورة التحريرية.

12- الجزائري أبي مروان ، تفجيرات رقان، ذاكرة تأبى النسيان، د.د، د.س.

13- حليمي عبد القادر ، جغرافية للجزائر (طبيعية، بشرية، إقتصادية) مكتبة الشركة الجزائرية، مرازقة بودواود وشركائها، ط1، الجزائر، 1968.

14- حوتية محمد ، توات والأزواد خلال القرنين 12 و13 للهجرة ، دار الكتاب العربي للنشر، الجزائر 2007.

15- خرشي جمال ، الإستعمار وسياسة الإستعاب في الجزائر 1830-1962، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر.

16- د هيكل الطيب ، واقع التجارب النووية وخلفياتها في منطقة عين أيكر، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

17- دروارالهادي ، الولاية السادسة التاريخية تنظيم و وقائع (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، 2001.

18- دروازالهادي ، الولاية السادسة التاريخية، تنظيم و وقائع، 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2002.

19- الديب فتحي ، عبد الناصر و ثورة الجزائر، دار المستقبل العربي القاهرة ط 2 1990.

20- زغدود علي ، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، الرويبة 2004.

21- زوزو عبد الحميد ، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية، (مؤسسات ومواثيق) ط1، دار هومة، الجزائر، 2005.

22- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية، عالم المعرفة للنشر والتوزيعج1 الجزائر، 2009.

23- السنوسي حميدة محمد ، الجغرافيا الطبيعية والبشرية للوطن العربي، منشورات جامعة الفاتح، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2005، إفرنجي.

24- شترة خير الدين ، قضايا في التاريخ النضالي والإستقلالي للجزائر المعاصرة أبحاث وقضايا في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار الصديق للنشر والتوزيعقسنطينة، 2015.

25- شرفي عاشور ، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962) ، تر عالم مختار، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007.

26- الصغير مريم ، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية، 1955م-1962م، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، 2009م.

27- طلاسمصطفى ، الثورة الجزائرية، دمشق، 1984.

28- عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، دار الطليعة للنشر ، بيروت 1974.

29- عباس محمد ، الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن، 1954-1962، دار القصبة الجزائر، 2007.

30- العبودي عبد الكاظم ، يرابيع رقان وجرائم فرنسا النووية في الصحراء الجزائرية دار الغرب، وهران، 2000.

31- العربي إسماعيل ، الصحراء الكبرى وشواطئها، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1983.

32- العسلي بسام ، الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط2، دار النفائس، الجزائر، 2010.

33- عمورة عمار ، الجزائر بوابة التاريخ، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

34- عميراوي حميدة ، سليم زاوية، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916) ،ط1، الجزائر، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.

35- عميراوي حميدة ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، عين مليلة، 2004.

36- غريسي أحمد ، محاضرات سياسات الثورة الجزائرية للحفاظ على الوحدة الترابية الوطنية، مطبعة جامعة الشهيد حمه، جامعة الوادي، الجزائر، 2012.

37- فانون فرانز ، العالم الخامس للثورة الجزائرية، م، و، ب، د، الجزائر، 2004.

38- فركوس صالح ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م- 1962م)، دار العلوم، الجزائر، د ت .

39- فركوس صالح ، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للإحتلال الفرنسي، المقاومة المسلحة، 1830- 1962، دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة ، 2012.

40- قسوم عبد الرزاق ، أعلام ومواقف في دائرة الأمة، ط1، دار القمانية، الجزائر 2014.

41- قنان جمال ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994.

42- كديدة محمد مبارك ، الصحراء الجزائرية بين مخططات الفصل الجدية وطاولة المفاوضات النهائية، 1960م-1962، ط1، 2013، دار المعرفة، الجزائر.

43- مقلاتي عبد الله ، أبحاث ودراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر.

44- مقلاتي عبد الله ، قاموس إعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1 ، الجزائر 2009.

45- مياسي إبراهيم ، الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية، 1837-1934، دار هومة للطباعة. والنشر ،بوزريعة، الجزائر، 2005.

46- مياسي إبراهيم ، المقاومة الشعبية، دار هدى، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.

47- مياسي إبراهيم ، توسع الإستعمار الفرنسي في الجنوب الفرنسي الجزائري (1881م-1912م)، ط1، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996.

48- مياسي ابراهيم ، قبسات من تاريخ الجزائر، دار هومة للنشر، الجزائر، 2010.

49- مياسي إبراهيم ، مقاربات في خارج الجزائر، (1830-1962)، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007.

50- مياسي إبراهيم ، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

51- الميلي محمد ، مواقف جزائرية، م.و.ك، الجزائر، 1984.

52- ودوع محمد ، الدعم الليبي للثورة التحريرية، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، دس

53- ودوع محمد ، مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية، 1954م- 1962م ج2، الجزائر وزارة الثقافة.

ب- باللغة الأجنبية:

1-Brino brillot les exais nucléaires français 1960-1996. Cause quences sur lenvironnement et la dant .D.R.P.C. Lyon.1996.

2-L'école d'Algérie M La de conde bombe française explores in roggane le mois prochaine, 18 mars 1960.

3- المجلات:

1-شترةخير الدين ،**الإطار التاريخي للتجارب النووية الفرنسية بالجزائر، المحرقة الفرنسية في الصحراء الجزائرية،مجلة الحقيقة**، العدد 34، المسيلة.

2-شافو رضوان ،**قراءة في السياسة الإستعمارية لمنطقة ورقلة، 1957-1962 المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية O.C.R.S** ، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 11/06/2013، الجزائر.

3-فكاير عبد القادر ، **التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر والمواقف الوطنية منها**مجلة المصادر، العدد 15، الجزائر، 2007.

4-منصوري عمار ،**التجارب النووية الفرنسية، الضحايا والجمعيات يطالبون بإستمرار بين الحقيقة والعزلة**، جعلت الجيش، 595/فيفري/2013.

5-عواريب لخضر ، **السياسة الفرنسية لفصل الصحراء ومظاهرات 27 فبراير 1962 بورقلة كنموذج للرد الشعبي عليها**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 7جانفي ، المركز الجامعي، الوادي، 2012.

6-عبد الرحمان لمحرزي ، **أرض الخراب أو حكاية العالم المنسي (يرابيع الإجرام الفرنسي برقان)**، منشورات جمعية مشعل التاريخ بأدرار، [1]الجزائر، 2014، ص41.

7-بلغيث محمد الأمين ،**فصل الصحراء عن الشمال**، مجلة المصادر، العدد الرابع 2011 المركز الوطني للدراسات والبحثفي الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.

8-المنظمة الوطنية للمجاهدين، **التجارب النووية في الصحراء الجزائرية** ، مجلة أول نوفمبر،العددان151/152 ، 1997.

4- المقلات:

1-الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين 2016 **أعيان الجنوب ودورهم في الحفاظ على الوحدة التربية الوطنية، 1954-1962.**

2-بن قاسم محمد ،بوحجام ناصر ، **نضال الشيخ بيوض للإحتفاظ بالجزائر موحدا**جريدة الرؤية العمانية الجزائر، 03 أكتوبر،2017.

3-شنوفيمحمد ، ضابط بالولاية السادسة التاريخية ، **أعمال الملتقى الوطني الأول بورقلة حول فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1998 -1914.

4-عقبةالسعيد ،**قراءة تحليلية لمقال الضابط في جيش التحرير الوطني**، محمد شنوفي لمؤامرة فصل الصحراء..

5-محمد السعيددیدي ،**أعيان الجنوب ودورهم في الحفاظ على الوحدة الترابية الوطنية.**

5- المنشورات:

1-جفال عمار وآخرون، استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الإستعماري الفرنسي في الجزائر (الأسلحة النووية نموذجا) سلسلة المشاريع [1] الوطنية للبحث المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، دار هومة للنشر، الجزائرد ت.

2-خامس سامية وآخرون، مساعي فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية، 1957م-1962، م. و، د، ب، في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954.

3-خياطي مصطفى ، آثار الإشعاع النووي على سكان الجنوب الجزائري، أعمال الملتقى الدولي الثاني حول آثار التجارب النووية في العالم -[1]صحراء الجزائر نموذجا- بيسو للنشر والتوزيع، الجزائر 2011.

4-الزبيري محمد العربي (ديغول... والصحراء) المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

5-الزبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر، 1954-1962، ج2 ، منشورات إتحاد الكتاب، العرب، 1999.

6-الزبيري محمد العربي وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية ، 1954-1962منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، طبعة خاصة ، وزارة المجاهدين.

7-الغربي الغالي ، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، ثورة أول نوفمبر 1954م، منشورات القصبة الجزائر.

8-كواتي مسعود ، (محاولات ديغول لفعل الصحراء مناورة أم حقيقي)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954.

9-مرتاض عبد المالك ، دليل مصطلحات الثورة الجزائرية (1962-1954م)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

10- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، دار هومة الجزائر، 2010.
11- الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية، سلسلة الملتقيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.
12- نقاديسميرة ، التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، مقاربة إجتماعية تاريخية، المركز الوطني للبحث في الأنثربولوجيا الإجتماعية والثقافية، وهران.

6- المذكرات:

1-زايدي سعيدة، الولاية السادسة التاريخية ودورها في الثورة التحريرية الجزائرية، 1956 1962، مذكرة ماجستير، تاريخ معاصر، جامعة الجزائر، 2012.
2-صديقي بلال، المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 2009-2010.
3-فوغالي حليمة، المسؤولية الدولية لفرنسا عن تلويث البيئة نتيجة التجارب النووية في الجزائر، رسالة الماجستير، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2016، 2017.
4-مقلاتي عبد الله ، العلاقات الجزائرية المغاربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، اش عبد الكريم بوصفطاف، أطروحة [1] دكتوراه، قسم التاريخ والآثار، جامعة متنوري، قسنطينة، 2007-2008.

7- المواقع الالكترونية

1-Http/mousou3a.educadz.com
2-httpsi/arnwikipedia.org/wiki

ملخص:

تعتبر مسألة فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال من اهم القضايا الحساسة في تاريخ الجزائر عموما والثورة التحريرية خصوصا، كونها قد شكلت ميدانا للتنافر والصراع بين الادارة الاستعمارية الفرنسية التي سعت جاهدة وبكل الوسائل الى الاحتفاظ بالصحراء من منطلق اهميتها الاقتصادية، السياسية والعسكرية خاصة بعد اكتشاف ثرواتها وادراك قيمتها في دعم الاقتصاد الفرنسي .وبين القيادة الثورية ممثلة في جبهة التحرير الوطني التي اكدت في عديد المناسبات تمسكها بمبدأ الوحدة الترابية للجزائر ورفضها لأي شك لمن اشكال التقسيم مستفيدة في ذلك من المواقف الداعمة لها في قضية الوحدة الترابية من جانب اعيان المنطقة وهو ما توج بفشل المشاريع الفرنسية التقسيمية، وفي المقابل نجاح الثورة في ضمان الوحدة الاقليمية والاثنية للجزائر.

الكلمات المفتاحية:

فصل / الصحراء الجزائرية/ السياسة الاستعمارية: /الثورة الجزائرية /الوحدة الترابية/ القيادة الثورية

Résumé

La séparation du Sahara algérienne du nord est considérée comme la question la plus importante, généralement pour l'histoire de l'Algérie contemporaine, et spécialement pour la révolution de libération et cette dernière a formé un champ de concurrence et de conflit entre l'administration Coloniale française qui a fourni tous les moyens pour maintenir le territoire du Sahara pour la raison économique, politique et surtout militaire, après la découverte et la connaissance de cette fortune pour soutenir l'économie française.

La direction révolutionnaire représenteras le parti Front de libération national a confirmé dans plusieurs occasions de faire tenir de l'union régionale algérienne, elle a confirmé aussi le refus de toute forme de division terrestre. Cette décision a culminé l'échec du plan divisionnaire français et en contrepartie le succès de la révolution algérien en assurant l'unité Ethnicité de l'Algérie.

Les mots clés : Séparation / Algérien Sahara/ la politique révolution/ Révolution Algérien/ L'intégrité territoire.